شماره ضبط ۹۲۵۰ ۱۹۱۸ ف

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب: فواید الضیائیه (شرح جامی)

مؤلف: عبدالرحمن جامی

مترجم:

شمارهٔ قفسه: ۱ع۲۷

شماره ثبت کتاب: ۲۲۶۷۰ / ۹۹۷۵

بازدید شد ۱۳۸۲

شماره ضبط ۹۲۵۰ ۱۹۱۸ ف

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب: فواید الضیائیه (شرح جامی)

مؤلف: عبدالرحمن جامی

مترجم:

شمارهٔ قفسه: ۱ع۲۷

شماره ثبت کتاب: ۲۲۶۷۰ / ۹۹۷۵

بازدید شد ۱۳۸۲

كتاب جامي مال علي اصغر
١٢٥٤
٧٢٤١
٢٢٦٧٠
١٥٨
١٩٨

شرح الملا عبد الرحمن الجامي
على كافية ابن الحاجب
رحمهما الله تعالى

هو الله سبحانه

مقصود

شرح ملا يحيى شارح جامي على الكافية
في النحو
١١٥
وتوان

تقررت الايام واستوى بينها
فخلوت عن الكرى ودراسة
اذا ملكت احرارهم عبيدها
رسائل سودا غدوا لله زرقا

مكتبة شيخ ابي حاتم

١١١٥ م ١١ ١١ ١١ هـ ج ١١١١ ١١ ١١ ج ١١ ١١ ١١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه الثلاثين
بادابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الحاشية
للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب
نوّر الله تعالى بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها لاسلك
التقرير وسمط التحرير بعون الله العزيز ارجو ان يوفق حفظه
سبحانه عن عهيات التلاف وان يسلف وسمتها بالعوايد
الضيائية لانها لحد الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى
بها وسائر المستفيدين من اصحاب التحصيل وملتزمي الابانة وهو
حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله عليه بعد رسالته
هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها وجعل نفسه يتخيل ان كتابه
هذا من حيث انه كتابه ليس بكل كتب التصنيف فهم انه تعالى حتى يصير مقيدا
رسالته على تسميتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء بها مطلقا حتى يكون
بسم الله اقلع لجواز ابتدائه بالحمد تبرك من غير ان يجعله جزءا من كتابه وهذا

بتعريف

بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فهي
تبحث عن احوالهما وقد مر الكلمة تكون افرادا واجزاء ان
افراد الكلام ومفهومه اجزاء من مفهومه قال الكلمة قال بن
والكلام شقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح تاثير
معانيها في النفوس كالجرح وقد عبر بعض النحاة عن بعض
تاثيرها بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام
ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لاجرح ثم ذكره
بدليل قوله تعالى يصعد الكلم الطيب وعين جمع حيث تابع
الاعلى الثلثة فصاعدا والكلم الطيب ما يدل بعض الكلام
فيها بالجنس والتاء للوحدة والاضافة بينهما لجواز اضافة الجنس
بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد
جنس يدل عليها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على
السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال لفظت النواة
ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء وجعله
للملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الا ما ينطق به الانسان
حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا
واللفظ لا يتحقق بدون ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا لم يضع له لفظا وانما عبر وانه باستعارة لفظ
المفصل الى من نحو هو انت واجروا عليه احكام اللفظ فكان

بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فهي
تبحث عن احوالهما وقد مر الكلمة تكون افرادا واجزاء ان
افراد الكلام ومفهومه اجزاء من مفهومه قال الكلمة قال بن
والكلام شقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح تاثير
معانيها في النفوس كالجرح وقد عبر بعض النحاة عن بعض
تاثيرها بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام
ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لاجرح ثم ذكره
بدليل قوله تعالى يصعد الكلم الطيب وعين جمع حيث تابع
الاعلى الثلثة فصاعدا والكلم الطيب ما يدل بعض الكلام
فيها بالجنس والتاء للوحدة والاضافة بينهما لجواز اضافة الجنس
بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد
جنس يدل عليها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على
السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال لفظت النواة
ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء وجعله
للملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الا ما ينطق به الانسان
حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا
واللفظ لا يتحقق بدون ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا لم يضع له لفظا وانما عبر وانه باستعارة لفظ
المفصل الى من نحو هو انت واجروا عليه احكام اللفظ فكان

لفظا كالاحقيقة والحروف لفظ حقيقة لانه يتلفظ
به الانسان في بعض الاحيان وكلي تتميز داخلة فيه اذ هي
مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن
والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب الانسانية غير
داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها واما قول لفظ مهمل
لفظ لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاستقلال
مع كون اللفظ اخص وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى
اطلق او حس الشيء الاول فهم منه الثاني قبل وضع
وضع الحرف حيث لا يفهم منه شيء الا على اذا الحق
ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا و
اطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح والاصوب ان يقال المراد
باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان
مقاصدهم فلا حاجة الى القيد زيادة بالمعنى ما يقصد
بشيء فهو اما مفعول اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر
بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى اما كان
المعنى ما خوذا في الوضع فذكر المعنى بعد تحديده
المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذا لم يعطى
وتخصص اصلا وبقيت حروف الهجاء موجودة
التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله المعنى واذ فسرها

التركيب

التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض
لفظ آخر فكيف يصدق عليها انه وضع لمعنى قلنا المعنى يتعلق
به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت
قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ
الجزء والجملة فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس
الى الالفاظ الموضوعة بازائها مفردة وقد يجيب الكل بان
بازائها لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفرد وان كان امرا كليا
بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل
والحرف والجزء والجملة وحينئذ لا يخفى عليك ان هذا الحكم
مقوض باشال الخبار الراجعة الى الالفاظ خصوصا مركبة
فان الوضع حينئذ وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس
هناك مفهوم كلي هو الموضوع في الحقيقة مفردا وهو اما مركب
على انه لفظ مفرد مشاح ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه
اي يفهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس
الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو
بعد الوضع فينبغي ان يعتبر في تحديد كما في قول الشارح
او مرفوع على انه صفة اللفظ ومشاح ما لا يدل جزء لفظه على جزء
معناه لا يتم من بيان نكته في ايراد احد الوصفين محل الآخر

مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما قيد وان لم
يسبقه رسم الخط فخيل ما حال من المستكن في وضع او من الضمير
المنفي فانه مفعول مطلق لانه الام ووجه صحته ان الوضع وان
كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه متاخر ان لم يجب
الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركب
مطلقا سواء كانت كلامية فتخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل
وقائمة وبحري وامثالها مما يدل جزء لفظه على جزء المعنى
بقيد تشبه الاخراج لفظة واحدة وانت بواحد وسيجيء
مثل عبد الله علما والعلم فيه مع انه يعبث بالابن ولا يخرج على
الفظن العارية الموضوع من علم النحو لانه لو كان الامر بالعكس
لكان انسب واورده صاحب المفتاح في تعريف الكلمة حيث قال
هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فيشمل عبد الله علما
فانه لا يقال لفظة واحدة وتنفي مثل قائمة وبحري مما يعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلة فاخرجه بقيد الافراد
ولو لم يخرجه بتركيب الكلام ان كما عرفت واعلم ان الوضع
يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه
شيء آخر فوضع يحقق الدلالة فيصدق ذكر الوضع
لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم

الوضع

الوضع لا يمكن ان يكون بالعقل كدلالة لفظ زيد المسموع
من وراء الجدار على وجود الناطق وان يكون بالطبع كدلالة
اح اح على وجع الصدر فحينئذ ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما
في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي متعين لا
هذه الاقسام الثلثة منحصر فيها لا اي الكلمة
موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة اما من حيث انه تدل
على معنى كائن في نفسها اي نفس الكلمة والمراد بكون المعنى
في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الانضمام كلمة اخرى
اليها لا استقلالا بالمفهومية او من حيث انها لا تدل على شيء
في نفسها بل على شيء يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى
عدم استقلالها بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان
حد الاسم ان شاء الله والعلم الثاني وهو الابتدال على معنى في نفسها
لو لم يكن ولا فاقد الحاجة الى الدلالة على معنى في نفسها
والانتهاء الى كلمة اخرى كالبحرة والكرة في قولك سرت من البحرة
الى الكوفة وانا سبح حرفا لان الهاء في اللغة الطرف وهو في طرف
اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يعتبران عدة في الكلام وهو
لا يتم بما يستعرف والعلم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها
اما من حيث ان يتضمن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم
عنها حاجة الى الزمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي حين يعلم

ذلك المعنى بنفسها فهم احد الازمنة الثلثة ايضا متى زاد او نقص صيغتها
ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة
القسم الثاني هو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه
حيث يبتدئ وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو
العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول هو ما يدل على
معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به
لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه
حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك
الاقسام وذلك لانه قد علم باي وجه الحصر الحد في كلمة لا تدل
على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة
تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة جنس
بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في
الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران
فعلم بكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيره فيه
وليس المراد بالحد هنا الا المعرف الجامع المانع وقد ذكر المص
اشيا الى حدودها في ضمن قبل المصنف بقوله وقد علم ذلك
ثم صرح بها تنبيها على تفاوت الطباع والكلام في اللغة بما يتكلم
به

قوله وليس المراد بالحد الخ جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال قبل الحصر مركب من وجودي
كالدلالة والاقتران وعدمي كعدم الاقتران وعدم عبارة عن حقيقة الشيء
لا يتركب من وجودي وعدمي فلا يكون حدا فكيف الحد بالعدم منه عبارات
عضدية

قبيلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن
كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في حيز ما تضمن
اسم فاعل من تضمن المجرد والمتعدي اسم مفعول كل واحد من كلمتين
كلا عزم اتحادهما بالاسناد اي تقوما حاصلا بالاسناد احدى
الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة
او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ تناول
المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين
خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات
الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل ضرب وبقيد المركبات
الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وخرجت نحو زيد قائم
او انشائية مثل ضرب زيدا وبقيد تضمن فان كل واحد منهما تضمن كلمتين
احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة
تامة وخرجت كلمات الكلمتين ان لم تكن الكلمتين حقيقة او حكما دخل
مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها تامة
لكنها في حكم الكلمة المفردة اذ قائم لا يدخل فيه بعضا منه بحسب
الاصل وذهب جماعة الى ان المسند اليه فيها جملة ليس بكلمة فانه
في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضرب زيدا قائما
مجموعة كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسندت احديهما الى الاخرى فانه صرح في ان الكلام هو ضرب

ذلك المعنى بنفسها فهم احد الازمنة الثلثة ايضا متى زاد او نقص صيغتها
ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة
القسم الثاني هو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه
حيث يبتدئ وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو
العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول هو ما يدل على
معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به
لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه
حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك
الاقسام وذلك لانه قد علم باي وجه الحصر الحد في كلمة لا تدل
على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة
تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة جنس
بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في
الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران
فعلم بكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيره فيه
وليس المراد بالحد هنا الا المعرف الجامع المانع وقد ذكر المص
اشيا الى حدودها في ضمن قبل المصنف بقوله وقد علم ذلك
ثم صرح بها تنبيها على تفاوت الطباع والكلام في اللغة بما يتكلم
به

مادل يعني الكلمة فذكر المص تنبيها على لفظ الموصول قال المص في ان يضع
شرح المفصل المص في مادل على معنى في نفسه رجع الى معنى
اي مادل على معنى في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار خارج
عنها كقولك الدار في نفسها حكم كذا اي لا باعتبار خارج عنها
وذلك قيل الحرف دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار
متعلقه لا باعتبار في نفسه انتهى كلامه محصوله ما ذكره بعض المحققين
حيث قال ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره
كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصد المدرك في ذاته بحيث يصلح
ان يحكم عليه وهو معقول هو مدرك بتبعية والة ملاحظة غيره
فلا يصلح لشيء منها فالاية اذا لاحظ المعقول قصدا كما لو
كان مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ورتبة تعقل متعلقه اجمالا
ومتعلقا عن حاجة الى ذكره وهو بعد الاعتبار مولو الفظ الاية
فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه بل يدل على متعلقه
وهذا هو المراد بقولهم ان الكلام والفعل معنى قائما في نفس الكلمة
الدالة عليه واذا لاحظ المعقول من حيث هو حالة بين الرؤية والبهوة مثلا
وحيثية التعرف فيها كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن
ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على
متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظين موضوعة
لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها

باعتباره

مادل على معنى في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار خارج
عنها كقولك الدار في نفسها حكم كذا اي لا باعتبار خارج عنها
وذلك قيل الحرف دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار
متعلقه لا باعتبار في نفسه انتهى كلامه محصوله ما ذكره بعض المحققين
حيث قال ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره
كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصد المدرك في ذاته بحيث يصلح
ان يحكم عليه وهو معقول هو مدرك بتبعية والة ملاحظة غيره
فلا يصلح لشيء منها فالاية اذا لاحظ المعقول قصدا كما لو
كان مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ورتبة تعقل متعلقه اجمالا
ومتعلقا عن حاجة الى ذكره وهو بعد الاعتبار مولو الفظ الاية
فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه بل يدل على متعلقه
وهذا هو المراد بقولهم ان الكلام والفعل معنى قائما في نفس الكلمة
الدالة عليه واذا لاحظ المعقول من حيث هو حالة بين الرؤية والبهوة مثلا
وحيثية التعرف فيها كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن
ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على
متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظين موضوعة
لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها

والمعلقة خارجة عنه ثم اعلم ان الشيخ المفصل وصاحب اللباب
فيهما الترادف الكلام والجملة وكلام المص هنا ينظر الى ذلك
فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد ومطلق ولم يقيده
بكونه مقصودا لذاته بل جعله من الجملة ويتفرع بعد في الجملة على
الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا فجعل الكلام وفي بعض الحواشي
ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام
عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى الا بحصول ذلك اي الكلام
الا ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او ضمن اسم مسند اليه
وفعل مسند وفي بعض النسخ او ضمن اسم فان التركيب اثنين على القولين
بين الاقسام الثلثة اشتركت بين الاستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد
اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف ثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف
فعل وحرف من البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لا يتأتى من مسند ومسند اليه هما لا يتحققان الا في اسمين او في فعل
واسم واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفعولان
وفي الفعل والفعل والحرف المسند اليه مفعول وفي الاسم والحرف
احدهما مفعول فان كان الاسم ان كان مسندا الى المسند اليه مفعول
ان كان مسند اليه فالمسند مفعول واما نحو زيد منطلق يراد به زيد قائم
يكون من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في
ادعوا الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس

مادل

قوله من جزئياته المخصوصة المتعلقة الخ

وهو الظن من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المتن مع الصلاة حصول
الاستحقاق بالفعل ولخص اخذ التركيب في تعريفه واما جعل الاعراب
بالنصب في كون الاسم مفعولا بغير واحد وذلك يقال في تعريف
الكلمة معنى حرفية واما عند الاص على ما هو المشهور عند الجمهور من
ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من
تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب
من لم يتتبع لغة العرب لم يعرف احكامها بالتتبع فيستغنى عن النحو والغاية
فان البارع اجلاها اندرجت مستغنى عن النحو والغاية
باب معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب شيئان ان يعرف
انه مما تختلف اخره في الاعراب يعبر اخره يختلف فيطابق كلامهم
فمعرفة متقدمة على معرفة ما يختلف اخره فلو كان معرفة المعرب
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف او بمعرفة يوجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف
ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فيتعين ان يعرف
اولا بغير هذه المعرفة وهو الحد وهو ما يوجد فيه من جملة
احكام المعرب فانه اشهر عليه احكام المعرب فانه
من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب
ذاتا بان يبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحروف صفة بان يبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما
اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل التي يستحق الاخر

وهو الظن من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المتن مع الصلاة حصول
الاستحقاق بالفعل ولخص اخذ التركيب في تعريفه واما جعل الاعراب
بالنصب في كون الاسم مفعولا بغير واحد وذلك يقال في تعريف
الكلمة معنى حرفية واما عند الاص على ما هو المشهور عند الجمهور من
ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من
تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب
من لم يتتبع لغة العرب لم يعرف احكامها بالتتبع فيستغنى عن النحو والغاية
فان البارع اجلاها اندرجت مستغنى عن النحو والغاية
باب معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب شيئان ان يعرف
انه مما تختلف اخره في الاعراب يعبر اخره يختلف فيطابق كلامهم
فمعرفة متقدمة على معرفة ما يختلف اخره فلو كان معرفة المعرب
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف او بمعرفة يوجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف
ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فيتعين ان يعرف
اولا بغير هذه المعرفة وهو الحد وهو ما يوجد فيه من جملة
احكام المعرب فانه اشهر عليه احكام المعرب فانه
من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب
ذاتا بان يبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحروف صفة بان يبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما
اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل التي يستحق الاخر

الصادق فان قلت بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وتقديره
يقول فاتقدير حرف الجر لا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت
مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان
معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول
اما ان يشبه مبنى الاصل او لا وهذا الاخير المركب الذي لم يشبه مبنى
الاصل هو المعرب وما عداه اعني المركب والمركب الذي يشبه مبنى الاصل
مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب الاسم الذي ركب
مع غيره تركيبا يتحقق معه علاقة فيه خلف في زيد وقائم وهو لا في
قولك زيد قائم فهؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء
المعدودة في الفصل كما زيد وعمرو وبكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره
لا تركيبا يتحقق معه علاقة كغلام في غلام زيد فان حين ذلك من قبيل
المبني عند المص الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة كافية في مناسبة الاول
مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بانه
وهو الفاعل الامر بغير اللام والحرف وبعد الفعل وجرح مثل هو وهو
فاما هؤلاء المعرب مشابها بمبني الاصل كالمبني في بالين اشارة الى اعلم ان
صاحب الكشف جعل الاسماء المعدودة العارية عن الشبه المذكورة مبنية
ولبس النزاع في المعرب الذي هو اسم منون ان قولك اوت بنداء فان
ذلك لا يعطي الا باجراء الاعراب على الحركة بعد التركيب في المعرب
اصطلاحا فانا جرا العلامة الصلاحية للاستحقاق الاعراب بعد التركيب

علة في العمل ان يعمل البعض من اختلاف ما يعمل البعض الاخر وانما حصلنا
اختلافا بالكون علة في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا ضرب
واذا ضربت زيدا واذا ضارب زيدا فان العامل في هذه
الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان المعرب لم يختلف
باختلاف لفظا او تقديرا نسب على التغيير اي يختلف لفظا اخره
او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلافا لفظا او تقديرا
والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد
وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى
فان اصله فتيي وفتيا وفتيي قلبت الياء الفا فصار
الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون
حقيقة او حكما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد
ومررت بحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا
فانه قد اختلف العوامل فيه والاختلاف في اخر احمد حقيقة لا حكما فان
فتحة احمد بعد الناب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال
في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل
حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف في اخر المعرب الذي هو العوامل
اذا ادركت بعض الاسماء المعدودة الغير المتناهية في الاول عامل
ابتداء الاعراب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل
العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يحصل

احد

الكلمتين في الاخر خلاف فيه فان المعرب احكاما كثيرة
منها ما يكون هذا الحكم لبعضها من هو المعرب غاية الاعراب
لا يكون
ان هذا الحكم من خواص غاية الاعراب اي حركة او حرف
اختلف اخره اي اخر المعرب من حيث هو معرب فانا اذا قلنا
تلك الحركة او الحرف حين يرد ما الحركة او الحرف
الاثر والعامل المقتضي ولو انضيف على ما هو اخر بالنسبة المفهومة
من قوله فان المتبادر من السبب الحرف العامل المقتضي
البنية وتقييد الحيثية حيث هو حركة نحو غلامي للتمييز على اعتبار المعرب
اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب من حيث انه معرب لا من حيث
انه فاعل او المبتدا وهذا القدر في حد الاعراب حيث يكون للنص
اراد ان يثبت على غاية
على المعاني المعتبرة عليه كلامه اراد هذا اللفظ حيث قال ليس هذا
من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بما خرج
عن الحد يعني مع الاخر المفهوم من فحوى الكلام فانه يفيد من
غاية التعبد فالاسم فيه منتفي بقولنا اختلف اخره فيخرج
اخره ليدل الاختلاف انما هو الاختلاف على المعنى
والاضافة المقدرة على صفة اسم العامل عليه اي على المعرب منتفي
على تعيين عمل منتفي الورود والاختلاف يقال تغير والتغير
تغاير زيد اذا تغاير ولو كان في حد واحد فيه واحد على سبيل

اختلف اخره في الاخر خلاف فيه فان المعرب احكاما كثيرة
منها ما يكون هذا الحكم لبعضها من هو المعرب غاية الاعراب
لا يكون
ان هذا الحكم من خواص غاية الاعراب اي حركة او حرف
اختلف اخره اي اخر المعرب من حيث هو معرب فانا اذا قلنا
تلك الحركة او الحرف حين يرد ما الحركة او الحرف
الاثر والعامل المقتضي ولو انضيف على ما هو اخر بالنسبة المفهومة
من قوله فان المتبادر من السبب الحرف العامل المقتضي
البنية وتقييد الحيثية حيث هو حركة نحو غلامي للتمييز على اعتبار المعرب
اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب من حيث انه معرب لا من حيث
انه فاعل او المبتدا وهذا القدر في حد الاعراب حيث يكون للنص
اراد ان يثبت على غاية
على المعاني المعتبرة عليه كلامه اراد هذا اللفظ حيث قال ليس هذا
من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بما خرج
عن الحد يعني مع الاخر المفهوم من فحوى الكلام فانه يفيد من
غاية التعبد فالاسم فيه منتفي بقولنا اختلف اخره فيخرج
اخره ليدل الاختلاف انما هو الاختلاف على المعنى
والاضافة المقدرة على صفة اسم العامل عليه اي على المعرب منتفي
على تعيين عمل منتفي الورود والاختلاف يقال تغير والتغير
تغاير زيد اذا تغاير ولو كان في حد واحد فيه واحد على سبيل

المناوة والبدوية لا على سبيل الاجتماع فاذا اردت المعنى المقتضية
للاعراب الصوب المتعاقبة سنوات متعددة لتضاد ويمتنع ان يكون
علة بانها ايضا كذلك فوقع مسببها الاختلاف اجزاء المركب فيقع على
الاعراب الاية على تلك المعاني وقد يحدث تخلف اجزاء المركب
للاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب اخر اجزاء المركب لان نفس الاسم
يدل على المسمى والاعراب على صفته والاشعار ان الصفة تاخره عن
الموصوف غالب ان يكون البداية على ما خوذ من الاية اذا اردت
فان الاعراب فيه المعاني المقتضية للاعراب من غير عوده تدوم
على ان يكون الهمزة للتسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي
لانه يزيل فساد البنان معنى المعاني يعني الجزء الاول من اجزاء
الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاحالة الثلثة مختصة بالمعرب
والمعروف الاعرابية والظاهر على الحكاية البنائية اصلا بخلاف
والتحتية والكسرة فانها تستعمل على الحركات البنائية فالاسماء
الاعرابية على الثلثة فالرفع اذا كان اذا جعلنا علم الفاعلية اي علامة كون
الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل المجهول بالمعنى اصل بالمفعول
والمجرور بها والنصب حركة كان اذا جعلنا علم المفعولية اي علامة كون الشيء
مفعولا حقيقة او حكما ليشمل المجهول والجر حركة كان اذا جعلنا علم
الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بمعنى
مصدر لم يصح الالحاق بالمعدية اليها لكن الفاعلية والمفعولية

وانما

وانما اختص الرفع بالفاعلية والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل
قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة
لانه اخف فاعطي الخفيف للكثير ولانه يسبق المضاف اليه على غير المتجعل
علة لدلالة على الفظ لكان لو معنوية بانه يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي
اي معنى المعاني المعنوية على الصوب المقتضية للاعراب اخر جاء زيد جاء عامل
اذ حصل معنى الفاعلية في زيد فحصل الرفع علامة له ورايت زيدا رايت
عامل اذ حصل معنى المفعولية في زيدا فحصل النصب علامة له ورورت بزيد
الباء عامل اذ حصل معنى الاضافة في زيد فحصل الجر علامة له فالمعرب
اي الاسم المعرب الذي لم يكن مثنى ولا جمعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا
الجمع المكسر اي الاسم الذي لم يكن بتاء الواحد فيه ملا ولم يكن غير منصرف
كرجال وطنبة فالاعراب اخر هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين
احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة
وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في
الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالحركة رفعا اي حالة الرفع والنصب نصبا اي
حالة النصب والكسر جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على
الظرفية بتقدير المضاف ويحمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول
شرح ان رجلا رايت رجلا ورورت برجل والقسم الثاني جاءني
رايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف
والتاء واحترز عن المكسر فانه قد علم بالجر فعلا الكسرة نصبا وجرا فان النصب

فيما يلي لا يخلو اسمي ذكر مثل طالبتين مسلمات ورايت مسلمات
غير المنصرف بالفتحة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه لا يقف كما سنذكره
يخرجانه احمد ورايت احمد ومررت باحمد فاوك وابوك وحموك
بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهو ذو
والهن للشيء المذكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الزمنية الاسماء
العينية وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي
لامه ياء اذا اصله فوه ودوه ومال وهو لفيف مقرون بالواو لان اصله
دوه وانما اضيف دال الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الظاهر
الاخماس فاوا من الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا
جرا ولكن للاطلاق بل حال كونها مجردة اذ نصفه اتا مرتبة بلا كاف جاءني
اخوك ورايت اخاك ومررت باخيك وموحدة اذا المثنى والجمع
منسوب بامر آ الستة هو الجمع انما لم يصرح بذلك لعدم الكفاية بالاضافة
مضافة لانه اذا كان كلمة وموحدة وهذه مضافة اصلا فاعرابها
بالحركات فيما يجمع اخوات لكن ورب لم يقتضي ان يكون مضافة
ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها بالكسر
الاسماء المضافة اليها ولم يكتف بهذه الشرط بالمثال لئلا يتوهم شرط
اضافتها الى غير ياء المتكلم وانما جعل هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا
اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف اراد ان يجعلوا اعراب جمعي
الاقارب ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الافراد خشنة وسافرة تامة

وانما اضافوا

وانما اختص ارادة الاسماء الستة لان اعراب كل من الاسماء المثنى والجمع ثلثة
فجعل لهذه مقابلة كل اعراب سماعا وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لما
المثنى ولكون معانيه مثنى عن تعدد وجود حرف صالح للاعراب
فاعرابها حين الاعراب سماعا على ان اسماء الاسماء الخمسة الاعجاز
كيد ودم وانما لم يسمع فيها من العرب اعادة الحرف المحذوف عند الاعراب
المثنى والمجمع به وهو كلا وكلتا ولم يذكره لكونه مضافا
اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مفرد وانما قيده بذلك لان كلا مضافا
مفرد بانه اسم هذه مثنى ملفظا يعني الاعراب بالحركات وهذا يعني
بالحرف وذلك في كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل
يعني جاءت لفظ الذي هو للاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل من غير
لا كانت تقديرية لان الالف الف مقصور بالمقدار الساكن وجاءني
كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف
الى المظهر الذي هو الفرع رفعي جانب هذا الذي هو الفرع وهو الواو
بالحرف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما
فلو لم يقيد كون الواو بالحرف بكونه مضافا الى مفرد واثنان وكذا
اثنتان وثنتان فان هذه الالف وان كانت مفردة لكن صورتها
صورة التثنية وهذا ما يخص التثنية فالحقت بالالف رفعا والياء
ما جعلنا نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي اصطلاحا
وهو الجمع بالواو والنون وبالجمع به وهو الجمع ذو لا على لفظه

وعشرون وانوناتها ان تكاثر بالتسع وهي ثمانون الاستعمال ليس
عشرون جمع عشرة والمكسون جمع ثلثة والاجمع الطلاح صغيرين
على ثلثين لا بثلثة مقادير العشرة والطلاح ثلثين على التسعة لانها
ثلث مقادير الثلثة وعلامة الجمع السالم الواو والياء ايضا
تدل على معان معينة والتعيين في الجمع بالواو رفعا والياء نصبا
وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما
فرع الواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب
ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما وما لا اعراب لهما فرع له
لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة وانما جعل اعرابهما بالحروف
وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع
فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف لكثر فرع الالتباس
ولو خص المثنى بالباقي للجمع لما اعرابه لو خص الجمع بالباقي المثنى
فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الغير
المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وهو ضربا او علامة الرفع في جمع
لانه الغير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وهو ضربوا وجعلوا اعرابهما
بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في
التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة
وقلة الجمع وجعلوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع
كل منهما فضلة في الكلام والفارق من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف

وبيان

وبيان مواضعها الحركة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظية التقديرية
الذين اشار اليهما بقوله فما سبق والمكان التقديريين فاقول انما
الية لانهم بان اللفظية ما يعد اعراب محال التقدير ان تقدير الاعراب
فيما في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي منع ظهوره
في لفظه وذلك في الاسم الذي لا يمكن الحرف الذي هو محل الاعراب بالحركة
الاعرابية كما في الاسم المحكية الذي في اخره الف مقصورة سواء كان
موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالنداء الناشئ
كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة
وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما
اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة قبل دخول العامل امتنع
ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة ياء او فالياء كما ذهب اليه
بعض من ان الاعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير رضي
مطلقا الى في الحال الثلثة يعني فالمكان الاعراب تقديريا في هذين
النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها
او استشغل عطف على تعذر اي تعذر الاعراب فيما تعذر راد في الاسم
الذي استشغل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على
اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء المكسور ما قبلها سواء
كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة

كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي
عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب لاستثقال قد يكون
في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب
للتعذر فانه مختص بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي
فان اصله مسلمين انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر
نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلمين لسقوط النون بالاضافة
فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلب الواو ياء وادغم
الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو
في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة النصب والجر
فان الادغام لم يخرج الياء عن حقيقتها كان الياء المدغمة ايضا ياء
وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث
في مثل جاءني ابو القوم ومررت بابي القوم ورأيت ابا القوم
فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين
لم يبق الاعراب لعقابل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب
الملتفظ به فيما عداه اي ذكر مما تقدر فيه الاعراب
او استغل وقد ذكره تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف
وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته
يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي

فما فيه علتان ذكره مصروف خير فعلان غير المنصرف وغيره
وان لم يكن يتصرف بالاضافة فالاقل من خصص الذكر

غير المنصرف

عرف غير المنصرف والشيء يعرف بضده فقال غير المنصرف ما
اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما في امتناع
غير الجر فيه اثرا سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة
منها اي من تلك التسع لتقوم هذه العلة الواحدة مقامهما
اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تأثيرهما وهي
اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة
لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل
واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف
وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم تركيب والعدل
في عطف ما بين العلتين من الواو لانهم يجيء الحال فلفظ
الوزن والنون زائدتان من قبلها الف ووزن الفعل وهذا
القول تعريف فقوله زائدة منصوب على حالة حال اذ المعنى
ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف
فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المقدم لا يخفى
انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة وهذا
يعتبر عنها بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا
زائدة والظرف متعلقا بالزيادة وارد بزيادة الالف قبل النون
اشبه الكلام في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف
فهم بناء بها جميعا وهذا اذا قلت جاءني زيد الكيس من قبله

اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتوهم
اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان
ذكر العلل صورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ الحكم
اسهل او القول بان كل من الامور التسعة علة قول تخرص والتحقيق
اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول بانها التسع
تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم كونها
تسع وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها
تسع تقريب لها الى الصواب من المذاهب الثلثة ثم اخذ في ذكر
العلل التسع المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال اول
عرشان للعدل والعرف مثال الوصف ثم مثال الثانية ترتيب
مثال المعرفة وفي اراد ترتيب مثالا المعرفة بعد ملحة اشارة
الى الثانية التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال الجمع ومساجد
مثال الجمع ومعدي كرب مثال المركب وعمران مثال الالف والنون
واحمر مثال الوزن الفعلي وحكم اي حكم غير المنصرف الا انه اثبت
عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا تنون
فيه ولا تنوين وذلك لكل علة فوقة فاذا وقع في الاسم علتان
حصل فيه فوقتان ففيه العمل من حيث ان له فرقتين بالنسبة
الى الاسم احدهما افتقاره الى العامل والاخرى انه اشتقاقه من المصدر
فمنع هذا الاعراب المحقق بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة

التمكن

التمكن وانما علل لكل علة فوقة لان العدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير
لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول
رجل ثم الرجل والجمع فرع الوحدة لان الاصل في كل
كلام ان لا يخلط الشاذ الاخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع
الافراد والالف والنون الزائدتان يمكن ما يزيدنا بوزن الفعل
فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن الخاص
بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي وجوز
ان يمنع سواء كان خروجا او غير خروج فان حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين فيه لصيرانه بحكم غير منصرف حقيقة فان غير المنصرف
عند الصرفيين علتان او واحدة تقوم مقامها وبادخال الكسر
والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنها وقيل المراد بالفرق في هذا
لا الاصطلاحي والفرق في حرف راجع الى علة الفرعية اي الخروج
الفرع او رعاية الفاقية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا
ما يقع من منع الصرف الكسر لخروجه عن الوزن او انه يضاف
يخرجه عن السلامة اما الاول فكقوله حبت على مصاب لو انها
حبت على الناس حرمن لياليا واما الثاني فكقوله اعيذ ذا العفاء
لنا هو السكيت ما كررته بنصر عن فانه لو فتح نون نعمان غير
تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلامة

قوله اي لا يمتنع لو ارد قدر ادبه الامكان لكن وهو سلب الضرورة
عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو
سلب الضرورة عن الجانب المقابل
ولا يجوز ارادة المعنى الاول
لوجوب الصرف
في الضرورة بل اراد
قال عثمان رضي الله
عليه السلام وقوله
بجانب الوجوبية
فليس هذا
قوله
لا يمتنع
مدعي الوجوب
عصام الدين

لا زمان لكلمة وشعالا تبقار خاتما فلا يقال في جبا جاو لا في
حجا حجر فيجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث الحرف فصارت
مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل
الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض
اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقوة اللزوم الوضعي
فالعدل صدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا اخرجه
اي اخرج الاسم مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي
يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها والاخرجه
ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتق اذ ان الصيغة لا تخصص الاسم
بخرجت المشتقات كلها وان المتبادر من اخرجه عن صيغته
الاصلية ان يكون المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة
فقط فلا ينتقض بما حذفت منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة
الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان اخرجه
عن صيغته الاصلية بسلب دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة
لا دخل ولا يبعد ان تعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة
اصلا قاعدة فالحالات الاولى داخلة تحت مخرجت عن الصورة
الفيانية واما المغيرات الشاذة فلانها مخرجة عن الصيغة الا
فان الظاهر ان القوس وانيب من الجمع الشاذة ليست مخرجة
عاسوا اليوس فيها اخراجا وانيا بالاخراج القوس والناب

لا زمان

كما يحكم سلاما الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري
فكيف يستقل قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن
الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة رعاية
القافية فكقوله قول سلام على جبر الانام سية جب العالمين
محمد بشر تدبه يا شيخ مكرم عطوف رؤف من يتبع باحمد
فانه لو قال احمد لاختل ولكنه يجيء القافية فان حرف الروي
في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي مجيء حرف
غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان
رعاية التناسب بين الكلمات اهم عندهم وان الاصل
الاحد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا اجيب حرف سلاسلا
التناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فجيء سلاسلا واغلالا
مثل الجمع غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامها اي العلة
الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع عليها ان
تكرر ثان قامت كل واحدة منها مقام العلتين لتكررها
اجيب الجمع البالغ الا صيغة منتهى الجموع فانه وتكرر فيه الجموعية
حقيقة كالمساجد واسباوره او انا عجم او حكما كالجموع الواقعة لها
في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما
التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث
المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما

ضافة

والعدل والاضافة بين القرف العدل
واشتقاق مخصوص فان كان العدل
وليس كل مشتق معدول
قوله ثم تعريف العدل الفاعدة
ان اضافة الاصل الاولى
ثم تعريف العدل الفاعدة

ابتداء على اقيس وانيابه على خلاف القياس من غير ان نغير جهاتها
اولا على اقيس وانيابه واخراج اقيس وانيابه عنها فقال
بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه
اذا كان المقصود تمييزه عن بعض اعداه فيمكن ان يقال المقصود
ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فيجب حصل
بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فح لا حاجة الى تصحيح
هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم
لا يجدون ثلث وثلث واخواتهما وجمع وغير غير منصرف الى ما يريدوا
فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار
سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لانهم لما
العدل فجاعلا عن سائر الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل
وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود
الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل
اذ لا يتحقق الغرابة بدون اعتبار ذلك الاخراج فح بعض تلك
الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول
عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف
فيعرض اصل التحقق العدل باخراجه ذلك الاصل فانفهم
العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل
محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل

بعض بيان

لتحقق

لتحقق العدل فلا دليل الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا
خروجا كائنا عن اصل تحقيقي بدليل غير منع الصرف
كثلث وثلث والدليل على اصلها ان في معناها تكرارا
دون لفظها والاصل ان اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ
ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلها لفظا
مكرر وهو ثلثة ثلثة كذلك المكان في احاد موحدة وثناء وثنى الى الرباع
ورباع بلا خلاف وخبر وانما الاعتبار معنى فلا والفرق بينهما
والسبب في منع صرف ثلث وثلث واخواتها العدل والوصف
لان الوصفية العارضة اليها كما في ثلاثة ثلاثة صارت اصلية في ثلاث
وثلث لاعتبار ما فيها وضعا واخر جمع اخرى مؤنث اخر
واخر اسم التفضيل لا يضاف الا اصل اذا كان فعل المعنى غير
وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كان من فعيلت
لم يستعمل بواحد منهما علم انه معدول من احدهما فقال بعضهم انه معدول
عن اخيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر يعني عن الى
من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء
او اضافة اخرى مثلا ثلث مثنى وقيل بانهم يتم عدد مثلثى الاخر
من ذلك يتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع
جمعا مؤنث اسم وكذلك كتع وبتع وقصع وقياس فعلى الاخيل
ان يكون صفة ان يجمع على فعل حمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع

ابن كتع جمع كتعاء مؤنث اكتع
وبتع جمع بتعاء مؤنث ابتع

على فعالى او فعلاوات كحمراء على حمارى او حمراوات فاصلها
اما جمع او جماعات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة
منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي
والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب
التوكيد اسما في جمع واخواته احد السببين وزن الفعل
والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع
الشاذة كالبيت والاقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما
فيها كالانياب الاقواس كيف ولو اعتبر جهتها اولا على انياب
واقواس فلا شذوذ في هذه الجهة وللقاعدة للاسم المخرج
لعدم من نحو الغيها الشذوذ وقد قرن ابن الحاجب فيها بالشذوذ هذا
شبهان الوقوف بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا
عن اصل مقدر مفروض يكون الاول لا تقديره وفرض منع الصرف
لا غير لعدم ذلك فرض فانها لما وجد غير منصرف ولم يوجد
فيها سبب الا العلمية اعتبر فيها العدل ولما فرض اعتبار
العدل على وجود اصل ولم يكن فيها دليل على وجوده فرض
قدر فيها ان اصلها عامر وزاد عدلا فيها الاخر وزن مثل باب
قطام المعدولة عن فاطمة واراد بها الحرام هو علم لعلم
المؤنثة من غير ذوات الراء في تعريف تميم فانهم اعتبروا الغرض
في هذا الباب حلالا على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار

مثال

وطلقا فانها بناء وليس فيها الا السببان العلمية والتانيث
والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب
البناء اعتبر فيها عدلها بما جعلوه سببا غير منصرف انفرادا
على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين مع الصرف
العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو لتحصيل على نظائره
لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا لم يذكر قطاما هنا ليس
في محل لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع
وانما قال غير تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون تاكيد
فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا
ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار
العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها بالوصف
وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها
سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل الحرمانة موضوع لذات ما
اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحرمة او بحسب الاستعمال مثل
اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لعدة معينة من مراتب
العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قرينة الوصفية كما في
المثال المذكور فانه لا اجمال فيه على النسوة التي هي من قبيل
المعدودات الا الاعداد فعلم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية
وهذا معنى وصفي مفهوم الاستعمال الاصلي بحسب الوضع المعتبر في تسمية

الوصف

الوصف للانواع الاخر
وهو كون الاسم
دالا على ذات
باعتبار معنى هو
المقصود دونه
قبل كونه موضوعا
لا على نفس الذات
المذكورة عندنا

منع الصرف هو الوصف الاصلي للاصالة لا العرض لعرضيته
فلذلك قال المصنف رح شرطه اي شرط الوصف في سببية منع
الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون
وضعه على الوصفية لا ان تعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال
سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تغره بان يخرجه
عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى
الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه
الى قرينة كحمار اسود كان موضوعا للكلي بانه سواد ثم كثر
استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم منه الى قرينة
فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم همزة الغلبة صرف
لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع ولم يمنع
من الصرف لعدم همزة الغلبة اسود وارقم حيث صارا
اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها
وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الهيئة
اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة
الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يخرجها استعمالها في معانيها
الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة
الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية
فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل

والحال

والحال ضعف اخبي اصالة فلا زم وصفيته لسوهم
اشتقاقه من العفوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل
للصقر عارضه وصفيته لسوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى
القوة واخيل للطائر اي الطائر ذي خيلان عارضه وصفيته
لسوهم اشتقاقه من الخيلاء وجه ضعف منع الصرف في هذه
الاسماء عدم لزوم كونها اوصافا اصلية فانها لم تعتبر في المعاني
الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال سواء الاصل
في الاسم الحرف الثالث اللفظ الحاصل بالتاء لا بالالف
فانه لا شرط في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم
المؤنث ليعم التانيث لان الاعلام محفوظة عن التصرف
ولان العلمية لوضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه
لا ينفك عن الكلية والتانيث المعنوي لذلك اي كالتانيث
اللفظي بالتاء في انه اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في
التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف في المشهور شرط
لجواز نظرا في وجوب من شرط الجواز بالتانيث الا بالعلمية وشرط تخم تاثيره
اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور الثلثة
زيادة على الثلثة اي زيادة حرف الكلمة على الثلثة مثل زينب او تحرك
الحرف الاوسط من سكونه الاصلي الى الثلثة مثل سقر او العجمة
مثل ماه وجور واما اشتراط في وجوب تاثير التانيث

المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بنقل احد الامور الثلثة
عن الخفة التي من شانها ان تعارض فعل احد السببين ضرورة تاثيره
وثقل الاوزان ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على
العرب فيهذه بجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تخم تاثيره ان
المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود
السببين فيه وزينب وسقر على الطريقة من الجهتين التاء وجوز
وجوز عليهن المبدلين ممتنع صرفها لانا نيث فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تخم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة
واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تخم تاثيره
وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تخم تاثيره وهو العجمة فان سمي به ابي المؤنث
المعنوي مذكر فشرط في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان
الرجل اذا سمي بالمؤنث قائم مقام التانيث قائم مقام ما تقدم من هو مؤنث
معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف
لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء
مقامه في العلمية وعدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث
معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل يمنع
صرفها لزيادة وان زال التانيث بعلمية المذكر فالحرف الرابع
قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المعدة لحاقه فيه

النصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال
من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب
اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الكلي المعرفة
الى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف
لا ذات المعرفة شرطا ان يشترط في منع الصرف
ان يكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على
ان يكون البناء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة
في ضمنه على ان يكون البناء للنسبة وانما جعلت شرطا
لان التعريف المفرد والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات
ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف بالالف واللام والاضافة
يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع
الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا
شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان ذوي التعريف
لتشكيله اظهر من ذوي العلمية والعجمة وان يكون اللفظ مما وضعه
غير العرب والتانيث في منع الصرف شرطان شرطا الاول ان يكون
علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان يكون محققة في
العلم في العجم حقيقة كما ابراهيم وكلما يان بنقله العرب من لغة العجم
الى العلمية من غير تصرف فيه فعلى الفعل كما لون فانه كان في العجم
اسم جنس يستعمل واحده زاة الزاء المجردة قرآة قبل ان ينقله العرب

فلذا كان علة في الجمعية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيما مثل
نصر فانه في كلامهم فيضعف فيه الجمعية فلا يصلح سببا لمنع الصرف
فحينئذ الوسيتي مثل الجامع لا يمنع صرفه لعدم علته في الجمعية وشرطها
الثاني احد الامرين تحرك الوسط او زيادة على الثلثة
اي على ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فيمنع صرفه
هذا توضيح بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء
الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان الجمع سبب ضعيف
لانه امر معنوي فلا يجوز اعتباره مع سكون الاوسط
واما الثاني فان له علة مقدرة تظهر في بعض الموقعات
فلو لوحظ فيه فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر
فان قلت قد اعتبرت الجمعية في ماه وجوهر مع سكون الاوسط
فيما سبق فلم لم يعتبر هنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
سببين اخريين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما لما لزم
من اعتبارها التقوية بسبب اخر اعتبار سببيها بالاستقلال
وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم يمنع صرفها لوجود
الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط دون
ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التعريج بالشرط
الثاني لان في الثلثة علة اخرى هو الحق عنده من انصراف
نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط
الثاني

الثاني والاول تقديم لما هو متفرع على وجود الحال الاخير واعلم
ان اسماء الانبياء عم ممتنعة عن الصرف الا شذ محمد وصالح وشعيب وهود
كونها عربية ونوح ولوط لخفتها وقيل ان هودا كنوح
لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان
العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل
ذلك فليس بعربي وهود عليه السلام قبل
اسمعيل عليه السلام فيما يذكر فكان كنوح الجمع
وهو سبب قائم مقام السببين بشرط ان شرط
قيامه مقامهما صيغة منتهى الجموع وهي
الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثانيها الف بعد
الالف حرفان متحركان او ثلثة احرف وسطها
ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا
سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض
الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة
فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع
جمع السلامة كما جمع ايامن جمع ايمن على ايامنين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت
لكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فتؤثر بغير تاء
منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد

بانا التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف
فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير تاء
لانها لو كانت مع تاء لكانت علامة المفردات كفوارة
فانها علامة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة
فيدخل في فوق الجمعية قنوة وللحاجة الاحتراز نحو
مدائن فانه مفرد محض ليس جمعا لان المدائن لا في المال
والمالي مدائن وهو لفظ اخر بخلاف فوارة فانها
جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق
ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
بغير تاء وثانيهما ما يكون بتاء فاما كان بغير تاء فتمنع
حرفا لوجود شرطها نحو مساجد مثال لما بعد الفه
حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف
اوسطها ساكن واما فوارة وامثال تماثل على
صيغة منتهى الجموع مع التاء فتنصرف لفوات شرط
تاثير الجمعية وهو كونها بلا تاء وحصاحر علما للضبع
جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حصاحر
علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان
اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه
وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف

بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لانه غير منصرف
وتقرير الجواب ان حصاحر حال كونه علما للضبع
غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع
حصحر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع بالنظر
في عظم بطنها لكان كل فرد منها جامعة من هذا الجنس
فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت
لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية
فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي
انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان
بعد التكسير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم الجنس
الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما التقى المصنف
في التقييد على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول
ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال
في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة
وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية
وسيأتي جواب سؤال مقدر تقديره ان
يقال قد تقصيت عن الاشكال الوارد

على قاعدة الجمع بخصائصه بجعل الجمع اعم من ان يكون
في الحال او في الاصل فانه تقول في سراويل فانه
اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية
فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف
في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر
في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة
الجمع كما قلت فقد قيل في التنقيح عنه انه اسم اعجمي
ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكن حمل في منع
الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع
الوضعية كالمساجد ومصابيح فانه في حكمها من حيث
الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه
من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من
ان تكون حقيقية او حكمية وبناء هذا الجواب
على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب
التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم
عربي ليس بجمع حقيقة لانه اسم جنس يطلق على
الواحد والكثير لكنه جمع سراوال تقديرا او فرضا
فانه لما وجد غير منصرف من قاعدة تهم ان هذا
الوزن بدون الجمعية لا يمنع الصرف فقدر حفظا لهذه القاعدة

انه جمع سراوال

انه جمع سراوال فلا يستثنى لكل قطعة من السراويل سراوال
ثم جمعت سراوال على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم
تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الانصراف
فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج
الى التفصي عنه ونحو جواري اي كل جمع منقوص على فواعل
يائيا كان او واويا كالجواري والدلاي رفعا وجرا
ابن في حالتي الرفع والجر لتقاضي ابي حكمه حكم قاض
بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين
عليه لقوله جاءتني جواري ومررت بجواري كما تقول
جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب
فالياء متحركة مفتوحة لخروجها جواري فلا اشكال
في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع
صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه
قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف
والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المعلل
بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من
احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جواري في قولك
جاءتني جواري بالضم والتنوين بناء على
ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على

على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل
والياء لالتقاء الساكنين فصار جواري على
وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى
الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه
للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان
فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الياء
والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط
تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة اوهي
حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر
في لغة هذيل وفي لغة بعض العرب اثبات الياء
في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت
بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة
على تقدير منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء
مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه
اعلال واما في حالة الرفع فاصل جواري جواري
بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض
عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين

فصار جواري

فصار جواري وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة
بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في الحالتين
بما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين واحدة
واحدة من غير حرف جر فلا بد من الجزم وبقرب عليهما
شرط العلية لما مر من الزجاج فيجعل له قوة فيؤثر
في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة
تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر
في المضاف اليه ما يشاركه اعني منع الصرف والاسناد
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل
المبنيات لخروجها عن الاعراب فانها باقية في حالة العلمية
على ما كانت عليه قبل العلمية فان التسمية لا تناسبها
لانها علاقة مؤثرة فلم تلتفت اليها التغيير بل
ان تقوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات
فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام
المعربات فان قلت لعل المقصود ان يقول وان لا يكون
الجزء الثاني من المركب صوتا ولا مضافا بحرف العطف
ليخرج مثل سيبويه ونفطويه وستة عشر وسبعة عشر
عليهم فلنا لعله اكتفى فوقوعه كما ذكره فيما بعد انها من
قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم

فلم يذكر بناء ما اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل
بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك
هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير
ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما
الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف
ستعبان مزيدتين لانهما من حروف الزوائد يستعبان
مضارعتين ابغر لفضارعتهما الالف التانيث في منع
دخول تاء التانيث عليهما والتاء خلاف في ان سببيتهما
لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفيتهما المزيد عليه وانما
مشابهتهما لالف التانيث والراجح هو القول الثاني ثم
انهما ان كانا في اسم يعني ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل
للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ فيها الصفة
من الصفات كرجل وفرس او يدل على ذات ما لوحظ فيها صفة
فالاول يسمى اسما واحدا والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور
هاهنا هو هذا المعنى للاسم الشامل للاسم والصفة فيشترط اي
شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد
الضمير باعتبار انهما سببا واحدا وشرط ذلك الاسم
في استناعه من الصرف العلمية تحقيقا لا فرض زيادتهما
او بمعنى التاء فيتحقق شبههما بالف التانيث سواء كانا

في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف
والنون في صفة فشرط انتفاء فعلانة يعني
انتفاء دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما
لالف التانيث على حالها ولهذا الصرف بان يكون
انصفة للمؤنث بهما وقبل شرط وجود فعلى لانه متى كان
مؤنث فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالف التانيث
على حالها ومن ثمة اي ومن اجل المخالفة في الشرط
اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه
ليس مؤنث لارمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة
لله تع لا يطلق على غيره فتاء لا على مذكر وعلى مؤنث فعلى
مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف على مذهب
من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه
لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه
سكرى لا سكرانة ودون زمان فانه لا خلاف في صرفه
لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه زمانة لا زمى وان كان
زمان بمعنى القديم واما اذا كان بمعنى الدائم فهو غير منصرف
بالاتفاق لان مؤنثه زمى لا زمانة ووزن الفعل
وهو كون الاسم على وزن يختص من اوزان الفعل
وهذا القدر لا يكفي في سببيته منع الصرف

بل شرط فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية
بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا نقلا عن
الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير
فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك
بذر لماء وعسفر لموضع وحضرم لرجل اضافة نقلت
الى الاسمية واما لخروجه اسما لصيغ صرف وهو العدم
وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة
لا العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب
على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه اسم
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واتفاقه بناء البناء
للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يوجب
المنع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون
في اوله اي اول وزن الفعل او اول المال على وزن الفعل
زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف ايمن زيادة
اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل
اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل
غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذا الاختصاص
بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل التاء قياسا
بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه ربح اذا سمي فان ربح

الاربعة مشروط بالعلية الا العدل ووزن الفعل
استثناء شيئين مما بقي من الاستثناء الاول اي الخارج غير
بالهين شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلية
فيهما ثبوتية لخارجة واحد وليست شرطا فيهما
كما في ثلث واخرى اي العدل ووزن الفعل متضادان
لان الاسماء المعدولة بالاسفار اعلام او زان مخصوصة
ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع
الصرف فلا يكون اي لا يتحقق بين من الامرين الذين خرج
هو بين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط
لا يجوز الجمع فاذا ذكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلية
بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي
شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى
احد السببين الذي هو العلية بذاتها والسبب الاخر
المشروط بالعلية من حيث وصف سببية فلم يبق
فيه سبب من حيث هو سبب او عما سبب احدهما اي
ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد
قيل عاجزة وهما متضادان ان اتحدت بكسر بين علما
لغازة شيء اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه
ابرز من حيث يحت وقياسه ان يجيء بصيغتين فلما جاء

بكسر بين

بكسر بين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر
غير محقق لجواز ورود امت بكسر بين وان لم يشتهر
فالاولى ان يقال انه تحقق فيها العدل تحققا كان او تقديرا
لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم
ان مجرد وجود اصل يحقق لا يكفي في اعتبار العدل
التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار
خروج الصيغة من ذلك الاصل وههنا لا يتحقق
لوجود سببين في احمت وراء العدل هما العلية
والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر مما
اذا ذكر من هذه القاعدة على قول سيبويه وخالف
سيبويه الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن
تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته
لما ذكره من القاعدة جعل اصلا واسند المخالفة
الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك
في انصراف نحو احمر علما اذا ذكر والمراد بنحو احمر ما كان
معنى الوصفية فيه قبل العلية ظاهرا غير خفي فيه مثل
فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع
فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل

المجرد من من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان
معرفا فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية
فيه بسبب من التفضيلية اعتبار الوصفية الاصلية
اي انما يخالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره
الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لا تزال العلمية
بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر
كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا مانع
على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها دون الاصلية
خلاف الاصل اجيب منع الصرف قبل التانيث
على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية
عنهما ظاهر وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما
بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان
اسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي
فيها سواد وبياض وفيهما شائبة من الوصفية
فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في كل
بعد التنكير لانها تزال بالكلية واما الاخفش

فذهب

فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة
فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل والالف
والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصفية
الاصلية بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبر
في حال العلمية ايضا فيمنع نحو حاتم من الصرف
لوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله
ولا يلزم اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد
التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي علما كان في الاصل
وصنا مع بقاء العلمية بان يعتبر في ايضا الوصفية الاصلية
وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لا يلزم في باب
حاتم فلا تقدير منع من الصرف من اعتبار متضادين مع
الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف
للعموم في حكم واحد وهو من حرف لفظ واحد بخلاف
ما اذا اعتبر الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في
اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية
المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة
والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع
صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تغيير احد

الضدين بعد ورودهما مع ضدهما في حكم واحد وان لم يكن
من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به اعتبارا لما
معا غير منصرف وجمع الباب اي باب غير المنصرف بالالام
اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى
غيره نحو اي يجر بجر ورا وللاضافة بالكسر اي بصورة الكسر
لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله بجر لان الاجرار
قد يكون بالفتح ولا بان يقول بالكسر لان الكسر يطلق على
الحكاية البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في
هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب
الى انه منصرف مطلقا لان عدم الصرف انما كان لمشابهته
الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو
من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة
الاسمية فرجع الاصل الذي هو الصرف فدخله الكسر
دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة
ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع
من غير المنصرف بالاضافة هو التنوين وسقوط الكسر
انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته
للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه
الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين

لاشتماله

لاشتماله من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين
ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم
غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان
منصرفا وبيان ذلك ان العلية تدور باللام والاضافة
فان كانت العلية شرطا للسبب الاخر زالت
معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمر
زالت احديهما وان لم تكن شرطا كما في علمية
كما في احمر بقيت العلتان على حالتهما وهذا القول
انسب بما وقع به المصنف رح غير المنصرف
المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوع لان موصوفه
الاسم وهو مذكر لا يعقل فيخرج هذا الجمع مخرج جمع
المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من
الخيل وجمال مسجلات ان مخصات وكالاتيام
الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات
لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد ما اشتمل
اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامته كون
الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد
باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا
او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف

وقوعه اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك
الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه تما
اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير الشيء اسناد
اليه في الحقيقة لكنه موخر عنه والمراد تقديمه
عليه وجوبا فيخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره
نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه
اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل
قلت المراد وجوب تقديم نوع الخبر
مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل
على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام
الفعل او شبهه به وخرج بقيامه ان يكون على
صيغة العلوم او عاملة عمله كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله
كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج
الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا
في الفاعل طلقا واما على مذهب من يجعله داخلا فيه
كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب
ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال للاسند
الى الفعل ومثل ابوه في زيد قام ابوه فهذا مثال للاسند

بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي الذي محله كان
ثمة موجب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف
يختص الرفع بالعد الرفع وهو يبحث مثلا عن
احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء
فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية
الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند
الجمهور لانه خبر والجملة الفعلية التي هي اصل
الجمل لان عامل اقوى من عامل المبتدأ وقيل
اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو
الاصل في المسند اليه هو التقديم بخلاف الفاعل لانه يحكم
عليه بكل حكم جليل ومستحق فكان اقوى عملا الفاعل فانه
لا يحكم عليه الا بالمسند وهو اي الفاعل اي اسم حقيقة او حكما
ليدخل فيه مثل قولهم الجنبي ان ضربت زيدا اسند اليه
الفعل بالاحالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع
الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات المنصوبات
والمجرورات غير التابع لقرينة ذكر التابع بعدها
او شبهه اي ما شبهه في العلم وانما قال ذلك ليتناول
فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر
واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف

الشيء المفعول والاصل في الفاعل ان يلي ما ينبغي ان يكون
الفاعل عليه لئلا يلتبس ما يجب ان يلي الفعل بما يجب ان يكون
بعده بين غير ان يتقدم عليه اخر من معمولاته لانه كالجزء من
الفعل لشدة احتياجه اليه يدل على ذلك اسكان
اللام في ضرب لانه لو لم يتوالى اربع حركات
فيها هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي
يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل
جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير
وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني في تجويزهما
في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه
بان هذا ضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في
سعة الكلام وبانه لانم ان الضمير يرجع الى العدي بل
الى المصدر الذي دل عليه الفعل اي جزى ربه
الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل
ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل

المتقدم

المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم
ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليه بحالة
بالوضع اذ لا يجوز ان يطلق على ما وضع بازاء المعنى الا قرينة
عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغني عنه اذا القرينة
شاملة له وبين اما للغلطة نحو ضربت موسى حبلى او معنوية
نحو اكل الكمثرى ان شجي وكان الفاعل غير متصلا بالفعل
بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط
ان يكون المفعول متاخرا من الفعل لئلا ينتقض مثل زيدا
ضربت او وقع مفعوله الى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها
بينهما في صورة التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا
او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديم
الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة
انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فلتحرز عن الالتباس
واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلئلا يفصل
بالانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا الا بشرط توسطها
بينهما في صورة التقديم والتاخير فلا ينقلب الحصر
المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمرا
انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص اخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد

مضروبية

مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص
اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب الحصر المطلوب
واما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم لما فيه
لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الاشتغال بالضرب
الاخر ازيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في
عمرو اذ الحصر انما هو في قبل الا فلو انقلب الحصر المطلوب
فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يصححه بعضهم لان قبيل
قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا
لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا الا عمرا زيد فيفيد
انحصار صفة كل منهما في الاخر وهو ايضا خلاف المقصود
واما وجوب تقديمه على صورة وقع المفعول بعد
معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخر فلو تاخر الفاعل
لانقلب المعنى قطعا واذا اتصل اي بالفاعل ضمير مفعول
نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا بتوسطها
بينهما في صورة التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد
وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد
معنا ما اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله
باي المفعول ضمير متصلا بالفعل وهو اي الفاعل
غير ضمير متصل نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي تاخير الفاعل

عن المفعول

عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال
ضمير المفعول بالفعل فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر
المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا
والفاعل غير متصل فلئلا يتوسط الفاعل المنفصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا
متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وفي نحو خوف
الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف
جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فلما كان جوابا لسؤال
محقق لمن قال من قام سائلا عن قيام القيام
فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز
ان تقول قام زيد ذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير
الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزء منها
والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا
فيما كان جوابا لسؤال مقدر في قول الشاعر في قرية
يزيد بن مسهل ليبك على البناء المفعول به مرفوع على
انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو
فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال
المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء

للفاعل على نصب زيد فليس ما كان فيه لجملة منفي بضارع
اي يكلمه زيد من قبل ويجوز عن حضوره للنصا الا فان
ظهر الاجزة الا ذا او اخر البيت • ويحفظ ما يطبع الطوابع
والحفظ التامل من غير مسئلة والاطاحة الاهلاك والطوابع
جمع طبيعة على غير القياس كالطوابع جمع طبيعة وما يتعلق بحفظ
وما مصدرية يعني ويكلمه الفقير من سؤال بغير مسئلة من اجل
اهلاك المهلكات مالا دماء يوسل في الا بحصيل المال لانه
كان معطي السائلين بغير مسئلة وقد يحذف الفعل الرافع
للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا مثل قولنا
وان احد من المشركين استجارك اي فحل موضع حذف
الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر
المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي قرن ابهام
بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني
رجل اي زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين
استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك
الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان
مفسره قائم مقامه متضمن فيه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بلا اول له
من الفعل وقد يحذف اي الفعل والفاعل معا

دون الفاعل

دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد
اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم مجاب
وهذا الحذف جائز لقرينة السؤال الاواجب لعدم
قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفعول فيلزم في الكلام
استدراك افادة الجملة الفعلية للاسمية
بان يقال نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان في العاملان
اذا التنازع يجري في فعل الفعل ايضا نحو زيد معطي
وكمرم عمرو واكرم زيد وشرف ابوه وافتقر الى الفعل
لاحالة في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع
قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب
التنازع وهو الاثنان ظاهر الى ما ظاهره وافتقر بعدها
اي بعد الفعلين المتقدم عليه الا المتوسط بينهما صلة
للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه
مجال التنازع وسيجيء تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى
يوجبان اليه يصح ان يكون هو وقوعه في ذلك
الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل نحو لا يقصر
تنازعهما في الضمير المنفصل لان المنفصل الواقع بعدها
يكون متصلا بالفعل الثاني وصح كونه متصلا بالفعل

يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية
اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين
في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس
هذا قسما ثانيا من التنازع بل هو اجتماع القسمين
الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية
اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه
وذلك فاختلاف اقتضاء الفعلين في هيئة
الصيغة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله
مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني
قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية
حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك
لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا
وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل
من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل
مثالا للقسم الثالث فذلك يتصور على وجوه كثيرة نحو ضربني
وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت
زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون
الاسم الظاهر فيه مفعولا لفعل وفاعلا لفعل
الفعل الثاني لو رجح نحو بنا اعمال الاول ويختار النحاة

الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول محالا لانه واما الضمير
المنفصل الواقع بعدها نحو ما ضرب واكرم الا انا فقيل
تنازع لكن لا يكون نظيره ما هو طريق القطع عندهم وهو تفار
الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين
لانه لا يكون اخاه مع الا الا في حرف لا يقع اختياره
ولا بدونه لفساد المعنى والمخالفة بعيد لنفي الفعل
عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصرح بالتنازع
ههنا ما يكون طريق قطعه اختيار الفاعل فلهذا
خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير
المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى
مذهب الفراء فيعلان معا واما على مذهب غيرهما
فلا يكون قطعه لان طريق القطع عندهم الاختيار وهو
ممنوع لا يوقف فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له
فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني
واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان
يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا فيكونان
متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا
وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك

يكون

الكوفيون اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني
لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت
الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وهو الاقيس
المختار الاكثير استعمالا اخرت الفاعل في
الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل
الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر
وامتناع الحذف على رفع الاسم الظاهر الواقع بعد
الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لان مرجع الضمير والتفسير يجب ان يكون
موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز
حذف الفاعل الا اذا استدبني مسده خلافا
للكسائي فانه لا يخرج الفاعل بل يحذفه مخرزا عن
الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني
واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني
الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل
الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا
للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول
لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر
كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب

الكسائي

الكسائي بل يجب عند اعمال الفعل الاول فان اقتضى
الثاني الفاعل اخرته وان اقتضى المفعول حذفته
او اخرته تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم ح
محذور وقيل روي عن تقدير الزاجعين او اخاره بعد
الظاهر كما في صورة تاخير النائب تقول ضربني واكرمني
زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وروايته الملبي غير مشهورة
عنه وحذفت للمفعول تحرزا من التكرار لو ذكر وعن
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اخر ان استغنى عنه والا ان
وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني
منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد
مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو
مختار الكوفيين اخرت الفاعل عن الفعل الثاني لاقتضائه
نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني
واخرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة
فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا اضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واخرت المفعول في
الفعل الثاني لاقتضاء على المذهب المختار ولم تحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني

مضمر المذكور ويكون الفصيح اجمالا لفظا متقدم
رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع
من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو
القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف
لا سبيل الا الاظهار نحو حسبني وحسبتها منطلقين
الزيدان منطلقا حيث اعملت حسبني فجعل الزيدان
فاعلا ومنطلقا مفعولا واخر المفعول الاول في
حسبتها واظهر المفعول الثاني وهو المنطلقين
لانه يمنع وهو انه لو اخر مفردا خالف المفعول الاول ولو اخر
مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور
التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول
الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق
من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع
بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول
تقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوهمان
لامر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية
اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى
لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث
قالوا توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم

قال ابن هشام ما اخرت في تنازع الاثنين الاول
منهما ما يجوز هو انه لو اخر مفردا خالف
المفعول الاول ولو ثنى او جمع المفعول
الاول لكان واحد عبيد
ولو اخر مثنى خالف
المرجع قال ا
ابن الحاجب
جائز
مخالفة الضمير للمرجع اذ لم يلبس المخالفة بينهما
ان كان واحدة
ويجوز حسبني وحسبتها
اياهما المتعددان
منطلقين و
في التنازع
يجب
للعزة
بين
الا
سبيل
وتنازع

واحد

واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي هو اشعر شعراء العرب
اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ الفاعل
يتساوى الاعمالين فاجاب المعوض طرف البصريين وقال
قول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه
اي من باب التنازع لفساد المعنى فانه يوجد لو كان
كفاني ولم اطلب الا قليل من المال لاستلزامه عدم السؤال لانه
معينة واقتناء كفاية قليل من المال وثبوت طلب قليل من
المال المنافي للواحد منهما وذلك لان لو يجعل مدخولا لثبت
شرطا لكان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك
مثبتا فحينئذ ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا
اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني
قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي
مع بستقيم المعنى بعينه انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفي
قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت
واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل اسعى
لم يذكر فاعله وانما لم يفصل عن الفاعل ولم يقل منه كما فصل
المبتداء حيث قال ومنها المبتداء الثلثة اتصاله بالفاعل
حتى سماه بعض النحاة كل مفعول حذف فاعله اي فاعل

ذكر المفعول وانما اضيف الى المفعول للابانة لكونه فاعلا
لفعل متعلق به واعلم ان المفعول مقام ان يقام الفاعل
في اسناد الفعل او شبهه اليه شرطه ان يتم شرط مفعول
ما لم يتم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان
عاملا فعلا ان غير صيغة الفعول اذا تعدى الا الاخر المجهول
ويفعل ايضا المضارع المجهول فيتناول افتعل وافتعل
وتفعل وتفاعل وتفعلل وغيرها من الافعال المجهولة الزمر
فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي
باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما
فلو اسند الفعل اليه لكان اسناده الى الثاني لازم كونه
مسندا ومسندا اليه فيلزم كون كل من الاسنادين تاما
بخلاف اعطيت زيدا درهما لان احد الاسنادين وهو اسناد
المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت
اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول
بلا لام لان النصب فيه بشرط العلية فلو اسند اليه فات
النصب الا شعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضربت
للتاديب والمفعول معه كذلك اي كالمفعول له
والمفعول به كالمفعول الثاني والثالث من باب
علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له

فلا يوقف

فلا يوقف واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام
الفاعل مع الواو التي اصلها العطف ومع دليل الانفصال
والفاعل كالجزء ولا يدون الواو فانه لا يعرف ح كونه مفعولا
معه واذا وجد المفعول في الكلام مع غيره من المفاعيل
التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين ان المفعول له اي
لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل
الفعل عليهما فان الضرب مثلا لما انه لا يمكن تعقله بلا
ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر
المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد
بالخشبة فانه المفعول به مقام الفاعل تقول ضرب زيد
امام الامير ظرف مكان جر بانه مفعول مطلق للنوع
باعتبار الصفة وفاعل وصف الضرب بالشدة التي
هي حال المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد تخصيص اذ لا
فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبه
بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلا وان لم يكن ابي ان لم يوجد
في الكلام المفعول به فالح اي جميع ما سوى المفعول به
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول
من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين
ثانيهما غير الاول او ان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني

لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاطي اي اخذ
نحو اعطي زيد درهما جوازا اعطي درهم زيدا وذلك
عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول
نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدا والخبر في بعض النسخ
ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا
والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو
الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدا هو الاسم
لفظا او تقديرا المتناول نحو ان تصوموا خير لكم المجرد عن
العوامل اللفظية اي الذي لا يوجد فيه عامل لفظي اصلا
واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظ كاسمي ان وكان
وكالمراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى ليلا
يخرج عنه مثل حسب ذهبهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر
وثاني قسمي المبتدا الخارج عن هذا القسم فانه لا يكون
الا مسندا او الصفة نائبة منابه كضارب وضروب
وحسن او جارية مجراها كقولك الواقعة بعد حرف النفي كما ولا
او الف الاستفهام ونحو كهل وما من وحق سيبة
جوازا الابتدا بالمبين غير استفهام ونفي مع تقدم الاخبار
يريد ذلك حسنا وطيبا قول الشاعر فخير نحن عند الناس
منكم فخير مبتدا ونحن فاعل له وجملة خبر خبرا عن نحن لفصل
اذا الداعي المثوب قال يا

بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باب حسن بخلاف
ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو
الضمير المنفصل لئلا يخرج نحو قوله تعالى ارايت انت عن الهتي
واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان فاعلان يرفع مجرد
عليه الزيدان ولو كان رافعا لصفة الظاهر لم يجز تثنيته
مثل زيد قائم مثال القسم الاول من المبتدا وما قائم الزيدان
مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال
الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مذكورا
مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت
شيئا نحو اقائمان الزيدان او نحو ما نحو اقائمون الزيدون فانها
خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلا
له مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما عليه
فههنا ثلث صور احديها اقائمان الزيدان ويتعين ح
ان يكون الزيدان مبتدا وقائمان خبرا مقدما عليه
وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز
فيه الامران كما وقوف والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يجد

واما قولهم صاحبها في الدار وعود الضمير الى الدار وهو
في حيز الخبر الذي اصله الفاعل فيلزم عود الضمير الى المتأخر
لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان
الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا
والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم
على الامور المعينة ولكنه لا يمتنع نكرة على الاطلاق بل
اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص
اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة
مثل قولنا رجل مؤمن خير من مشرك فان العبد
متناول للمؤمن والكافر وجب وصفه بالمؤمن تخصيصا
بالصفة فجعل مبتدأ وخبره خبره ومثل قولك رجل
في الدار لم يجز فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما
في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي
من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها
فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل المبتدأ
في الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة
فيها وصفت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها
وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو واحد وكذا كل
نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو نكرة خبر من جاءه مثل قولهم

عاجز في يعزب زيد ابن الجود المسند المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم كسنة اي ما يوقع به الاستدلال
واحترز بالقسم الاول من المبتدأ لان مسند اليه
لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في حيز المبتدأ واحترز
عن القسم الثاني من المبتدأ وذلك ان قولنا الم اذا اسند
الى المبتدأ او تجعل الالف بعض الواو الضمير المجرور راجعا الى
المبتدأ وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتدأ
ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا واعلم ان العامل
في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية ليسند اليه شيء او يسند الى شيء فيفيد الابتداء
عاملا في المبتدأ والخبر رافعا لهما عند البصريين واما عند غيرهم
فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر
وقال الاخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى
هذا لا يكونان مجردين من العوامل اللفظية واصل المبتدأ
اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم
على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها
والذات متقدمة على احوالها ومن ثمة اي ومن اجل ان
الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد
مع كون الخبر عاملا لزيد المتأخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم

شبه امر ذاتي تخصصه بما يختص به الفاعل اشبه ابو بسبل
في موضع ما امر ذاتي الا شبه بما يختص به الفاعل فيقدر ذكره
هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فاذا قلت عليه علم
منه ان ما يذكر بعده يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت
رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام
واعلم ان المهر للكلب بالنباح المفاد به يكون خبرا كما
اذا كان مجيء حبيب مثلا وهو يكون خبرا كما اذا كان
مجيء عدو والمهر بالنباح غير مفيد ويشاركه يكون خبرا
لا خبرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخبر فيقال مثلا
لا خبر امر ذاتي وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى
يصح القصر فيكون المعنى شبه مطلق امر ذاتي وهذا
مثل يعزب رجل في آدر اي العجز في حالة ومثل
قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار
علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار
وهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك
لتخصصه بنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف
الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال
سلامي اي سلامة مني قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين
النحاة وقال بعض المحققين منهم عبد القاهر الجرجاني الاخبار عن النكرة على

اي الخبر الواقع ظرفا مقدرا ان يتوسل بجملة بتقدير الفعل فيه
لانه اذا قدر في الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر في
اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير
حينئذ مفردا وجه الاكثر ان الظرف لابد من تعلقه عاملا في الاصل
في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى وجه
الاقل انه خبر في الاصل في الخبر الا اذا دل دليل ان الاصل في المبتدا
التقديم وجاز تاخيره لعارض كما اشار اليه بقوله
واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اي على شيء وجب
صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا لصدارة
مثل اين ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام هو الاستفهام
فان معناه اين هذا ابوك ام ذاك ابوك خبر وهذا مذهب
سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة
ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتقدمه في الاستفهام
او كانا اي المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف
او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والاخر
خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص
لا في قدره حتى لو قيل علام رجل صالح خبر لك لوجب تقديمه
النحو مثل افضل من ان افضل منك في الاشتهار او كان الخبر
فعلا له اي للمبتدا احتراز عما لا يكون فعلا له كما في قولك

زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا على الخبر لجواز
قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه
اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور اما في الصورة
الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس
المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه
اذا قدم قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل
عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في
مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا فاما الزيدان
وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون
بدلا من الفاعل فالتبس المبتدا اي بالفاعل
على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف
والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في
ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد الذي ليس
بجملة صورة كان بحسب الحقيقة جملة
او خبر جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر
الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين
اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر
بفعل كان الخبر جملة حقيقة وصورة وان قدر
باسم الفاعل كان مفردا حقيقة وصورة وعلى التقديرين ليس

بجملة صورة واحترز بقوله من نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل
تاخير خبره صدارة ما له صدر الكلام لتقدمه في جملة او كان
الخبر متقدما يصح الى المبتدا من حيث انه مبتدا
فيتقدمه يصح وقوعه مبتدا مثل في الدار رجل فان في
الدار خبر مخصص المبتدا بتقدمه كما عرفت
فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير مخصصة او كان متعلق
بكسر اللام اي كان المتعلق الخبر التابع له بتبعيته يمتنع
معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله توكل
ضمير كائن في جانب المبتدا راجع الى ذلك المتعلق
اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على
الغرة مثلا زيد فقوله مثلها اي مثل الغرة مبتدا
وفيه ضمير متعلق الخبر وهو الغرة لان الخبر هو قوله على الغرة
والغرة متعلق بمثل متعلق الجزء بالكلية وكان الخبر جملة من
ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها الاولى المؤولة بمبتدا
اذ في ثانيه خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في اللفظ
لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي
انه قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا لصحة هذه
لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين
فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك

على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف
مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض
فاتحاد في الحقيقة خبر واحد لان تركيب هذه الصورة ترك
العطف اولى ونقل بعض النحاة الصورة التعدد وجوز
ولا يجوز ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير
عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا في الخبر
ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف
ليس بخبر بل هو من توابعه وله ان اورد في امثال الخبر
المتعدد بغير عطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار
عليه لذلك وقد ينقض المبتدا بحيث الشرط وهو سببية
الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو ما يكن من نعمة
فمن الله فشبه المبتدا الشرط في سببية الشرط للجزاء
فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله بحسب نظر
المجوز نقض المبتدا من الشرط اما اذا قصد
الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء
فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب
عدمه وذلك اي المبتدا المنقض من الشرط اما الاسم
الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية
او ظرفية مؤولة بجملة فعلية هنا بالاتفاق واما اشترط

ان يكون صلة فعلا او ظرفا ملوا بالفعل لئلا يشابه
الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم
الموصول المذكور الاسم الموصوف او النكرة الموصوفة
بها اي باحدهما وفي حكم الاسم المضاف اليه مثل
الذي يأتيني هذا مثال الاسم الموصول بفعل او الذي
في الدار هذا مثال الاسم الموصول بظرف فله درهم واما
مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل
لكل رجل يأتيني هذا مثال الاسم الموصوف بفعل او كل
رجل في الدار هذا الاسم الموصوف بظرف فله درهم
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما
فقولك لمن غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهمه
وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا
على المبتدا الذي يصح دخول الناسخ على خبره ما نعان عن
دخوله عليه لان محله دخوله عليه انما كانت لمشابهة
المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان
تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الجزئية الى
الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار فلذلك
المنع انما هو بالانفكاك من النحاة فلا يقال ليت او لعل

الذي

الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان
وباب ظن ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت
ولعل بتخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف
المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام
ببيان الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم قيل هو سيبويه
ان الكسرة بعد اي ليت ولعل في المنع عن دخول
الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام
عن الخبرية الا الانشائية ولهذه قوله تعالى ان الذين كفروا
وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل الحق بعضهم ان
المفتوحة ولكن ليت ولعل تما وجه تخصيص ان المكسورة
بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بها هو سيبويه فاعتمد
بقوله وذكره ولم يعتمد بقول من سواه فلم يذكر مع ان
كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء
فالدليل على عدم منع ان المكسورة من دخول الفاء على الخبر
ما مر سابقا وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول
الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه
وقوله انما ما فارقتكم فاذهبوا ولكن بالنصب
فسوف يكون وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لعظمة
او عليه جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه

اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو
اهل الحمد وانما وجب حذفه لتلازم ان كان في الاصل
صفة فقطع لقصد المدح والذم او غير ذلك فلو ظهر
المبتدا لم يتأت ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال
في نحو الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل
الى المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتدا المحذوف في قول
المستهل المبصر الهلال الرائع صوته عند ابصاره الهلال
والله اي هذا الهلال والله بالنوبة الحالية وليس
من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود
المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية
لتتوجه اليه النظر ويرقبه ويكبر اذا رآه وانما اقسم
جريا على عادة المستهلين غالبا وتلاشوهم عقب
الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا
جائزا لقيام قرينة من غير لزوم شيء خاص الخبر المحذوف
جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره
على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب
خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف
زمان للخبر المحذوف غير سادة مسد الخبر وقد يحذف
خبر في السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة

فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال مقام
الخبر قال الرضي هذا اذا قيل في نحو تلك ناقة فاعلم حذف
اذ اصل الجملة الصفة البيان ولم يثبت في خبر هذا الحال
ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة المعنى كان التاء
والذي يظهر لي ان تقديره بنحو ضربي زيدا ملابسا قائما
اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسي قائما
اذا كان من الفاعل او لم نقول حذف المفعول الذي هو
ذو الحال فيبقى ضربي زيدا ملابس قائما وجوز حذف ذي الحال
مع قيام قرينة نحو الذي ضربت قائما زيدا اي ضربته
ثم حذف ملابس الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال
وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا
مهديا فعلى هذا يكون بين الحالين من تلك
التعلقات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا
قائما جعل قائما من متعلقات المبتدا ولم يلزم حذف
الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدا المقصود هو
بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي
سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال
اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما

كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه
شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته
اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه
لان الواو بدل على الخبر الذي هو مقرون وافهم
في موضعه ورابطها مثل مبتدا يكون مضمونا به وخبره
القسم وذلك مثل لعمرك كذا ال لعمرك وبقاؤك
قسمي اي ما اقسم به فلانك ان لعمرك بدل على القسم
المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه
والفرق الفرق بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة
لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعمالهم له
واخواتها اي من الواقعات خبرا ان واخواتها اي
اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان
ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء
على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي
كما في عملت رفعا ونصبا مثل هو اي خبر ان واخواتها
المسند اي شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف
عليها فخرج المسند شامل الخبر كان وخبر المبتدا
وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول
هذه الحروف اخرج جميعها عنه والمراد بعد دخول هذه الحروف

عليها ورودها عليها لا ان فيها الفظا او معنى
فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا
يقوم ابوه فان يقوم بهذا من حيث اسناده الى
ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى وان دخل جملة
يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد المسند
المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك
قوله بعد دخول هذه الحروف والا لزم ان يحتاجان
المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم
حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في
ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف امر
كما خبر المبتدا ان حكمه حكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه
مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا
ومتعددا ومثبتا ومنفيا مجردا ومقرونا وشرائطه من انه
اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد
ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه
وانتفاء موانعه والا لزم من ذلك ان كل ما صح ان يكون خبرا
للمبتدا يصح ان يقع خبرا لها وان مثل ريدان يجوز
ان يكون ولا يجوز ان يقال ان ابن زيد
وان من اباك الا تقديره اي ليس امره كامر خبر المبتدا

فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر
على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع
على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فيما
ابقى والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على
المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معمولها
تامينها على الاول لئلا تتصرف في معمولي الفعل لتنقصها
عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا او جارا
كما مر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه
اذا كان في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة
نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان
الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر
لحكمة وذلك لئلا يتوهم في الظروف ما لا يتوسع
في غيرها خبرا لا الكائنة لنفي الجنس اي لنفي صفة
او لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل
نفسه هو المسند الاشيء آخر هذا شامل الخبر المبتدا وخبر
ان وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول الاربع
سائر الاخبار والمراد بعد دخولها ما وقع في خبر ان
فلا يرد نحو ضرب في لا رجل ضرب ابوه نحو لا غلام رجل

تعريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم
لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في
الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل مرتب
منصوب لا يجوز ارتفاع صفة على ما هو الظاهر الى
في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الحال
لا تتعدد بالظرف ولجزه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
بنفي الظرفية كل غلام رجل ليكون مثالا لنوعي
خبر بالظرف وغيره ويخرج خبر لا هو مفيد فائدة
اذا كان الخبر عاما لا الوجود والحاصل لدلالة النفي على
نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وهو يتم لا يشتبه
اي لا يظهر ودخل الخبر في اللفظ لان الحذف واجب
عندهم او المراد انهم لا يشتبه اصلا لا لفظا ولا تقديرا
فيقولون في قولهم لا اهل ولا مال لنفي المال
فلا يحتاج الى تقدير خبر وفي التعبير بمن يحلون ما يرى
خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم
ما ولا المشبهتين بليس في نفي النفي والدخول
على المبتدأ والخبر ولهذا يحلان عليهما هو المسند اليه
هذا مثال للمبتدأ المسند اليه بعد دخول لها حرف به غير اسم
ما ولا ما وقت من حيث الدخول لا يرد ابوه في زيد ابوه قائم

مثل زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد
لان لا لا يعمل الا في نكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة
هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يشتبهون لها العمل
يقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما
كان قبل دخولهما وعليه اهل الحجاز ورد القرآن بلغتهم
وهو اي عمل ليس في لا دون ما اذ قلبه النقصان
مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال لا ليس كذلك فانه
لنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقدم عمل لا على ما
السماع نحو قول من صد عن نيرانها فانا بخير حين لا براح
اي لا براح له لا يجوز ان يكون لا لنفي الجنس لا لا يجوز فيها
الرفع فلم يكن ولا لا مرارة اليت اعلم ان المراد بالمسند اليه
في هذه النوع ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة
لا بالتبعية بقرينة ذكر الرفع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع
والافراع من الزوائد شرع في المفعولات وقدمها على الجمل لكثرتها
ولخفة الفضلات فقال المفعول ما اشتغل على علم المفعولية وبيان
شرحه فيما ذكر في الحروف بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما وهي اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء
ضربت زيدا ومسلمات واياك ومسلمين فزيدا
اما اشتغل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لتعلقه

بالفعل وكذلك خرج نحو كرهت
كراهتي فان الكراهة اعتبار بين احدهما كونها بحيث قامت
بها الفعل المذكور والثاني اسناد الى الانسان
ان في الفعل مشتمل عليهما وثانيهما كونها بحيث وقع
فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول نحو قولك
كرهت كراهتا هو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار
الثاني نحو قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول
مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل
هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به خرج بقيد الاعتبار
عن الحد والظرف الحد على المحدود ويا حاد ما فاد يكون
المطلق لتاكيد ان لم يكن في نحو ضربا زيادة على ما يفهم
من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان
دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر
الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي ما يدل لتاكيد
لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المجردة عن الوحدة لا يثنى
على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال
جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد بالنوع او العدد
بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد مثل جلسة وجلسة
بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظ الفعل اي

الاطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في
او مع او اللام بخلاف الفاعل الاربع الباقية فانه لا يجيء
الاطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة
منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول
المطلق اسم لا فعله فاعل فعل والواو بمعنى الفاء اياه فيانة
بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون موجودا فيه حقيقة
فلا يرد عليه مثل ما موتا وجسم حساسة وشرف شرفا ونحوه
زاد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى لكون المعنى
المفعول المطلق اسم دال على ما فعله الفعل والمفعول
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها فانه كونه
صيغة للفعل ولا يخرج من ان يكون مذكورا حقيقة كما
اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان
مقدرا نحو ضرب الرقاب اي اضرب ضربا فيه معنى الفعل نحو ضارب
ضربا ويخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا
حكما نحو الضرب واقع على زيد لمعناه صيغة ثانية
للمفعول وليس المراد به ان الفعل الثاني يعني ذلك الاسم
فان في الاسم صيغة ثانية بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه
اشتمال الكل على الجزء يخرج به مثل ضربا في نحو ضربته ضربا
فانه وان كان مما فعله الفعل مذكورا لكنه ليس مما اشتمل عليه

سماعا للفظ فعلا واجب المادة مثل قعدت
جلوسا واما بحسب الباب نحو انبت الله نباتا حسنا
وسيبويه يقدر الفعل لان بابه اى قعدت وجلست
جلوسا وانبت الله نبتا وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا نحو الم
لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما
خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدر بمعنى بامنا الموصوف
او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف
اليه وجوبا اى حذفا واجبا سماعا لا قياسا موقوفا
على السماع لا قاعدة له يوجب بها نحو سقيا اى سقاك
الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى
خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب
وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف
والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا
اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد
في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر
وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه حمدا فالوا
حمدت الله حمدا وشكرت شكرا وعجبت عجبا فاجاب
بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان

بان وجوب

بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا لله
وشكرا لله وعجبا لله وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسا يعلم له
ضابط كلى يحذف به الفعل اذ ثمانية مواضع متعددة
منها اى من هذه المواضع ما وقع اى المفعول المطلق وقع
مبتدا اريد اشاعة لا تعيينه فانه لو اريد تعيينه نحو انما بيسير
لا يجب حذفه بعد نفى او مخبر عنه داخل على اسم لا يكون المفعول
خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل
على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون
انه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير بنيد
لكان مرفوعا على الخبرية اذ وقع المفعول المطلق
مكررا اى في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا
عنه فلا يرد عليه نحو انت الارض دكا دكا وانما جمع
بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد النفى
لا يكون خبرا عنه نحو انت الا سيرا اى سير سيرا وانت
الا سير البريد اى سير سير البريد هذان مثالان لما وقع
مثنا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم
الواقع موقع الخبر ينقسم الى المعرفة والنكرة او الى ما هو

داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه

فصل للمبتدا والاما يشبه بفضله اولا منزوه مضاف
وانما انت سيرا اى سير سيرا مثال لما وقع بعد نفى
وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا مثال لما وقع مكررا
ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع المفعول مطلق
وقع وقوع تفصيلا لاثر يعرف جملة متقدمة والمراد بالمفعول
الجملة مقيدا بالى الفعل اذا المفعول وباثره الموضح لمط
مثنى وبتفصيلا لاثر بيان انواعه المختلفة نحو قوله تعالى
فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق
واما فداء نحو قوله شدوا الوثاق جملة مفعولها شدوا الوثاق
والموضح لمط بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون
منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك
المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه
اى لان يشبه به امرا حاصلا واحترز به عن نحو زيد صوت
صوت حمار لانه لا يقع للتشبيه علما اى حال كونه دالا على
فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو زيد زهد
زهد الصحابة لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد
جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة
تلك الجملة على اسم كاين بمعناه اى بمعنى المفعول

المطلق

المطلق واحترز به عن مثل مررت بزيد فاذا له ضرب
صوت حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك
الاسم الذى قام به معناه واحترز به عن الاسم نحو
مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت
حمار من صات الشيء صوتا يصوت صوتا فهو صائت
حمار مصدر وقع للتشبيه علما جا بعد جملة هى قوله له
صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول
المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك
الاسم وهو الضمير المجرور له نحو مررت بزيد فاذا له
صراخ الشكلى اى صراخ صراخ الشكلى واى امرأة ثاكل
ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع
مفعول مطلق وقع مفعول جملة لا محل لها اى لهذه
الجملة غير اى غير المفعول المطلق نحو له على الف
درهم اعترافا اى اعترف اعترافا فاعترافا
وقع مفعول جملة وهى له على الف درهم لانه لا يكون
الاعتراف لا محل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول
المطلق تاكيدا لنفسه اى لنفس مفعول المطلق لانه
انما يؤكد نفسه ودلالة لا امرا ينافيه ولو بالاعتبار ومنها

ما وقع مفعول جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره
اي غير المفعول المطلق كزيد قائم حقا اي احق حقا
من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع
جملة وهي زيد قائم ولها محتمل غيره لانه يحتمل الصدق
والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من
المطلق تاكيد الغير وهو من حيث هو منصوص
عليه بلفظ المصدر بوكد نفس حيث هو محتمل الجملة
فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف
الاحتمال فيه بغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه
منصوص على المصدر ويحتمل ان يكون المراد
انه تاكيد لاجل غيره ليندفع ما هذا ينبغي ان يكون
المراد بالتاكيد نفسه كانه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر وينتقر
حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى على صيغة
التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير
ولا يدخل تحت هذه القاعدة من قيد الاضافة ان
مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى
فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرة وفي جعل
المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف
مثل لبيك اصله الب لك الباب اي اقيم بخدمتك

الامثال

وامثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية
فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاث
بحذف زاويه ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف
المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى
الب فلا يكون محذوفا الزوايد وعلى هذا القياس حديك
الاسعد كاسعاد ابعد اسعاد بمعنى اعنيك الا ان سعدى
يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول
هو ما وقع اي اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر
اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل
الفاعل عليه تعلقه به بلا وساطة حرف فانهم يقولون
في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في ضربت
بزيد ان المجرور واقع عليه بل يلتبس به فخرج به المفاعيل
الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل
قد وقع عليه بل فيه او معه والمفعول المطلق بما يفهم
من مفاده بفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله
والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة
او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول
فانهم لم يعتبروا اسناده الى فاعل ولا يشكل بمثل اعطى
زيد درهما فانه يصدق انه وقع عليه انه فعل الفاعل

عليه

درهما

الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله
في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر ما يرد ذكر الفاعل
فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر بنحو
ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا وساطة حرف فعل
اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتعدى المفعول
به على الفعل الفاعل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه
مقدما او مؤخرا جوازا مثل الله اعبد واوجه الحبيب
انتهى واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو
من رايت ومن تكرمه يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من
التقديم كوقوعه في حيز من البدل من تلك لسانك وقد
يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او
حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف
الفعل لقرينة المقالية التي هي السوال ونحو مكة لمن توجه اليها
اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا
في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس لمختص بوجوب
الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم
بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب ادوله من تلك المواضع
الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة
سمعت عنه باب يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرك ونفسه الى

امرك

امرك امرونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم
وهو التوحيد واهلا وسهلا الى اتيت اهلا اي مكانا ناسا لا وحشة
الاجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع
الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطالب اقباله اي توجهه
اليك بوجهه وتقبله كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة
مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا
منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها
فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه
حرف النداء المجرد والتفجع لا تنزيله منزلة المنادى وقصد نداله فخرج
بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص حكامه بالذكر فيما بعد
وفيه يحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطالب اقباله حكما
على وجه التفجع فاذا قلت يا محمد كانك تناديه وتقول له تعالى له فانا
مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل
الظاهر كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب منابا دعوا
من المحذوف الخفية وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحتر زبه عن نحو
ليقبل زيد لتفطيا او تقديرا تفصيل للمطلب اي طلب لتفطيا بان يكون
الزاء الطلب لتفطيه نحو يا زيد او تقديريا بان يكون الت مقدرة نحو يوسف
اعرض او للنيابة اي نيابة لتفطيه بان يكون النائب ملفوظا او تقديريا
بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين اولى المنادى والمنادى
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اقدم اسجدوا
وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل واحذفا الازما لكثرة استعماله
ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لنيابته

لك اذا ناديت في ذلك الشب

مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسما افعال فعلى
هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به
بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها هل يا زيد جملة وليس
المنادى احد جزئي من الجملة فعند سيبويه كلا جزئي من الجملة اي الفعل
والفاعل مقدران وعند المبرد وحرف الندا قايم مقام الاحد جزئي الجملة
اي الفعل الفاعل مقدر وعند الزجاج على احد جزئي الجزء اسم الفعل ولا
خبر مستتر فيه وينبني اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح
على النصب لعلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان
النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف
او الواو التي ترفع بها المنادى في غير صورة الندا او الفعل مسند
الى الجار والمجرور اعني به ولا خبر فيه واسناد الظرفي الى الاسم غير ملايم
لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا
ولا يشبه مضافا وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اليه
معرفة قبل الندا او بعده انما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ولكونها
مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف
كالكاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة
الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل
مثلا لان ما هو مبني على الضمة اولهما موقعة قبل الندا وثانيهما
معرفة بعد الندا ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون
مثال المبني على الواو ينخفض اي ينجر المنادى بلام الاستغاثة اي

بلام

بلام يدخله وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص
ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص
من بين امثاله بالدعا نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس
بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للظلوم اي
يا للقوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم
في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس
الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير
التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث
له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
بغير ما نحو يا لزيد ويا لعمرو كررت لام المعطوف لان
الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على
المستغاث وان عطفت مع ما يفيد من فتح لام
المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى
بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهة
للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت
مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل
وقد يخفض المنادى بلام التعجب والتهديد
ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام
التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص
ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواها
كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لا دلالة
استغاثة كان المهدد واسم فاعل يستغيث بالمهدد

واسم مفعول ليتخذ فينتقم منه ويستريح من الم
خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه
ليخلص فيقتضي منه العجب ويتخلص منه وا
جيب عن لام التعجب بوجه اخر ذكره في الايضاح
او وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا لله واسع
او مع ليس الماء ولا الله واسع وانما المنادى اتم او يا لهولاء
او العجب للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان العقول
بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما
على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها
كما هو ظاهر مما سبق وينفتح اي المنادى على الفتح
لالحاق الفها الف الاستغاثة باخره لاقتضاء
الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه ح لان اللام يقتضي
الجر والالف الفتح فيبين انزلها تان فليس فلا يحسن
الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به الموقف
وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى
المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام
والالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول
ح في الندا لان علة النصب وهي المفعولية
محققة فيه وما عداه مغنى عن حالة وما سوى المفرد
المعرفة اما لا يكون مفردا بان يكون مضافا
او شبيه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون
معرفة

معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة
فالقسم الاول والثاني لا يكون مفردا بكونه مضافا
مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون
مفردا لكونه شبه مضاف يا اما مثل يا طالعا
جبلا ما القسم الثالث وهو ما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقبلا لغير
معين اي لرجل غير معين وهذا قد بيت لنصب
رجلا لا تقييد له لانه منصوبا لا يحتمل المعين
والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة
مثل يا حسنا وجهه ظ يفا ولم يورد لهذا القسم
مثالا لاوضح اتضح التقاء كل من التقييدين
بمثل مص سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة
لايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني
يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا
فان هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين
او غير معين فامثلة الاقسام بسها مذكورة
وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث
ايضا فلا حاجة لايراد مثال له على حدة وتوابع
المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة
او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع
المنادى المعرب تابعة للمنفرد فقط وقيدنا المبني

بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف
لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد وعمرو والاعمر ولان
المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها
مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما
كانت الاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها
الا النصب وانما جعلنا مضافة المفردة اعم
من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون
مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف
او حكما بان يكون لفظيا او مشابها بالمضاف
فانها لما انفت فيها الاضافة المعنوية كانت
في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة
اللفظية والمشبهة بالمضاف لانها كالتوابع
المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن
الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه
والحسن وجهه ولم يجر الحكم في التوابع كلها
بل في بعضها ولم يجعل فيها جواز فيه مطلقا بل
لا بد في بعضها من قيد فقيل التوابع الجاري
هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه
فقال من التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي
حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو
يا زيد

يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار
عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة
مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول
ما عليه يعني المعنى المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف لا تغير
الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمهما كما سيجي ترفع
حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان ثبات المنادى عرضي
فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعة للفظ وينصب على محله
لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا نصب
المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد
ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالهما لانهما
اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشر في عطف البيان ويا زيد
والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب
لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي
ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف
النداء له وهي الضمة وما يقوم مقامها لكن لما لم يباشره
حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو

عمرو ابن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه
النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقديره حرف
النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم
الشبيه وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس
المبرد وان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم
الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس
مثل الخليل في اختياره رفعه لامكان جعله منادى مستقلا
بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور
كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق
فكان عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب
لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على
المفردة اي وتوابع المنادى المبني ما يرفع به المضافة بالا
ضافة الحقيقة تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب
فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها
مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة
ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجري المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها
على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف
غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي من قبل وهو الممتنع
دخول

دخول يا عليه غير المعطوف الذي لا يمتنع دخولها عليه حكمه
اي حكم كل واحد منها حكم المنادى المستقل الذي يباشره حرف
النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول
كالتوطية الذكر والمعطوف المخصص منادى مستقل في
الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف
النداء مقدرا فيه مطلقا اي في حال كونه منادى مطلقا في
الحكم غير مقيد بحال من الاحوال الى سواء كان مفردا او
مضافا فيه او مضارعا لمضاف او لم يكن فالبدل مثل
يا زيد زيد ويا عمر زيد ويا عمرو ويا زيد طالعا جبلا
ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد
واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا
والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم ما كونه منادى
فلان الكلام فيه وما كونه منبها على الضم فلما فهم من
اختيار فتحة المثنى عن جواز ضمه لا يكون الا في المبني على الضم
الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحق بها اعني ابنة بلا تخلل
واسطة بين الابن وموصوفه فهو المتبادر الى الفهم فيخرج
عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو ومضافا الى حال كون ذلك
الابن مضافا الى علم آخر وكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم
لما عرفت من قاعدة بناء المفرد وعلى يرفع به لكن يختار
فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفة والكثرة مناسبة

للتحقيق فيخففوا ه بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه
مفعولا واذا نودي المعرف باللام الى اذا اريد تلاوته قيل
مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اي مع التنبيه بين حرف النداء
والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع التي التعريف بلا
فاصلة واسطة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايها الرجل
بتوسيط الا مرين معا والتزموا بمعنى العرب رفع الرجل
مثلا وان كان صفة وجمعها جواز الوجهين الرفع والنصب
كما قرلانا اي الرجل مثلا المقصد بالنداء لتزم رفعه لتكون
حركته الاعرابية موافقة لحركة البنائية التي هي علامة المنادى
فيدل على انه المقصد بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن
قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادي ولهذا لم يذكر
هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة
وتوابعه بالجر عطف على الرجل والتزموا رفع توابع الرجل
مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين
انما يكون في توابع المنادى المبني وقال الاعلم قاعدة تجوز
اجتماع حرف النداء واللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها
للكلمة يا الله اصله الاهم حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها
ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع
هذان الا مران في موضع اخر اختص هذا الاسم بذلك
الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق والكلمة

اللام

اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس
وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصل الناس لكن ليست
لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان
يقال بالنجم وبالناس ولعدم جريان هذه القاعدة في يا التي في
قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي لان علة لعدم الجريان لانها ليست
عوضا عن محذوف وان كان لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ
وفي الغلامان في قولهم في الغلامان كعطف على قوله في التي
فزاد لانتفاء اللامين كليهما حكما بانه شاذ رد شذوذا ولك
اي جاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب
تكرر فيه المنادي المفرد والمعرفة مرة وولي الثاني اسم
مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني
في النصب نحو يا تيم تيم عدي واما الضم في الاول فلانه منادى
مفرد معرفة كما هو الظ والنصب على انه مضاف الى
عدي المذكور ويتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين
المضاف والمضاف اليه فوفاك مذهب سيبويه ان
مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذ
هب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان
الاصل يا تيم بالضم تيم عدي فتح اتباعا لنصب الثاني
كما في يا زيد بن عمرو تبين النصب في الثاني لانه اما تابع

وانت بجملة بالاصل عن ح

الكلمات فراجع

ايا لي ان يتفعلي شرا

مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلفينكم في سوأة
عمر البيت لجرير حين اراد ان يتمنى ان عمر يهجو فقال جرير فقلنا
يعني لتيمي تيم لا تذكروا عمر ان يهجو فيلفينكم في سوأة اي مكروه
من قبلي يعني تهاجاه اباهم والمنادى بالمضاف الى ياء المتكلم
يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل
يا غلامي واستعمال الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احتراز
عن نحو يا فتاي مثل يا غلامي وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان
الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف
لان المقصد غرض فيتعجل الداعي من النداء سرعة ليتخلص منه
ويتوجه الى المقصد من الكلام فيخفف نحو يا غلامي بوجهين احدهما
الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة
اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا
واقعين في المنادى المضاف الى يا المتكلم واستغنيا بالدلالة الشهرة
على الياء المحذوفة بالحذف والقلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد
جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف
ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه
كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه
ويا غلامه ويا غلاما فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي
العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائرها

اضيف

فيتعجل في مقصده

اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما
في كلامهم كالافتقار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امة
ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا حال كون التاء مفتوحة على وفق
حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم نحو يا ابت ويا امت لا
جرايه مجرى المنادى المفرد المعرفة ولم يذكره للعلة وقالوا يا ابتا ويا
امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فقالوا يا ابتي
ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز
وقالوا يا ابن ام ويا ابن ام خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى اللام والعم
اي لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا
لنظر الابن اضافاتهم يقولون يا بنت ام وابنة عم على الوجوه
الاربعة مثل يا ابي يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء
وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما
ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء
المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة تكثيرا لا
ستعمال وطلبا للتخفيف وتقل التضعيف ولما كان من خصايص
النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز الى واقع في سعة
الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه الضرورة فبالطريق
الاولى والاولى في غير اي في غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية
داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذفه في آخره
اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون هذا التعريف مخصصا بترخيم
المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف

كلمتان

الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور
الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول اى شرط
الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى اموز اربعة
الاول منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل
فيه المشبهة به بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول
لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه
ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان
لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر الندا فيه من
النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصايص
المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى
الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل فى المنادى عنده
وما وقع فى بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين
مع ان وجه اشتراطه عنده وخروجه فى المنادى ظ وهو ان الاغلب
فيه زيادة الف فى اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا
يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بها
فلا يتغير والشرط الرابع احد امرين وجوديين وهو ان
يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف

احرف

احرف لانه لطلبه مناسبة التخفيف بالترخيم لكثرة
ندا العلم مع انه الشهر فيما ابقى منه دليل على
ما الغى والزيادة على الثلثة لم يلزم نقص الاسم
عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما
متلبسا بتا تانيث وان لم يكن علما ولا زائدا
على الثلثة لان وضع التا على الزوال فكيفية
ادى مقتضى للمسقوط فكيف اذا وقع موقعا
يمكن فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ببقاء
نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على الحرفية لان بقاوه
كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التا ايضا
كان ناقصا عن الثلثة اذ التا كلمة اخرى
برأسها فلا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف
الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب
مع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله
منادى ولما فرغ من بيان الشرايط الترخيم شرع
فى بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان فى
اخره اى المنادى زيادتان كائنتان فى حكم
الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا معا واحترز به
عن نحو ثمانية وترجانة فان الياء والنون فيهما
زيدتا او لا ثم زيدت تا التانيث فلم يحذف
منهما الا الاخر كاسماء اذا جعلتها فعلا من الرباعى
اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا
جمع اسم على ما يذهب غيره لانه يكون ح من باب
عمار ومروان او كان فى اخره حرف صحيح اى صحيح
اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف
الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف
منه الا التا وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما
فيشمل مثل مرمى ومدمى فان الحرف الاخير منهما
فى حكم الصحيح فى الاصالة قبل مدة اى الف او واو
او يا ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها
المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها
فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير
وهو ال والحال ان ما فى اخره حرف صحيح قبله
مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور
وعمار وسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم
بقائه على اقل ابنية المعرب وانما يأخذ بهذا
القيد فى قوله زيادتان فى حكم واحدة لان بنون
وقلون يترخم بحذف زيادة لان بقاء الكلمة فيه

على حرفين ليس للترخيم حد فنا الى الحرفان الاخيران
فى كلا الغصنين اى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة
فكانهما زيدتا معا حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لما
حذف الحرف الاخير مع صحته واصالته حذفت
المدة الزائدة لئلا يرد النقص السابق على الابعد
وثبت من النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان
شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة
مثل بعلبك وخمسة عشر على من حذف الاسم الاخير
فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة
لنزوله تا معا التانيث فى كل واحد منهما كلمة
على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير
ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فيحذف
واحد ان فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة
المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حا
ويا مال فى يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى
المرخم فى حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى
الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان
عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال فى يا حارث
يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم

وفي يا ثمو ويا ثمو بواو مفتوحة بعد ضمة وفي يا كروان
يا كرو بواو متحركة بعد ضمة وقد يجعل قد للتقليل
اي قد يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاول
اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له
في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل
فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه
فيضم وبالياء لانه لما جعل غير اسما برأسه صارت
الواو طرفا بعد ضمة فلما جزم قلبت طرفا وكسر
ما قبلها كما في ادلو وياكرا لانه لما جعل كرا اسما
برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن
بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وقد استعمل العرب صيغة النداء يعني
يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سوى يا لكونها
اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها
باستعمالها في غير المنادى والمندوب في
اللغة بيت يبكى عليه احد ويقال مأتم
ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء
ويشاركوه في النوح وفي الاصطلاح هو المنفجع
عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمنفجع عليه

عدما ينفجع على عدمه كالميت الذي يبكى عليه
النادب والمنفجع عليه وجودا ما ينفجع على وجوده
عند فقد المنفجع عليه عدما كالمصيبة والمسرة
والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالمندوب
لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ويا حسناه
ويا مصيباه واختص المندوب بواو امتاز به المنادى
لعدم دخول عليه بخلاف ما يشترك بينهما وحكمه اي
حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي
مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم
من اقسام المنادى حكمه في الاعراب والبناء
مثل ذلك القسم من المنادى كما اذا كان
مفردا معرفة بضم واذا كان مضافا
او شابها به نصب ولا يلزم من ذلك جواز
وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليس واردة
لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك
زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت
المطلوب في الندبة فان خفت اللبس الناس
ذلك اللفظ بزيادة الالف بغير عدل
الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من ضمة او كسرة

كما اذا اردت ندبة غلام مخاطب قلت واغلاميه
لا غلاماه لالتباسه بندبة غلام مخاطب
واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت
واغلاميكموه اذا الميم اصلها الضم لا غلاميكماه لالتباس
بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك
الهاء اي الحاقها بهذه المادة في حال الوقف
لبيانها ولا يندب من قسم المندوب
المنفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي
اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته
في ندبته والنفجع عليه فلا يقال وا رجلاه ان
اذ لا يشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص
انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر
النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف
بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف
مثل وا زيداه الطويلاه لان اتصاله بالصفة
ليس كاتصال المضاف بالمضاف لانه جزء
به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه
جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص الاشهر
فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل

وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق
باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كان في اللفظ اعمق من الاتصال بين
المضاف والمضاف اليه الا انه من جهة المعنى
لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف
المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى
يونس ان رجلا ضاع له قدحان فجاء واجحشا
الشابيناه والجحش القدح ويجوز لقيام
حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا
مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف
مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم
فلو حذف منه حرف النداء لم يستبق الذهن
الى انه منادى والاشارة الى والاسم لاشارة
لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت
وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا من
المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم
سواء كان معوضا عن حرف النداء كاللهم فانه لا يحذف

منه الاسم ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او غيره ال
نحو يوسف اوض من هذا الى يا يوسف لفظة
ان اذا وصف بذى اللام نحو ايها الرجل اي
يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل
ان يتخذ الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير
ان يتصف بهذا ذى اللام والمضاف الى اسم اي موصوفة
كانت نحو غلام زيد اقبل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا
احسن الى ذا والمفردات فتقول يا ايها انت وبا ايها انا
وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في نحو
ليل اصبر يجمل بالليل حذف حرف النداء من القبل الخ
اسم جنس شذوذا قالت امرأة ابراء الغيس حين
كبرت وفي افنيت خوف الى ملحوظ قالت شخص وقع
في الليل على غنيم مستلقيا فخفته وقال افنيت خوفا حذف حرف
النداء عن المخوف من اذ اسم جنس فشذ وذا وفي
الخوف كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف
حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل
هي رقية تقصدون بها الكروان يقولون اخرج
كرا اخرج كرا ان الغاية في العوائد الكرى ويطرح
حتى يعاد والمعنى ان النعام الذي هو

اكبر منك قد اصطيد وحمل الى الترس فلا تخل العقوبة
وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا
بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي
يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل
بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من
هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع اولت زيدها
في لام لا يسجدوا فعل مضارع سقط نونه
بالنصب الثالث في تلك المواضع الاربعة
التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي
مفعول اضمر اي قدر عامل الناصب له على شرطية
التفسير الشرطية والشرط واحد واضافتها
الى التفسير بيانية اي اضمر عامل بناء على شرط
يفسره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه
من الجمع بين المفسر والمفسر وهو ان اضمر عامل
على شرطية التفسير الاسم بعده فعل او شبهه
احترز به عن نحو زيدا الكف ولا يريد به ان يليه الفعل
او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه في
الكلام الذي بعده نحو زيدا امرر وضربه وزيدا انت
ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن

العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في
متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره
وحاصل ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا
بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فاذا كان كذلك
فيسبب ذلك الاشتغال عليه اي على
ذلك الاسم احد الامرين الفعل او شبهه بعينه
او مناسب له اي مناسب بالترادف او اللزوم
لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم
كما هو الظاهر المتبادر فقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه
خرج نحو زيدا ضربت وبعد الفراغ عن العمل فيه بمجرد
ذلك الاشتغال خرج نحو زيدا ضربت فان المانع
عن عمل ضربت في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل ضربت
في ودعه اياه ايضا مانع من ذلك وبقيد النصب
بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه وههنا
صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير
تسليطه بما يناسب الفعل بالترادف بعينه
والثانية اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير
تسليطه بما يناسب الفعل بالترادف
والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير بما يناسب

الفعل

الفعل بالملزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق
ولا يتصور الا بتقدير تسليط الفعل المناسب
بالملزوم فلهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة
منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحدة للمشتغل
بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تأخير مثال
المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه
بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير بما يناسب بالترادف فان مررت
بعد تقديره بالياء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت
غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا جئت
عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه
بما يناسبه باللزوم فان مجيء الشيء على الشيء
يلزمه ملابسته للمجيء عليه بسبب زيدا في هذه
الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يفسر
المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت
المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربت اضمر ضربت
الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا
القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه مررت به

وانت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه
وان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولانت
فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبيت عليه ثم ان الاسم
الواقع في سياق الاخبار على شريطة التفسير اما المختار
او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه
الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف بقوله
فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء
اي يكون مبتدأ لان خروجه من العوامل اللفظية
يرجح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه
اي قرينتين يرجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي
الصحة فيهما متساويان لان وجود الصلاحية
التقديرية صحيحة للنصب فحيث لم يرجح النصب
قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته من الحذف
نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من
الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى
منها اي من القرينة المرجحة للنصب كما اذا دخلت
على ذلك الاسم غير الطلب اي بشرط ان لا يكون
الفعل المشتغل عنه كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت
القوم واما زيدا فاكرمته فالعطف

طلبا

على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع
وهي اقوى لانها لا تقع بعدها غالبا الا المبتدأ
بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع
في كلامهم مع انها ثابتة بالسلامة عن الحذف
ايضا واما فاعل مع غير الطلب احتمل الامرين اذا كانت
مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب
فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز
الا بتأويل مثل المع غير الطلب اذا الواقع على
الاسم المذكور للمفاجأة في كونه من اقوى القرائن
مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة
لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في
بعض الظروف من ان اذا للمفاجأة يلزم بعدها
الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبته وفوقها
بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور
بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها
على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية
التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها
في كونها فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيت وبعد حرف

النفي يعني ما ولا وان وليس ولم ولما ولن من
هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر دخولها
لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربت ولا زيدا ضربت
ولا عمرا ضربت وان زيدا ضربته الا انا وبعد
حرف الاستفهام نحو زيدا ضربته وانما قال حرف
الاستفهام لانه يختار الرفع في الاسم الاستفهام
مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل
مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استفهم الهمزة
لاقتضائها لفظ الفعل لانه يعني قد في الاصل
فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة
على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه
وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث
زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع
وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا
اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي
بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث
وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور
اذ هي اي هذه المواضع مواضع الفعل اي
مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم

المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك
يختار النصب في الاسم المذكور عند حرف ليس المفسر
اي الذي يفسر ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من
حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث
هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر من
الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود
او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالاول
انما هو بين خبريته وذاته ما هو مفسر على تقدير
النصب وبين وصفيته لا يفسر بوصف
التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتمل
معا مثل قوله انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب
كل على الاضمار على شريطة التفسير ولو رفع
بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا
للنصب في اداء المقصود لكن خفي لبسه بالصفة
لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلاف المقصود
فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر
لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم ان
بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما
هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية

ويستوي الامران اي الرفع والنصب فلك ان
تختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو
الرسم ان عنده او في داره ولجواز ذلك والا لا يصح
العطف على الصدر لعدم الفرق بين يستوي الامران فعلى ذلك
عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين
ان جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه
بتقدير الفعل والوجهان يستويان لحصول التناسب
فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي
اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية
فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي
معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت
في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير
مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المسمى واما باعتبار
المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب ان
نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا
ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط
ما سبق من اختيار الرفع مع عدم الطلب واختيار
النصب مع الطلب وكذا يجب نصب بعد حرف
التحضيض وهو الا وهلا ولولا ولوما وانما يجب النصب بعدها

لو

لوجب ذكر لها على الفعل لفظا او تقديرا نحو
ان زيدا ضربته ضربك مثال الحرف الشرط والا
زيدا ضربته مثال الحرف التحضيض وليس ازيدا ضربته
منه ان من باب الاضمار على شريطة التفسير فان
زيدا نصب وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر فاعله
على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم
المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد
التوضيح انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضمير لكنه ليس بحيث لو سلط عليه
هو او مناسبه لنصب لان ذنب لا يعمل النصب
وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا يخص المناسب
في اذهب فليقدر مناسب اخر فيه مثل يلابس
او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا
الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهب احد قلنا
المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه
مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكر مفقود
واذا كان الامر كذلك قال الرفع اي رفع زيد في المثال
واجب بالابتداء والنصب غير جائز بالمفعولية
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يخالف النصب

وكذا اي مثل زيد ذنب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر
اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على
شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا
كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا
فيفسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم
لانهم لم يكونوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون او فعلوا
فيها كتابة اعمالهم وان كان صفة لشيء مع انه
خلاف ظاهر الاية فان المعنى المقصود اذا المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب
فيها ما اقتضاه قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر
لا ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم
فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية
صفة لشيء والجار والمجرور خبر على الرفع على انه خبر
المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث
لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد يسبق
ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه
بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار في النصب
والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة

لو

مع ان الفراء اتفق انه على الرفع الا في رواية شاذة
عن بعضهم فاضطر النحاة في توجيهه الى ان يجعلوا تحقيقه
لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم انفتاح
الفراء على غير المختار فاشار المصنف الى انهم لما
لاخراجه عنها فقال نحو الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة الفاء تربط بعض الشرط
عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني
بمنزلة الموصول لا فيه معنى الشرط واسم الفاعل
الذي هو صلة كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء
الداخلة عليه مرتبطة بالشرط كدلالة على سببية
للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل في حيزه فيما قبله
واستمع في تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله
فتفاوت فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان
عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف
والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم بعد قوله فاجلدوا جملة ثانية
لبيان الحكم الموجود والفاء عند ما يفيد للسببية اي ان ثبت
زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة
لا يعمل في جزء الجملة الاخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل

في الضابطة فتبقى الرفع والا ان وان لم يكن بمعنى
الشرط وان لم يكن الاية جملتين ايضا
فهي يكون داخلة تحت الضابطة والخلاف فيه
النصب واختيار النصب بالحمل لاتفاق القراء
على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل
الاية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك الموضع التي
التي وجب حذف الناصب المتعوض عنه بالتحذير وانما وجب
حذف الفعل فيه لضيق الوقت من ذكره وهو في اللغة تخويف
شيء من شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة
جعل اسم كلف النصب بالمفعولية بتقدير
الفعل تحذيرا ان حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون
مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا لاجله او
عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير
في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكن وضع في المعطوف
المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او حول بتقدير الفعل ذكر
مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى
المعمول اشعارا بانه تحذر منه لا تحذر مثل اياك
والاسد واياك وان تخرف وهذان المثالان لاول

نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والا
من نفسك وبعد نفسك من خرف الارنب
وهو ضربة بالعصا وبعد خرف الارنب من نفسك
وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والخرف
فان المراد من من بعد الاسد او الخرف من نفسك
تحذيرا منهما لا تحذيرا منهما والطريق الطريق
مثال الثاني لو عبر ان اتق الطريق والا يخرج عليك
ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه
لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر
فيه مثل بعد ونحو وتقدير بعد في مثال النوع الثاني
غير مناسب لان المعنى على الاتقاء من الطريق
لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد
او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع
الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك
فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يوزنك
كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال
المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج
من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس
كذلك فانه ايضا واجب بانه تابع للتحذير من الناس
فتدبر

خارجة عن الحد وبدليل ذكرها فيما بعد وتقول
في قسمي النوع الاول اياك من الاسد
كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان
تخرف كما كنت تقول اياك وان تخرف
وتقول في المثال الاخير اياك ان تخرف بتقدير
من اي اياك من ان تخرف لان حذف
حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول
في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من
وشذوذه مع غير ان وان فان قلت
لم يكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف
اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس
مع ان وان بناء كثير في غيرهما واما حذف
العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو
ما فعل فيه فعل ان حدث مذكور تقديرا في
نفس الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك
او مطابقة اذا كان العامل مصدرا نحو كرهت ما فعل فيه
فعل شامل اسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخ
زمان او مكان عن ان يفعل فيه الفعل
سواء ذكر الفعل الذي فعل فيه او لا

وقوله مذكور خرج به ما لا ذكر فعل فيه نحو
يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه
فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن يقع مثل
شهدت يوم الجمعة واختلف فيه فان يوم الجمعة
يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود
يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر
في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه
ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر
يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى
انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله
مذكور الا زيادة لتصوير المعرف وقوله من زمان
او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى
قسمي المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل منهما وهو
ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو
مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقدير
انها خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون
المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير انها واما المجرور

بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه
وخالفهم المصنف حيث جعل الجر بها ايضا مفعولا
فيه ولذلك قال وشرط نصب اي شرط نصب
المفعول فيه تقديرا في اذا التلفظ بالموجب
الجر وظروف الزمان كلها سواها كان الزمان
او محدودا لقبول ذلك اي تقديرا في لان المبهم
جزء المفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر
والمحدود وشمل قولي عليه اي على المبهم لاشتراكهما في
الزمانية نحو صمت دهرا وارقت اليوم وظروف
المكان ان كان مبهما قبل ذلك اي تقديرا في
حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست
خلفك والاي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا
فلا تقبل تقديرا اذ لم يكن حملا على الزمان المبهم
لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد
وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي
امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في
معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه
الى انقطاع الارض فيكون مبهما واما يتناول ما يقابل
بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال

وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى
وشبههما نحو دون وسوى لابهامها اي لابهام
عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو
الظ وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان
وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في
الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه
وكذا حمل عليه ما يعد دخلت نحو ان كان معينا
نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه
على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض
النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه
والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف
لكثرة استعماله وهذا اقل تاثيرا فان الفعل
لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه لا لشك
ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه
بما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار
في البلد الفلاني فالظ انه مفعول به لا مفعول فيه
ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى المكان خاص فوجب
يصح ان ينسب الى مكان شامل لغيره فانه اذا ضربت

فزيدا

زيدا في الدار التي هي جزء في البلد فكما يصح ان يقول
ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان يقول ضربته
في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس
كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار
لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار
ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها
فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل
معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان
استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح
لكن الاصح استعماله بدون في وفعل عن سيبويه
ان استعماله بفي شاذ وينصب اي مفعول فيه
بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب
من قال متى سرت الى مكة يوم الجمعة بعامل
مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة والتفصيل
فيه بينه كما مر في المفعول به المفعول له هو
ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او لسبب وجوده
وخرج بقيد الفاعل ما فعل مطلقا او به او فيه
او معه فعل مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما
فلا يخرج عنه ما كان فعل مقدرا كما اذا قلت

تاديبا

تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقولنا مذكور
احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت
كيف يصح الاحتراز به منه وهو اي الفعل الذي فعل
لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا فقلنا المراد
مذكوريته فان قلت هو مذكوريته في ضربت
تاديبا فقلنا المراد مذكوريته في التركيب الذي هو
فيه ويروج اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله
اللهم الا ان يراد بذكره ايراده معه المفعول فيه
مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله
فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل
بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب
جبنا مثال لما فعل لسبب وجوده فعل وهو القعود
فان القعود انما وقع بسبب الجبن والفاعل يكون
المفعول له سواء كان غيره داخلا في المفعول
المطلق بخلاف فلا فاظاهر الزجاج فانه اي
المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ
فعل فالمعنى عنده في المثالين المذكورين اديته
بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا اي
ضرب تاديبه وقعدت قعود جبن وزاد قول الزجاج

بان صحة تأويل نوع بنوع لا دخله في حقيقته
الاول ان صحة تأويل الحال بالظرف من حيث
ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب
من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصب ان
شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم
مفعولا له فالتسمن والاكرام في قولك للسمن
والاكرام اكرمك الامر عنده مفعول له على ما يدل عليه
وهذا الكلام في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير
في وهذا ايضا خلاف اصطلاح النحاة تقدير اللام
لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر
لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من
من والباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله
تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى
فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عم ان امرأة
دخلت النار في هرة اي لاجلها وما كان تقدير اللام
عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاولى
ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية
الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ
ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير

الفاعل

الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز
ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا
عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن
لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد فاعل
وفاعل علة احترازا عما اذا كان فعلا
لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا
له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد
زمان وجودهما نحو ضربته تأديبا
اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا
مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان
وجود احدهما بعض زمان وجود الآخر
نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل
اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني
الجبن ونحو شهدت يوم الحرب القاء للصلح
بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني
القاء الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود
الحرب واحترز به بذلك القيد عما اذا لم يكن
مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لتوقعك
بذلك امس وانما اشترط هذه

الضرب ايصال الالم الى المضروب فقط
والتأديب ايصال
الالم الى المضروب
لا ايصال
شانه
وحاله
تأديبه
تأديبه

الشرائط لان هذه الشرائط يستبد المصدر فيتعلق بالفعل
بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها
المفعول معه هو الذي فعل مصاحبته بان يكون الفاعل
مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل
عليه فقوله مع مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول
كما اسند الى الجار والمجرور في المعدول به وفيه له الضمير
المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما حوله بعض
النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا
بناء على ما هو عليه في الاكثر والمذهب قوله تعالى فقطع بينهم على قراءة
النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل
الوجه ان يحمل قبيل وقد قيل بان الخبر والنزول يفعل فان
لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدر اي حمل الحيلة الآن
بين الزوم ظرفية لا بقام مقام الفاعل فيه هذا معناه الذي فعل
فعل مصاحبته على ان يكون مفعولا لم يسم فاعله ضمير راجعا الى مصدره
والضمير المجرور للموصول المذكور بعد الواو احترازا عن المذكور
بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور
اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل
وافادة اياها سواء كان ذلك المعمول فاعل نحو استوى الماء
والخشبة او مفعولا نحو كفاك كل زيد درهما وسواء كان ذلك

المفعول

الفعل لفظيا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنويا
اي معنويا نحو مالك وزيدا اي ما تصنع والواو بمصاحبة
لمعمول الفعل مشاركة له في ذلك الفعل في زمان واحد
نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة
لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة
نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في فاعل الفعل
دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل
في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع
وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف
التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي
فيها معنى جمع الفعل اي ما يدل على الحدث فيقع الفعل واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز ان
لم يحب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا
وعمرا والوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على
المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا
بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع لفقدان
النفس مثل جئت وزيدا فان العطف فيه يمتنع لعدم الفاعل
لانه كله المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى
اي امرا معنويا يستنبط من اللفظ جاز اي لم يمتنع العطف

لان اللفظ اذا ترددا بين ان يكون وعمرو الا انه تقول لو نظرت
مفعولا به وبين ان يكون خبرا
من الفاعل فيتعين ان
يكون مفعولا به
لان المفعول به
اصلا بنية
الاسناد
الفاعل
والرفع بتبعيته
ايضا
الرفع
ايضا
الرفع
العطف
ايضا
الى عمرو لان
الى انه لا يمنع
مع صحة
جعله
مفعولا
العطف
على
الفعل
الى انه لا يمنع
العطف

تقابل العطف حيث لم يحمل على المعنوي بلا حاجة مع
جواز وجه آخر وهو العطف كما في زيد وعمرو والا لأن لم
يجز العطف بل امتنع تقابل النصب حيث لا وجه سواه كما
مالك وزيدا وما شأنك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لأن
العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز
عطف عمرو على الشأن اذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن
احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بعمومية الفعل في هذه الأمثلة
لان المعنى ما يصنع وما يأتي فيعني ما شأنك وزيدا ما تصنع
زيدا او معنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا او معنى ما زيد وعمرو
ما يصنع زيد وعمرو والحال لازم من المفاعيل شرع في الحال
بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث
هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فيخرج ما يبين
الذات كالتمييز وما اضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين
هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ في زيد العلم
اخوك ويقيد الهيئة يخرج صفة الفاعل والمفعول به فانها
تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل
او مفعول وهذا القيد على سبيل منع الخلو لا الجمع
فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرا راكبا فانه مع انه حال
اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه

لفظا

لفظا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
يفهم من فحوى الكلام سواء كانا مفهومين حقيقة او حكما
او معنى ان حمل بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه
والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل
فيه الحال عن مفعول معه لكونه في حكم معنى الفاعل او المفعول وكذا
المفعول المطلق مثل ضربت القرب شديدا فانه بمعنى احدثت
القرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان
المضاف فاعلا او مفعولا بصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه
كناية الفاعل او المفعول نحو بل ملة ابراهيم حنيفا اي كل
ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم حنيفا بل نتبع
ملة ابراهيم حنيفا وان يأكلوا خاتمهم يأكل لحم اخيه كان
المضاف فاعلا او مفعولا وهو في المضاف اليه فكان الحال
عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه
كما في قوله تعالى هؤلاء بعولتي حال عن هؤلاء
باعتبار ان الذي يضاف اليه بعولة فان دار الحق اصله دار
مفعول لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطع فكانه حال
من مفعول لم يسم فاعله لو قرأ بناء على صيغة الماضي المعلوم من باب

اوقع الحال عنه

او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به وتقديره
كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كأنه قال او التنبيه او التمثيل
والتنبيه في زيد قائما وليكن عندنا مثبتا ومعلقا في الدار قائما كأنه
اسد صائلا وشرطها ان شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها بحصول
زائد عليه لا يتحقق ان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكما لا
فيه التعريف غالبا الا ان ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع مواده
بل في غالب مواده بيانه ذكر ان مواد وقوع الحال عن صاحبها
ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة مثل جاءني رجل من بني تميم قائما
غناء المعرفة لاستغراقها نحو ولقد مر على فرعون ملأ من قومه ان جعلت
اي حالان كل ارادوا فيه حيز الاستغراق نحو ٣٣ انا كل رجل
او بعده الانتفاء المنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او معرفة تامة عليه طال
نحو جاءني راكبا رجلا وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير مهيأ
وغالب مواد وقوع الحال الكثيرة ما هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا
القسم مشروط بكون صاحبها معرفة قوية ثابتة لاشتراط كون
صاحبها معرفة لا يكون صاحبها معرفة حتى يقال لا بد من كون
معرفة المبتدأ على خلفه في بعض المواد ثانيها الشرطية وهي احترازا عن
الكلام ظاهر وجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبره شرط فاعل قوله
وشرطها ان تكون نكرة وارسلها الواو ولم يرد باء ليشتق عاقص الحال

النفعل لا يبنى على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل
الجار متعلقا بالمفعول لا خل فيه الحال من المفعول او المفعول
المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول لادخول ما وقع
حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي حقيقة
فان فاعلية القائم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان حقيقة وزيد
في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في
الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج منه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال
للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا
ولا شك انها ليست ما يقصد المتكلم الاخبار بها عن نفسه حتى
يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد مفعولا لفظيا بل
مفعولية انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج من منطوق
الكلام المعتبر لفظه ووقوع القائم حالا فهي حينئذ لا لفظية وعلى ان
عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في
الدار قائما لان الظرف متعلق اما بالفعل المشبه به اسم فاعل مثل الفعل
وهو من تركيب كلام الفاعل نحو زيد ذاهب اليه وزيد في الدار قائما ان كان
الظرف متعلقا بالمفعول كما المفعول نحو زيد منطلق قائما والصفة المشبهة نحو حسن

البيت للبيد يصف حمار الوحش والآتن بقول ارسل حمار الوحش
الآتن وكان المراد بالارسال البعض او الفحلة بان المرسل ربه
اي ارسلها معتركة متنازعة ولم يرد بها ان لم ينفعها من الجراك
ولم يشفع الى ان يخلف على نفس الوحال ان يبلغ الماء ثم يشرب بعضها
للماء بالدم قال والوحال هو ان يشرب البعير ثم يرتمس في العطن الوحل
ويدر ابن بعير لين عطفاه بين يشرب بنفسه ولكن يشرب بعضها
والمراد بهما نفس هذا خلو بعضها في بعض الموضع على نفس
مثل نفس الوحال ومررت به وحده وحده مثل فعلته جهدك
تناول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة
على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي اجتهد جهدك
وينفرد وحده حال انفراده وتجتهد جهدك فهذه الحال الفعلية
وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وتابعتها انها
معارف موضوعة موضع النكرة اي اجتهد اجتهادا فالنكرة
وان كانت معرفة فهي في المعنى نكرة كما ان الحسن الوجه في معنى الحسن
وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها ان صاحب الحال نكرة محضة لم يكن ضمنا
شائبة تخصيص باسوى التعميم ولم يكن الحال مشتركة بينه وبين
معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال
صاحبها بالتخصص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبر والحال ليس
في الثقل في شرح وكنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر الواضح ان ليس ط والبيان

ولا يتقدم الحال فيما عدا اشتق منه قياسا كنحو قاعدة اعمل العامل
المعنوي فرعوف فما جاز العامل المعنوي وان شبهه بالفعل
او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اي الجار والمجرور خاصة دخل
في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل
المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا
او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوز اصلا نظرا الى ضعف الظرف
في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما
في الدار فان تأخر خبر المبتدأ اعني الحال فانه يجوز بالاتفاق
قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معنى قوله
الحال ان كانت منتصبة الظرف لا فيه من معنى الظرفية لا ان الظرف
يتقدم على العامل المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا
اذا لم يكن الظرف واقعا في العامل المعنوي واما اذا جعلته واقعا في العامل
المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا فيه وكما لا يتقدم
الحال على العامل المعنوي لئلا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا
بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه
اتفاقا في حاشية مجرد الشيخ ضياء الدين وذلك لان الحال تابع
وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه عليه
وان كان مجرورا بحرف جر فاجاز تقديمه خلافا لسيبويه والكسائي البصريين
تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف اقول على الاصح

ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر متعد للفعل كالهمزة
والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض معموله فاذا قلت ذهبت
راكبا بهذا فكانك قلت اذهبت راكبا بهذا فالجار والمجرور
ليس مجرورا واجاب عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا من الناس
والتاء للمبالغة وبضمها بجعلها اسم للمصدر اي رسالة كافة بمعنى
بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والخلق تخالف فتصف
وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح
ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق
الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق مع هذا فلا شك ان الكلام
في الحال الاشتقاق مثل مسرا وطبا في قولهم هذا السمن هو مسرا
فيه موضعه اطيب منه رطبا وهو في هذه حالة صرفة فيه يمازج كونها جامدين
حالا لدلالتها على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمسر
والرطب بالمرطب اي المسر نخلا اذا صار ملقحا والمرطب اذا صار رطبا
والعامل في رطبا اطيب اتفاق النحاة وفي مسرا الفرق مفهوم ونعم مسرا
على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق به واحد حالان
باعتبارين يجوز ان يدل كل منهما متعلقة والبسرية تعلقت بكل منهما
بعقدين حيث انه متفضل وهذه الجهة وان لم تكن معتبرة فيه لانه لا يعقد
بالنقض

لكن لما كان الغرض بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه وجواز الحال
والرطبية تعلقت بين حيث انه متفضل عليه وهو شبه مسرا فيجب
ان يلبه حال الرضى واما النظير المستدل في الفعل فانه وان كان متفضلا
لكن لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا لا ارى باسا بان يحال
وان لم يتقدم زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان الحال
في البسر اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس
بصحيح لا يمكن ان يكون المشار اليه الغير اليابس فلا تجد الاشارة
بحالة البسرية ولا يصح حيث وقع اسم الاشارة اسم يصح الحال
وقرة فعلى بسرا اطيب منه رطبا يكون الحال حينئذ لا لانها على الحقيقة
كلمة وانما صح ان تقع حالا لشبهها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية
محتملة للصدق والكذب لان الحال مخبر له الخبر عن ذي الحال واخبار
عليه قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء وما كانت
الجملة مستقرة في الافادة لا تقع رابطا بغير واو الحال منه بغير الفاء
الجملة حالا لا بد لها من رابط يربطها بصاحبها والرابط في الجملة الخبرية
اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا
او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس حالة لا سمية الجملة الاسمية الحالية
مثلة بالواو او هي مع الواو الاسمية الاستقلال فما سبب كون الرابط
فيها في غاية القوة حيث انا اذا قلت جاء زيد وانت راكب جاء زيد هو راكب اما الواو
وحدها لا تدل على الربط في اول الامر فانك تنتهي بها مثلا وقد عرفت بينا

وقد يربط الواو بالحال وهذا ان الربط بالواو وحدها او بضمير فقط يكون
في الحال المستقبلة واما في الموكدة فلا يجوز الواو فيه نحو هو العلم لا شك فيه
وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما
او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا
يدل على الربط في ذاته الا مرجوحا كقوله فوما لي في قلابين الوا وعلى صحيح
والمضارع المثبت ان دل الفعل الذي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا
ملتبسا بالضمير وحده بشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو
جاءني زيد يسير وما سواها اي سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة
على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت
او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف على الاكتفاء
بالضمير لعموم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد
وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه جاءني زيد يتكلم غلامه والماضي
نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه جاءني زيد
وقد خرج غلامه والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه جاءني زيد
ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج غلامه ولا يقع الماضي المثبت لا المنفي
من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال الخبر عن الماضي المثبت
الواقع حالا لا يدخل بها ما وجب بانه زمان صحيح والفعل من ذي الحال
او وجوه عليه يجوز الا ان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا
ان يقيد انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قرينة تجوز

فيقارنه

فيقارنه وهذا يخالف مذهب الكوفيين فانهم يجوزونه ظاهرة
ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب
غلامه او مقدرة معنوية نحو قوله تع او جاؤكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت وهذا يخالف مذهب سيبويه والمبرد
فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه يأول قوله تع حصرت
صدورهم بنو ما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة
موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية والمانع شرط
ذلك في المنفي لاستمرار النفي بالقاطع فيشمل زمان الفعل
ويجوز حذف العامل في الحال للعلم بقرينة حالية كقولك
للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيأ له راشدا مهديا
اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله يحدثنا
راشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك لك البالغ
تقول كيف جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تع
ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين ان
بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال
المؤكدة وهي ان الحال المؤكدة مطلقا اي المنتقلة
من صاحبها دائما موجودا فانها بخلاف المنتقلة والمنتقلة
قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية
لا تنتقل عن الاب في غالب الاحوال حتى بنحو المغفرة اذا صح

اي في اكثر الاوقات

من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من حققت
الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ثبوته لك
وصرت منه على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح
اخرج التقدير اعني ان يقدر تحقق عطوفا وشرطها اي شرط
وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة خبرية
عما يؤكده بعض اجزائها العامل في قوله تع انا ارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذفه لاسمية خبرية عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما
قال صاحب الكشاف في قوله تع قايما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل يحكم
وهناك فيه اي يجوز ان يكون عند تلك الاسمية من اسماء الله تعالى الحسنى
والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا لو شاء قايما
التمييز اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان البدل يبين
في حكم النسبة فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل هو تركيب بيان
يبين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له حيث انه موضوع
له فان المستقر وان كان يجب الفتحة هو الثابت مطلقا لكن المطلق
منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن ذوات مبينا جارية
فان قولنا جارية يرفع الابهام عن قولنا لكنه غير مستقر بحسب الوضع
في الاستقبال باعتبار نقد والموضوع له وكذا اتبع به الاحتراز عن وصف
المبهمات في هذا الرجل فان هذا يبين الابهام لكن شرط استقراره
او لكل من جزئيه والابهام في هذا المفهوم الكلي والافراد احد واحد من جزئياته

بل الابهام

بل الابهام الثابت من تعدد الموضوع له والمستقر فيه فهو يصفه
بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له حيث انه
موضوع له وكذا بقيد به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص
عمر فان كلا واحد من ابي حفص وعمر موضوع للشخص معين لا ابهام فيه
لكن للعلم عمر اشتهر بل بذكره الخفاء الواقع في تعيين عدم
الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف احترز بين النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات
وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرجل مثلا لنصيف من غير اشكال
ان الموضوع له شيء معين مستقر عاما فلو قلت النصيف كالرجل مما هو مستقر
لكن مع شيء لا ابهام فيه لا من حيث ذاته اي حيث فانه لا يعلم منه بحسب الوضع
من حيث العسل والخل او غيرهما هو الا من حيث وصفه فانه لا يعلم
الا من الوضع انه ادامي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي الثابت فيه
بحسب الوضع انه بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع
ابهام الذات قبل زيتا فيقال رفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت
والحال فانهما فهما الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة
صفتان لذات اشارة الى القسم التمييز فالمذكورة نحو رطل
زيتا والمقدرة نحو طاب به نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء
منسوب الى زيد ونفسا رفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه
فالاول الى القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام

عن ذات مذكورة ترفعه عن مفرد يعني به يقال الجملة وشبهها
والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو المقدر بالشيء ان عرفت قدره
ويبين غالبا اي في غالب المواد وأكثرها اي رفع الابهام مطلقا
فيخرج ما رفع الابهام الخاص في اكثر المواد وذلك لان
الابهام فيه اكثر والمقدار اما يخرج ما رفع عدد كعشرون
درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب العدد
واما ما رفع غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل
نصف المن وهو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيز ان تراكما الرابع
نحو ذراع ثوبا كالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمبرد وبالمقادير
في هذه الصور هو المقدرات لان ذلك عندي عشرون درهما
ورطل زيتا وذراع ثوبا ومثل التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود
والموزون والمذروع والمكيل لا غير انما اقتصر المص على الاكثر
الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو
التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا والاضافة
كما في على التمرة مثلها زبدا فلهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها
فالاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والا فيجب الاضافة
التنوين ونون التثنية والجمع مع الاضافة لان اضافة الاثنين اثنانا واذا
تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذ اتم الفعل بالفاعل وصار كلاما تاما
فيتبين التمييز الآتي بعده بالمفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول

ان تقع

ان تقع بعد تمام الكلام فينبغي ذلك الاسم التام قبل المشابهة
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما فات تمام الفاعل لكونها
في اخر الاسم كما كان عقب الفعل الا ترى ان لام التعريف
الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاهيها
لا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندي الرأس دخلا فيفرد الى التمييز
وان كان اسم التام مثنى او مجموعا ان كان الى التمييز جنسه
وهو ما يشابه الجزء ويقع مجردا من التاء على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والعرب
خلافا لهود وفرس الا ان يقصد الانواع اي فاخرج النوع الواحد
فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا على ظاهر
ان يثنى او يجمع فيدل في خصوص قصد الانواع بالاثنين لانه
كما جاز ان يقال طاب جنسين للتمر يجوز ان يقال طاب زيد جنسين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالانواع خصوص الجنس سواء كانت بالخصوصية الكلية
او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا
حيث لم يقصد الواحد في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عبدان
لو بين او الوان ثم ان كان اي المفرد المقدر اثنا بتنوين او بنون
التثنية او المرفوعان وجد التمييز بلفظ بتنوين المفرد او بنون
للتثنية فانه تام الاسم بها اقتضى التمييز جاءت الاضافة ان يقع

المفرد المقدر الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون
التثنية جوازا شايعا كثير الحصول الغرض وهو رفع الابهام
مع التخفيف نحو رطلا زيت وسمنوا سمن والا اي وان لم يكن
بتنوين او نون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا
يجوز الاضافة الا بقلة نحو نون الجمع كعشرو درهم اما في
الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف مرة اخرى واما في نون الجمع
فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز كعشرين عشرين رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم اللبس
في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان
انه اراد عشرين رمضانا او اراد اليوم العشرين من رمضان
فلا يضاف في غير صورة اللبس الى الا قليلة ليكون الباب
اقرب الى الاطراد ومن غير مقدار عطف على من مفرد مقدار الاول
كما رفع الابهام عن مفرد مقدار اثر فيه عن مفرد غير مقدار اي ليس
بعدد ولا وزن ولا زراع ولا كيل ولا مقياس كما اذا قلت عندي
فان الابهام متيقن باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا
والخفض اي خفض التمييز باضافة تمييز المقدار اليه الكثير استعمالا
الغرض مع الخفة والقصور غير المقدار عن ملك التمييز لان الاصل في التمييز
المقادير وغيرها بالبس بهذه المثابة والثاني القسم الثاني من التمييز هو
ما رفع الابهام عن ذات مذكورة ترفعه عن نسبة كان الظرف ان يقول عن ذات

مفردة

مفردة في نسبة في جملة لكي كما كان الابهام في طرف النسبة
يستلزم الابهام فيها وترفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال من
نسبة لقصر اعليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد
المذكور في القسم الاول اي الجزء والنسبة غير في جملة اي نسبة
كائنة في جملة او اضافيا اي اشباها عطف على جملة وهو اسم
نحو الحوض تملي ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل
ابا او المصدر نحو اعجبني طيب اباه كذا الا ما كان فيه معنى الفعل نحو
حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة والتمييز فيها
بالمنتسب عنه وزيد طيب ابا مثال الاضافية الجملة والتمييز فيه يصلح
ان يكون لما انتسب عنه ولمتعلقه وحينئذ الفرق في التمييز بين
او اضافيا ما هذان المثالان في قوة اربعة مثل فكانه قال طاب
زيد نفسا وزيد طيب نفسا وابا فقوله في قوة دار عطف على
وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مخصص
بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة والاضافية
خمسة امثلة فالمنتسب عنه غير اضافي فاخص بالمنتسب عنه الذي اعلى
غير اضافي هو متعلق بالمنتسب عنه والاب علم اضافي فهما الاضافية
وهو اضافي العلم وهو غير اضافي في كل منهما متعلق بالمنتسب عنه او في
عطف على قوله في جملة او اضافيا مثل يعني طيب فيها وتركه لانه الظاهر

والاخفاء به ابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق
ما سبق وزاد عليه قوله ته دره فارسا اشارة الى ان التمييز
قد يكون صفة مشتقة واليه ذهب صاحب المفصل مثالا للتمييز
المفسر وعلى ان يكون التمييز فيها كغير زيد رجلا ويكون
فارسا تمييزا عنه اراد ان يبينه على انه يصح ان يكون تمييزا
عن نسبة على ان يكون التمييز معينا معلوما والابهام يكون
في نسبة التوزيعية والدار في الامثلة اللاتين وفيه خبير كخبير للعرب
فاريد به الخبير اي ته خبيره فارسا والفارس اسم فاعل
من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما
الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن
نصا في المنسوب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتسب عنه
والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير عنه جاز ان يكون ذلك
التمييز تارة له اي للمنسوب عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام
عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه
وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابان طابت ابا فابهم ان يكون
عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد
الطيب اليه باعتبار انه ابوه وجاز ان يكون تارة تمييزا
عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا لزم ان يكون
التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنسوب عنه اسما يصح جعله لما انتسب عنه فهو

لمتعلقه

لمتعلقه خاصة كطاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء
ليست نصا في المنسوب عنه ولا يصح جعلها له بالتمييز فيها هي لمتعلق
زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فطابت
فيها اي فيما جاز ان يكون لما انتسب عنه سواء كان نصا فيه
او محتملا له ولمتعلقه وفيما قلنا من المتعلقة ما قصد بين وحدة التمييز
وتثنيته وجمعيته سواء كانت له في ما انتسب فمثل طاب زيد
ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او ليس فمثل طاب
زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
ابا وجدا له وطاب زيد اباء اذا اردت اباه واجداده فيدخل من
المتعددين اذا قصد وحدة التمييز او ورد مفردا واذا قصد تثنيته
او ورد مثنى واذا قصد جمعيته او ورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصح
ان يطلق على المثنى والجمع الا اذا كان التمييز جنسا يقع
على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى
ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يأتي بمفرده الصحيح اطلاقه
على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كما في طاب علما الزيدون
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع
من حيث انها انواعه فلا بد من تثنيته او جمعه كما في
علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من الابوين
او الزيدين من انواع اصول العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى

لان العلم جنس يدل على علم زيد وان لان المراد انواعه والتمييز كذلك

شرح ابوة وعلما ونحو طاب زيد ابوة وعلما والزيدان ابوة وعلما والزيدون ابوة وعلما لا يفيد جمعه فيه جنس يشمل جميعه

وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل ته دره فارسا او ثابت
بها كقولك في زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت
صفة له اي لما انتسب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا
والمذكور اولى بموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد
زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم كابا وطبقة الواو بمعنى
مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة لمتعلقه
مطابقة اياه ومطابقة اياه وكذا ان يكون بمعنى اسم الفاعل
والواو للعطف على حينئذ كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه
والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
لكونها جامدة بمعنى واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا
لاستفادة المعنى على الحال كطاب زيد فارسا اي من حيث انه
فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها كما في ته من فارس
وقولهم من فاعل يؤيد التمييز لان من تبرا في التمييز لا في الحال
والمقصود دعوى التوزيعية لا حال التوزيعية اذ قد يقع حال
التوزيعية بغير ما من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان
اسما تاما بالاتفاق خلافا لفعل عند ذهاب هشام ولا ناظر
لان عامل اسم جامد ضعيف العمل شبيه بالفعل شبيه ضعيفه كاذا ناه
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله الا على اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز
على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير الصريح

لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه كطاب زيد ابا كان طاب
ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما كقوله فجرنا الارض عيونا اي
انفجرت عيونا او اذا جعلته متعديا لاحتلاء الانا ما تقرر
اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
وجه هنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الانا ماء من
حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا
لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الانا
ولو على سبيل المجاز وقد يعبر الانا فيه لا جرم يستعير قوله
فهو في معنى امتلأ ماء الانا فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل
قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز برفع الابهام من
شيء منسوب الى زيد وهو التجارة والفاعل في قصدك
هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة والبيان
مجازا وبعد ايضا فيما يؤيد على قاعدة تمام المشهورة في هذا ان
التمييز عن نسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا
المثال او امثاله الفاعل لا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا
للزجاج والمبرد فانهما جوزا ان تقدم التمييز على الفعل الصريح
وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة
واسم التفضيل اذا كانا مبنيين على الفعل لضعفهما في العمل
وتمسكا في هذا التجويز بقول الشاعر انهر سلمى بالجزاء جيشكا

لهما لان شبها

وما كان نفسا بالمراح نطيب على تقدير تأنيث الضمير نطيب
فانه يكون في كلام غير الفصحاء لانه يعود غير نطيب
الى السيل ويكون نفسا تمييزا من نسبة نطيب اليها مثله ما عليه اما ما
تذكير الضمير فتمييز كما لطيب نفسا تمييز من نسبة كما اليه اي
وما كان الجيب نفسا نطيب فلا تشكك وما قيل يحتمل
ان يجعل البيت على تقدير تأنيث الضمير على هذا الوجه بان يكون
تأنيث الضمير الراجع الى الجيب باعتبار النفس او المعنى وما كانت
نفس الجيب نطيب فتكلف وتعسف غير فادح في
التمسك بالمستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في
النحاة على قسمين وانما كان سلوكه بهذا الوجه غير محتاج
الى التعريف كافية في تقسيمه فيقسم الى قسمين وعرف كل
واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يكون
اجراؤها على الآخر فقال متصل ومنقطع فالمتصل
هو المخرج الى الاسم المخرج واحترز به عن غير المخرج
كاستثناء المستثنى المنقطع عن متعدد حقيقة كنحو
ما جاءني احد الا زيدا او اجاؤه مثل استثنيت
العبيد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي
ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي متعددا
نحو ما جاءني الا زيدا اي ما جاءني احد الا زيدا بالاعتبار الصفة واخواتها

واحترز

واحترز به نحو جاءني القوم الا زيدا وما جاءني القوم لكن زيدا
جاء والمستثنى المنقطع بعد المذكور بعدها اي بعد الا
واخواتها وغير مخرج من متعدد واحترز به عن نحو
جاءني المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن
داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه
كقولك جاءني القوم الا زيدا اعني بالقوم الى جماعة خالية
من زيد او لم يكن كجاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى
حيث علم اولا بوجه تقسيمه كما عرف وثانيا بما ينطبق
ليس بتعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء
كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه بحد واحد روما
للاختصار بنصب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد
غير وسوى وغيرهما غير الصفة فيه به وان لم يكن
الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا
يدخل فيه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام
نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا كان في كلام
غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء
ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب
ثابتا بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قوله
الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء

لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على
الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا او خلا الا ان يقال
الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قولهم الا يوم كذا
فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى
اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل
المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه يشبه بتعلق
بالفعل او معناه تعلقا متعديا اذ نسبة الى ما نسب اليه
احد جاءوا جاء بعد تمام الكلام فشبه المفعول او متعديا
عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان
المستثنى متعدا على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب
او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد
لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو جاءني
القوم الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة
اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرة لا يحصون او في مذهب النحاة فان
اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب
عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال الغلط وهو لا يصدر الا عن الذهول
السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق
الرؤية والفطانة واما بنو تميم فقد جعلوا المنقطع في حكم

احد جاء ما يكون قبل اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا
فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبل اسم يصح
حذفه فههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب
نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
اي من رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا
في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا اي بعد
عدا اذا جاوزه نحو جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا اي خلا
يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم
بمعنى الى المفعول يقال خلت الدار من الانيس وقد تضمن
معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فينتصب بنفسه
والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في باب
الاستثناء ليكون ابعد ما في صورة المستثنى بالا التي
اي ام الباب وناطها ضمير راجع الى المصدر الفعل
المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه
والتقدير جاءني القوم عدا او خلا بعضهم او الجائي منهم زيد او بعض
منهم فهما في حكم النصب على الحالية ولم يظهر معهما فاعل ليكونا
اشبه بالا التي هي اصل في باب الاستثناء وفي الاكثر اي
النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ناقصان كما عرف

وقد اجيز الجر بها صناعة قال السيرافي لم اعلم خلافا
في جواز الجر بها الا ان النصب بها اكثر اما خلا
وما عدا الى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان
بعد ما خلا او بعد الا ان ما فيها مصدرية فتقدر بالحال
نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا اي تقديره خلو زيد وعدو
عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم
او خلو بعضهم من زيد او وقت مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم
او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل ان جاءوا خاليا بعضهم
او بعضهم من زيد او مجاوزا بعضهم او بعضهم عمرا وعلى الاخفش
انها جارة بها على ان ما فيها زائدة ولعل هذا لم يثبت عند سيبويه
او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب
بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو جاءني
القوم لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما واجبا لانهما
من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما فيهما بالاستثناء
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى البعض
من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية
واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل
الغير المفرغ ولا يتصرف فيها الا ما فانه مقام الا ولا يعرف
فيها وجه فان في المستثنى النصب على الاستثناء وجاز ايضا الجر بمن
الا ان الاصل

فيما بعد الفعال من الضمير المجرور الى حال كون المستثنى
واقعا في محل يكون مستثنى من الا احترازا عما اذا كان
بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغير بهما
في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فلا
ينصب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا
عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا فانه يجب
على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه
بغير واو على انه صفة للكلام غير موجب اي على كلام
غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون
منقطعا ولا بعد المستثنى منه لان حكمها قد علم
فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع
على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت
باحد الا زيد بالرفع على البدلية والا زيدا بالنصب
على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب
اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء
وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه
الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه
بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واما اتى البدل
بالاصالة وبغير واسطة وبحسب اي المستثنى على حسب العوامل

ان يا يتقضه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه
غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له
العامل عن المستثنى منه فاعمل فيه والمفرغ المفرغ لكما
براد بالمشترك المشترك فيه وهو الحال ان
واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك لتفيد
فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح لا يصح المتكلم
احد الا زيدا بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد
المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح
ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه
الاسفل عند المضغ الا الفراش او يكون هناك قرينة دالة
على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا
مثل قرأت الايام كذا الا يوم كذا اذا وقعت الموقت بكل يوم الا يوم كذا
لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدهر بل ايام الاسبوع او نحو
او مثل ذلك والقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم
المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فكما لا يستقيم المعنى
على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد
فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى والنحو
لا يصح مثل قرأت الايام كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع
مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص المستثنى منه بجعل احدى جملة مخصوصة

يمكن ان يجعل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها
مما لا يناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك
على المبالغة في نفي صفة العلم كما ذكر قلت الممكن ان يقال
فيه جميع المصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج
في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن مثل
هذه التأويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند
الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك
ضربني الا زيدا المراد كل من يتصور منه الضرب من جانبك
او المقصود منه المبالغة في نفي المجموعين على ما مر بذكره اذا تعذر
البدل من حيث حمله على اللفظ ان لفظ المستثنى منه
فيما الموضع ان يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بتبعية
على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل
مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه
ومثل لا احد فيها ان في الدار الا عمرو فعمرو محمول على
محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به
اي لا يعتد به فشيئا مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب
محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ
وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيئا المستثنى قيل
انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه لا يخفى انه لو جعل المستثنى

اعم من

اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بالا يزيد
عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل
على اللفظ في صورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد
اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لا نقاض
النفي بالا لانها لتأكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو
ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بل كان في
قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك
غير جائز وفي الصورتين الاخريين لانه لو ابدل المستثنى على
اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لانتفت شبهة
بالجملة الاولى لانها حصلت بجملة الا فهي لها نصب الحاصل
بالعامل فلا يدرج من لفظ لا حقيقة او حكما لبعد فيهذا العمل
وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيئا لو حمل المستثنى على لفظ
المستثنى منه لاندرج من تقديره ما لذلك لبعد فيه وما لا تعذر ان
الحقيقة انما لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذا اكتفى بقوله
على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير كما لو عنها
عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات
يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها انما
عملت النفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر ما بين الصورة
بين البدل على اللفظ حمل على المحل نحو ما في قوله على انه محمول على محل احد ونحو

تقدير ع

ما ولا ح

فصل ع

الرفع بالابتداء وشيئا على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية
فان قلت لا حد في هذا المثال محلان من الاول بحق قريب وهو
نصبه بلغة لا وحق بعيد وهو الرفع بالابتداء فلم اعتبر على
الحق البعيد لا القريب قلت لان حق القريب يحصل لا في بعض
النفي وقد انتقض بالا بخلاف حق البعيد فانه لا دخل لها فيه
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مما انه انتقض النفي ايضا
فيه بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض
النفي في عملها لبقاء الاثر الفعلية بنفي اي ليس لاجل اي لاجل
ذلك الاثر وهو الفعلية ومن ثمة اي ومن اجل ان عمل ليس
للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما بالحال
ليس في قائما وان انتقض نفيهما بالا لبقاء فعليتها وامتنع
ما زيد الا قائما بالحال اي في قائما لان عملها فيه انما هو لنفي وقد انتقض
بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او
ضمها مع القصر وسواء بالفتح والكسر مع المد كلها مضافا اليه
ويعرب هنا في الاكثر لكونها حرفا جر في اكثر استعمالاتهم ولجاز
بعضهم النصب بها اما انها فعل متعد فاعل مضمر ومفعولها ضمير المستثنى
حال لسبب المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا الا خالدا زيدا اي كثرة انه
عن ضرب عمرو والواو غير حرف اي في الاستثناء دون الصفة او هو
بالواو موصوف كالواو المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق

فكانه

فكانه اخرجه المستثنى لاضافة استعمال الواو بالا وغير اي كلمة غير
في الاصل صفة له لانها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة
بها فاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد ويستعمل
على هذا الوجه كثيرا في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها
في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما على مغايرة
ما جرى لما قبلها كما حملت الا على الصفة لكن لا يحمل الا عليها
في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد
فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا اما قد يكون مقدرا في غير
مثل جاءني غير زيد وجاءني الا زيد فذكورا يكون متعددا التوفيق
حالها صفة اداة انشاء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى
منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد
اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ووسط
وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد مشهور
اي مشهور لا يعرف بالا ام حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيحمل المتناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان
يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا تعود الاستثناء المتصل
او عدم المتناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة
لم يكن زيد منهم فلا تعود المنقطع غير محصور والمحصور نوعان
اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجال او رجال واما بعض معلوم

وغير صفة لا تجر مشددا على تقدير حذف المضاف تقديره
لفظ غير وقوله صفة خبره لكن منصوب
على انه مفعول وضعت صفة وقوله
حملت على الا خبر مبتدا حملت
الصواب ان يرفع صفة على انها
صفة غير وانما قال تابعة على انها
تابعة لكم وقوله وقوع فاعل قوله
بعد متعلق بتابعة وقوله تابعة
من قولك قام الا زيد
على تقدير تمام الا زيد
الا زيد لانه لا يجوز
حذف الموصوف
واقامة الصفة
مقامه كما في
علمه فاقا قال
نحو قوله
ذلك كلها
الجملة
في الموصوف
صفة
فان قلت ان الاستثناء في قوله ما جاءني
رجال الا زيد ليس بمتعدد
قوله مذكرا لا يعرف بالام بشرط كلام الشارح ان الذكر
احترازا عن المعرف بالام والوجه تخصيص الجنس بزيد
احترازا عن معرف مضافا كان نحو جاءني اخوة زيد وفائدة
لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة نحو جاءني بنو الا
الا زيد او اسم موصول نحو ان الذين الا زيد من منوا
لكن خبر والاوجه انه يجب جعله بالمذكر ليصح جعله صفة
لان تغيير يصلح وضعا وموقعا فكذا الا المحمول عليه فتدبر
عصام

العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون
غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه بتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا
جاءني ولو عشرة الا زيدا وانما يصار عند وجود هذه
الشرائط الى الحمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها
فيضطر الى حملها على غير وانما قال في صدر هذا الكلام الا
لا يحل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر
الاستثناء في الحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر
في غير الحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا او الا حمارا ولكن
ما كان ذلك نادرا لم يلتفت المكلف اليه وقيل هذه
القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض الهة
صح الرد لدلالة فيهما على عدد محصور الا الله اي سبحان
الله لفسدتا اي لفسدتا عن الانتظام فالا في الاية صفة
لانها تابعة لجمع منكر غير محصور هي الهة فيتعذر الاستثناء
لعدم دخول الا في الالهة يقين فلم يتحقق شرط
صحة الاستثناء وفي الاية مانع اخر من حمل الا على الاستثناء
وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى
منها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة
مستثنى عنها الله وهذا لا يثبت واحدا منه وجوز ان يكون

ح فيهما

ح فيهما الهة غير مستثنى الله عنها نحو ما اذا كان للصفة بمعنى غير
فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله
يجب ان لا يفسدا والا لهذا لان المقدر يستلزم المغايرة و
ضعف حمل الا على غير وانما في غير صفة منكر غير محصور
لصحة الاستثناء مع وجودهما بسبب جواز وقوع الا صفة
مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيدا ان
يكون الا زيدا صفة وعليه اكثر المفسرين فعلى هذا قوله وكل
اخ مفارقه اخوه لو ابدلت الا الفرقدان فالا الفرقدان
صفة لكل اخ لا للاستثناء منه والا واجب ان تقال الفرقدين
بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذ لان
اخوان احدهما وصف لا دون المضاف اليه والمشهور وصف
المضاف اليه اذ هو المقصود ولا فادة التمييز لحفظ ترتيبها
الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل والجواب سوى وكذا
النصب على الظرف اي بتابع ظرفيتها لانك اذا قلت جاءني القوم
سوى زيد فالمعنى انه وقعت مكان زيد على الاتباع فهو ظرف كقولك
فيها عوض لازم الظرفية فبين ظرفيته وجهان الظرفية والظرف فيها
رفع وفيها وجه اخر كثير مشكل بقولنا سواء والبين سوى العدوان
وتابعهم كما وانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا جر عن الظرفية ايضا
نصبوا استظهارا بقولهم فيقولون جاءني سوى الدار سواك وفي هذا

ح استظهارا الخ

ح سواك بالجر

ح سواك بالنصب

فالنصب الرفع فيما يطلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب
خبر كان واخواتها وستعرفه فاعلم الفعلان فاعلان تقاطع المبتدا بعد دخولها
اي دخول كان لاحدى اخواتها والمراد بعد نية المبتدا لانه لو كان بعد دخولها
لانتصب بها وانما بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا يخفى ان ذلك انما يتم بعد
تقدير الاسم والخبر فالاسناد والاتم بين اجزاء المقدم على اخره وللا يكون
بعد دخولها بل يكون قبلها فلا ينقض التعريف بمثل كان زيد يقوم وبه ولا ينقض
كان زيد ابن قائم بان يقال يصدق على ضرب وقائم وهذين الناقضين المتوقف
وليس من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بعد
دخولها ورودها الفعل فيما ورد عليه لما سبقت كفارة اليمين فكفارة
تاء مثل كان زيد قائما واخوه اي اخو خبر كان واخواتها مثل خبر المبتدا في اقسامه
واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدا والمراد به ما تقدم كما سيجيء فاعلم
كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المقصودة لانه قد يجيء اسمها وخبرها في الاكثر
فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاول منهما اخص من الثاني
لفظا نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد فالمنطلق والمبتدا والخبر كان
الاول فيهما لا يصلح للقوة لا تفاقهما فيه بل لا بد من قرينة اخرى تميز
وكذلك اذا اتفق الاول والثاني في التنكير وخبرها جامدا ولا قرينة فيجوز
تقديم الخبر فيجوز كان القتل هذا وتجوز فاعلا اي عاملا خبر كان وهو كان
لا خبر كان واخواتها لانه لا يخرج من هذه الافعال الا كان واخواتها
بمنع الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس يقولون ما بالهم لم يخبر

خبر

ح تميز

ح تميز

ح تميز

في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بالتنوين نحو لا
مسلمات في الدار والياء للاضافة ما قبلها في المثنى والمكسور
ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين
لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضاف له
فيدخل فيه المثنى والجمع وانما يسمى المضمومة مبنية من اذ
معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول
هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وبني
على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف تخفيفا وهما
النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن للمضاف والمضاف
له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيجب كالاسم بها
لا ما يستحقه في الاصل عند الاعراب وان كان اي
المسند اليه بعده خبرا معرفة بانتفاء الشرط النكارة
او مفهوما لا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء
شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء
شرط كونه مضافا او شبيها به او لا وهي ستة صور
نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو
ولا في الدار رجل ولا امرأة لا في الدار زيد ولا عمرو ولا
في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الستة
الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع عمل الخبر الا في

٨ ولا في الدار غلام زيد ولا امرأة

في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بالتنوين نحو لا
مسلمات في الدار والياء للاضافة ما قبلها في المثنى والمكسور
ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين
لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضاف له
فيدخل فيه المثنى والجمع وانما يسمى المضمومة مبنية من اذ
معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول
هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وبني
على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف تخفيفا وهما
النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن للمضاف ولا المضاف
له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيجب كالاسم بها
لا ما يستحقه في الاصل عند الاعراب وان كان اي
المسند اليه بعده خبرا معرفة بانتفاء الشرط النكارة
او مفهوما لا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء
شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء
شرط كونه مضافا او شبيها به او لا وهي ستة صور
نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو
ولا في الدار رجل ولا امرأة لا في الدار زيد ولا عمرو ولا
في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الستة
الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع عمل الخبر الا في

لا حول ولا قوة لا حول ولا قوة لا حول ولا قوة لا حول ولا قوة لا حول ولا قوة
لنفي الجنس لنفي الجنس لنفي الجنس عطف على محل لا حول عطف على اللفظ للنفي لا على المحل للنفي للنفي للنفي للنفي للنفي

لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها
محذوف اي لا حول لا قوة موجود الا بالله او عطف جملة
على جملة اي لا حول لا بالله ولا قوة الا بالله محذوف خبر الجملة الاولى
استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثانية فتح الاول ونصب الثاني
اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس
واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي الثاني
معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظ المشابه حركته حركة
الاعراب ويجوز ان يقدر لها خبر واحد وان يقدر لكل منهما
خبر على حدة والثالث فتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله
اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان
لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول المرفوع بالابتداء عطف
مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان
يقدر لكل منهما خبرا والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة
الا بالله لانه جواب لهم انجز لنا حولا وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة
للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان
لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو
لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف
رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لا لغا، على الا بالتكرير لا لكونها
بمعنى ليس لان شرط صحة الغاء التكرير فقط وقد حصل ههنا

جنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التأثير في الفصل
والنكرة اي وجب تكرير لا لتأكيد مطلقا لا بعينه اما في
المعرفة فليكون كالعوض عن التنكير من معنى نفي الاحاد
واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب لقول قول
السائل هل في الدار رجل ام امرأة وغير للتعليل جارة في
المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا باحسن
لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله
ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان في اسم لا فيه
معرفة لان اباحسن كنية علم والرفع فيه ولا تكرير بل
هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه منقول بالنكرة
اما بتقدير المثل اي ولا مثل له حسن لها فان مثلا
لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويله
بفصل بين الحق والباطل لاشتهاره رسمي بهذه الصفة
وكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التأويل بدخول حسن
بحذف اللام لان الذات تتعين للتنكير في مثل لا حول
ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف
وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه
بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها
الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة على ان يكون لا في كل منهما
لنفي

الابتداء

ولا يخل فيها بالوفق الاصحين بوجه ما في الاعراب فهذا
على التوجيه الاول متعين لعطفه على جملة اي لا حول الا بالله ولا
قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوة الا بالله منصوبا ومرفوعا
وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد
اذ عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا
التي لنفي الجنس تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مرفوعها
اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام
ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس الاستفهام
حقيقة فتقول لا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل
الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحالها
الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي
وقال هذا خطا لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف
الافعال مثل ان ولو وحروف التخصيص فيجب اتصالها بالاسم بعدها
نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء شربت لا يرجى ماء
واما قوله الا رجل جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليس لا
الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتخصيص مثل
قال الا تزورني رجلا يعني هلا تزورني رجلا وذلك نصب ونون
وهي عند يونس لا فحذفت عليها همزة الاستفهام يعني التمني فكان
القياس الا رجل ولكنه نون للضرورة الشعر ولغت اسم لا

المبني

المبني لانت اسمه المعرب احترازا من نحو لا غلام رجل ظريفا
الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازا عن
مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من خبر مبني والعامل
فيه مبني احترازا من مثل لا رجل حسن الوجه بل رجال يعود حال
او صفة مفردا احترازا من المفعول نحو لا غلام فيها ظريف
وهذا القيد يعني على الاول مبني على الفتح حال على المنعوت
لمكان الاتحاد بينهما والاتصال ولوجه النفي اليه لا النعت
حقيقة والمبني في قوله ولغت للبنى اشارة الى ما بني على
الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا
كرر المبني ومبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل
لا ماء ماء باردا مع انه يصدق حال بنعت المبني الاول مفردا
بل فان باردا في هذا المثال نعت للتابع للمبني كما هو الظاهر
ولو جعل نعتا للمبني فليس بجائز لتوسط التابع بينهما وهو حرب
لان الاصل في التوابع تعيينها لمتبوعاتها في الاعراب دون
البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب
نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب
والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكم الاعراب
لا غير رفعا حملا على محله البعيد او نصبا حملا على اللفظ او محله
القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف

على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف
فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب نحو لا غلام لك
والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم
في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي
لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل
ويجعل مرفوعا جائزا ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل
بالعطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بالمعطوف
كثرة او المعطوف على المنفي تنزيلا فيه لا لكثرة نحو لا حول
ولا قوة مثل لا اب وابنا في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل
مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر
التوابع لا تلحق منه فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباك ولا غلامك
له اي لكل تركيب يكون فيه يوجد اسم لا التي لنفي الجنس لا مع
الاضافة واجرى ما ذكر الاسم احكام الاضافة من نصب
الاول فنحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز بعيني
ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له
ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به
والجامع مجروره خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا اباك
ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون

في

في مثل لا غلامين كما في حال الاضافة تشبيها لا اي لاسم لا في هذين
التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء احكام المضاف
عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه
هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا حين مضاف بالمضاف الاضافة
وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف
من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص او
المعنى ان مثل لا اباه ولا غلامي له جائز تشبيها لا اي مثل
هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب
يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي حيث يشتمل على
الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تباينا
فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره
ومن فهم اي لا لاجل جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه
غير المضاف بالمضاف في منع الاختصاص لم يجز تركيب لا باباه اي
في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة لا
الا شيء انما هو بقرينة وهذا الاختصاص غير ثابت لا على النسبة الا الا
فلا تصح اضافة لا الا ثم كيف يشبه التركيب يضاف فيه الاب
الا الدار لمشاركته في اصل معناه وليس لي على مثل هذين التركيبين
بمضاف حقيقة لفظا والمعنى المراد انما هو على تقدير الاضافة

وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين راجع الى الخبر المجرور بالا
ستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر واحد وهذا المعنى يفيد على تقدير
الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه
ولا غلامين وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلامين
موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلامين
لا نفي الوجود وعن ابي المعلوم او الغلامين المعلومين خلافا
لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف
لانه العمدة فيما بينهم ولان المقصود بيان الخلاف بين
المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل
هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام الا
بين المضاف والمضاف اليه تاكيد بلام المقدرة وحكم المضاف
لا عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس
عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر فلا يكون اجيء فاذ كونهم
لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد مبتدا والخبر محذوف
لا مثله موجود جاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا
فلا اسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول
على الجملة الاسمية ليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي
اي خبرية ما ولا لهما لغة حجازية وهي الجزئية بالذكر لانا قالهما
وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر

فجعل

فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فهم لا
يرفعون لا عاملة لا يجعلون الخبر خبرا لها ولا اسما لها
بل يجعلونه مبتدا وخبرا لكان عليه فيرفعون خبرها عليها ولغة اهل
الحجاز وهي اللغة جاز عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما يعني
انما تهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما
حصلت ما بالتركيب لانها لا تزاد مع لانها المستقلة لانها وهي زائدة
عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين وانتقض النفي بالا
نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم ما قائم زيد بطل العمل
عن ما كان مع واحد من هذه الامور انتقضت اما اذا زيدت ان
فلان ما عمل ضعيف عن شبه ليس فلا فصل بينها وبين معمولها
واما اذا انتقض النفي فلان عملها بحسب النفي فلما انتقض
النفي بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب صنعوا في
العمل واذا عطف عليه فجر بالجر بحسب الجميع اي عاطف يفيد
الايجاب بعد النفي وهو بل لكن نحو ما زيد مقيما بل مسافرا وعمرو
قائما لكن قاعد فالرفع اي حكم المعطوف الرفع لا غير لكونها
بمنزلة الا في نقض النفي الجر وزت هو كالمشتمل اي الاسم الكامل
لخروج حروف الاوائل الخالية عن حال الاعراب فانه لا يطلق
عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا
لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه

نم عمل

من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة
او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان
الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بجهة كونه مضافا اليه
والمضاف اليه وان كان مختصا باعرابه بل المشتمل على علامته
اعم منه وتاهيه بشبه فيدخل في تعريف المجرور شرعا حسب درهم
وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن مضافا
في تعريف المضاف اليه وهو بهما غير ما هو المطلق المشهور فيما بينهم
وذهب في ذلك مذهب سيبويه حيث الحق المضاف اليه
على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا فلا اسم حقيقة او حكما
لشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم
فانها في حكم المصادر نسب الشيخ لسيبويه لان نحو غلام زيد اصلا
نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي
ملفوظا لان ذلك الحرف الحاق مثل مررت بزيد او مقدرا
حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل باتحاد اثره وهو الجر
مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف سقت يوم
الجمعة فانه ذهب الى القيام بالحرف المقدر وهو في الحقيقة
غير مراد ولو اريد لجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه
ان يكون المضاف مسمى اذ لو كان فعلا لا بد من ان يلفظ
بالحرف نحو مررت بزيد عجزا اي مسلمي خلة تنوينه او تمام

متماه

متماه من نون التثنية والجمع لا جلها اي لا جل الاضافة لان
التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فاذا اراد ان يذكر جوا
الكلمتين فرعا بكسر الاول من الثانية التعريف او
التخصيص او التخفيف حذفوا من الاول علامة تمام الكلمة
وعمدوا بالثانية ثم ان المتبادر من هذا التعريف نظرا الى
كلام القوم حيث ليس انما تلبس بتقدير حرف الجر في الاضافة
اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن
النظر من كلام المصنف في المتن والتصريح في شرحه ان التعميم
الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو لا اضافة بتقدير حرف
الجر لكنه لم يتبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه
ولم ينقل عنه فيه شيء من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم
في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لام
تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافة الفاعل مثل حسن الوجه
بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولك جاءني زيد الحسن وجهه
التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء
منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا
في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة لا تفيد الا
تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص قبل الاضافة فلا
يكون مما تفيده الاضافة قلت غاية ما في الاضافة التخفيف

وافعاج

في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي
منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا
ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سريانها
اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فيدخل
سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن لم يكن مضافة
الى معمولها بل الى غيره كمصاب عمرو وكريم البلد واحمر زيد من
نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي الاضافة المعنوية على الاطلاق
اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف اليه هو احد المضاف وظرفه اي لا
يكون صادقا على المضاف وعلى غيره والظرف له نحو غلام زيد فان
زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه لا ظرفه فاضافة الغلام
اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس
المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا
صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه
واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف
اليه اما مباين للمضاف وحده ان كان ظرفا فالاضافة بمعنى في
والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كيلث اسد واعلم مطلق
كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلق
كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ايضا بمعنى اللام

واما

واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه صالحا للمضاف
فيه بمعنى من والا فبمعنى اللام فاضافة خاتم الى الفضة
بمعنى من واضافة فضة الى الخاتم بمعنى اللام كما قال الفضة
خاتمك خير من فضة تعلى علمه انه لا يلزم فيما جرى بمعنى اللام
صحة التقييد بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول
اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى
اللام ولا يصح اظهار اللام فيها وبهذا الاصل يرتفع
اشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى
التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهي اي كون
الاضافة بمعنى في قليلة استعمالا ثم مرتبة بالاخر الفاء
الا الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضربه لاختصاص
باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد
الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص
الواقع بين المبين والمبين من قلت نعم لكن لما كان الاضافة
بمعنى في قليلا رد اليها الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام
الا الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى ان يجعل
قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي
غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم
من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع

في اليوم وتقييد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف
المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان البنية التجريدية في الاضافة
المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لا الى
نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب وهو معلومية
فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال في
غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب
الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف فلا يطرد ذلك كما
ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعلوم ثم قد يستعمل لا اشارة
الى معين كما في قوله ولقد اغتدى والطير في وكناتها
على فلان وضعه وليس يجري هذا الكلام نحو غير منه فان
اضافتها لا يفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه
المعرفة لتوغلها في الابهام الا ان يكون المضاف اليه ضمير واحد
يعرف بغيره كقولك عليك بالمركة غير السكون وكذلك
اذا كان المضاف اليه اسم جنس كما في قولك شيء من الاشياء
كالعلم والشجاعة فحينئذ يجاء بشيء كان معرفة
او اسم الذي يأتي في شيء الغلاني وتقييد الاضافة المعنوية
تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام
رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل
اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة

فلما

فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه
وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذ لا يكون
معرفة من التعريف فان كان فيه اللام حذف لامه ان كان
علما نكرة بان يجعل واحد من جملة من يسمى بذلك الاسم
وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ لا يراد
بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان
نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا
للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو
اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيمتنع الاضافة
حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قلت لا فرق
بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في النحو والشرع بالصفة
وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا دون
ذلك قيل لانه في هذه الاشياء تعريف المعرف بل فيها
زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول
تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم
يبق فيها الاشارة الى معلوم بها باللام او الاضافة فلا يلزم
فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما ذكر
زوه الموفق من تركيب الشلة الاثواب وكشهر من الوجود

المعرف باللام المضاف المعدود وهو نحو الخمسة الدراهم و
المائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما
ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من
الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي
والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف
الدينار فهو البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية
علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة
صفة نحو غلام زيد مضافا لا معمولها احتراز عما اذا كانت
مضافة لا غير معمولها نحو مصارع البدو وكريم العصر مثل
ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها
ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا التخفيف لا تعريفا
ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في
المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء
ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين
حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حراج بيت الله او بحذف
نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ
المضاف اليه فقط بحذف الضمير المستتر في الصفة كالقائم

الغلام

الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه
المستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في
المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم
الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف
التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير المستتر في
الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب افادة الاضافة
اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف
والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه
باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة
فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
وامتنع تركيب مررت برجل حسن الوجه فلو افادت
تعريفا لم يجز الاول لعدم كون المعرفة نكرة وجاز
الثاني لكون المعرفة اذ ذاك صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه
بثم هو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص فيستلزم
جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك
ان يكون كل واحد من تلك الامور الثلثة داخلا في ذلك الاستلزام
بل يجوز باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد

تخفيفا جاز الضارب زيد والضارب زيد
لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب
زيد لعدم التخفيف لان تنوينه انما سقط للالف
واللام لا للاضافة ولانك انه لا دخل في هذا الامتناع
لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه
وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم
هذا الفرع لكنه اخره لكثرة الواقع خلافا للفراء
فانه يجوز تركيب الضارب زيدا لانه توهم ان دخول
لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب
المصنف عنه بشرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر
اللام المتفق عليه مستلزم على الاضافة تحرك ادعاء في لف
للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله
الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله بالجر معطوف
على المائة فضار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو
من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث انه
بعض البلغاء لا يمتنع هذا فالحق المص عنه لقوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها بعض هذا
القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل

ما وقع

وانما لانه قاس على الضارب الرجل والضاربك فاجاب
المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان
القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال
التنوين باللام لكنه جاز حملاً على الوجه الحسن في الحسن
الوجه وهو جر الوجه بالاضافة فيه جران اخوان رفعه
على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحسن اشتراكهما
في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفتين باللام
وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن
الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه
لما عرفت وكذا الشبيه وهو الضاربا والضاربه
وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه
واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف
دون من قال انه غير مضاف وانه منصوب المحل على
المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير به
فانه لا يجتمع في جوازه الا حمل اي لحمل ضمير على ضاربك
فانه قائل المفعول او الفعل المعلل به الخ جائز
وبيانه انهم اذا وجدوا اسماء الفاعلين والمفعولين
مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضافات فصلت

التنوين

التنوين الاضافة ولم ينظروا الى تخفيف فقالوا
ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة من نفس
اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك
وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب
واحد حيث كان كل منهما اسماً فاعلاً مضافاً الى ضمير متصل
محذوف تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل
على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الضمير
لا للاضافة انما لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يجوز
ذلك اولاً على وجه يكون الضمير منصوباً بالمفعولية
ثم يضاف ويقال ضاربك كما يقول ضارب زيداً
ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك
فعلم انه سقطت لاتصال الضمير لا للاضافة ولعل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك
المنفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين فصار
الضمير المنفصل متصلاً فصار ضاربك وحصل التخفيف
جداً ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان
كل منهما اسماً فاعلاً مضافاً الى ضمير متصل بين بغير
اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ثم حمل

الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
واعلم انا حللنا قوله وضعف الواهب المائة البيتان
وعدها وقول الضارب الرجل والضاربك حملاً
على نظيرهما على الاجود من السند لا الى الضارب زيد
نفي عن جانب النص على موافقة بعض الشارحين على جوازه
ولك ان تجعل كل واحدة منهما اشارة الى مسئلة
على حدة بما يناسبه للحكم بامتناع الضارب في نحو قوله
وضعف الواهب المائة البيتان وعدها انه ضعف عطف
المجرور عن اللام على المجرور بالمضاف اليه المضاف اليه
مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل
الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع
بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل
في المعطوف عليه ومع هذا يندفع ما فيه من توهم ان الضارب
على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من القرينتين
الاخرتين الى مسئلة ظاهرة وبعض الرد
على الفراء في الاسناد لان هما ولا تضاف موصوف
الى صفته مع بقاء المعنى المراد بالتركيب الوصفي
بحاله لان الكل من معنى التركيب الوصفي والاضافي
معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى

لا

لا تضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى
المسجد الجامع وجود قطيفة بمعنى قطيفة جود فلا خلاف
للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع
وجود قطيفة بمعنى قطيفة جود من غير فرق ويرد
على القاعدة الاولى وهو قول لا تضاف موصوف الى صفته
مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وبقلة الخمقاء فان
في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته
فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب
والاولى صفة الصلوة والخمقاء صفة البقلة وقد
اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب
متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع فحذف ذلك
محتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدراً في نظم
الكلام ويكون المسجد مضافاً اليه والجامع صفة للوقت
فينتفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافاً اليه
والاضافة للتخفيف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفاً
والجامع قائماً مقامه منظوراً عليه فيكون بمنزلة الصفات
الغالبة فيضاف المسجد اليه فينتفع الايراد بوجه واحد
وهو ان الجامع ليس صفة للمسجد وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الخمقاء متأول بصلوة الساعة

الاولى وبقدرة الحجة للجنايا على الاحتمالين المذكورين
لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب العزيز فانه لا شك
ان المقصود توصيف الجانب بالعزة لا توصيف
مكان مهر جانبه باللهم الا ان يقال هناك مكانان
جوه الذي اضيف اليه الجانب مهر جوه الاضافة
بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو
الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية هو
قوله ولا صفة الا موصوفا مثل جود قطيفة وثلاثة
ثياب فان اصلهما قطيفة جود وثياب اثلاثة
قدمت الصفة على الموصوف واضيف الموصوف
بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة
جود حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه
كرة صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل قولهم وكرة
صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى الجود الذي
يخصص به كما اضافوا كلمة الى فضة فلما اضافة السلام
من حيث انه جنس منهم اضيف اليها لتخصص فعلى
هذا القياس اطلاق ثياب ولا يصح اسم عمل
اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الا ذكر
المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد

فالاعيان والمجتهد جنس ومنع في المثنى والاحاد
او غير مترادفين بل متباينين في الصدق كالانسان
والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك
اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت
لينا سيون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لكن ذكر
الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف
اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم ومن الشيء
فانه اي المضاف فيهما يخصص اي يصير فائدة بسبب اضافته
الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء كان افادة الاضافة
التعريف او التخصيص واما عينية العين الشيء اذا كان
اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس فتخصيصه
ويرد على قولهم الاضافة اسم مناسب للمضاف اليه في العموم والخصوص
قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى
واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر
فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول الاخر على
اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قصدت
مدلول هذا اللفظ ولم يقصد لان سعيدا لان قصد
بالاضافة التوضيح واللفظ اوضح من الاسم فانك واذا
اضيف الاسم الصحيح وهو ذو الخاء فالبيت اخره حرف

اذ الملحق به وهو ما في اخره واو او ياء ما قبلها ساكن
وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون
لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل
الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد
السكون في الوقف بعد كسر اداة الالف ولا يثقل عليها
الحركة من السكون في الابتداء كذا بعد السكون
الياء المتكلم كسر اخره للتناسب مثل غزيلي ورداي
في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة
او ساكنة وقد اختلف في ايهما الاصل والصحيح
انه الفتح اذ الاصل في الكلمة ان تكون على حرف واحد
وهو الحركة لكنه يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون
انما هو عارض للتخفيف فان كان آخر اي آخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم الف ثبت اي الالف
على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي
ورحاي ومنهم من قال قبيلة من العرب تقلبها
اي الالف حال كونها لغة التثنية ياء كلغة ياء
المتكلم ويدغم في مثل عصي ورحي ولا تقلب الف
التثنية كقلاما لا تنقلب الحرف بغير سبب القلب

وان كان

وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت
في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم يستقبل الزمن
لا اضافة واو ثم الياء في الياء صار مسلمي وان كان
آخره واو قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء
والاول منهما ساكنة نحو مسلمون اذا اضيف
الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في
الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة
يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة
المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل
الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كما كان
في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي
لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور
الثلث للساكنين للزوم التقاء الساكنين
ان لم يتحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء
الستة التي هي الابن عنها مضافة الى ياء
المتكلم فاخي وابي اي فالي في اخ وابن فانه اذا اضيف
الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي
بلا زيادة الحذف بجعله نسيا منسيا واجاز المبرد

فيها انى وابى بردّ لام الفعل فيها وهى الواو
وجعلها ياء وادغام الياء فى الياء وتحرك فى ذلك
بقول الشاعر ● وايّ ما كان ذو المجاز بدار ● وحمل
الاخ على الاب لتعاريهما لفظا ومعنى واجاب عنه
المص بان ذلك خلاف القياس ويستعمل الفصحاء
مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب
فاصل ابين سقطت النون للاضافة فاجتمعت
ياء آن فادغمت الاولى فى الثانية فصار ابى وفى جاء
حبيبكما فى قول الشاعر ● فلما تبين اصواتنا بكين وفد
فديننا بالابينا ● اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين
وفدين لنا بآبائنا تقول اى العرب قائلة لامتناع اضافة
الجمع الا المذكر حى وهنى بلا رد المحذوف عند الاضافة
الى ياء المتكلم وانما فصلها عن انى وابلا لم ينقل
عن المبرد فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب
الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف
فى الاسماء الاربعة فيقال فى فم حال الاضافة الى ياء
المتكلم فمى تارة والقلب والادغام فى الاكثر
اى فى اكثر موارد استعمالاته وفمى فى بعضها اتحاد
للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا

قطعت

قطعت هذه الاسماء المحرة عن الاضافة قيل فاه
واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن
فتح الفاء اقطع منها انى من الضم ذلك وجاء حم
مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك
ومررت بحم وحمك ومثل حب بالهمزة
فيقال هذا حم وحموك ورايت حما وحماك
ومررت بحمى وحمك ومثل دلو بالواو فيقال
هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت
بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال حماه وحماك
ورايت حماه وحماك ومررت بحماه وحماك
مطلقا اى جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة
مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل
يجئ هذه الوجوه فيه فى كل حال اى الافراد والاضافة
وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة
يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن
وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك
وذو لا يضاف الا مضطرا لانه وضع وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف
اليه على سبيل الشذوذ لقول الشاعر ● ما يعرف ذو الفضل

من ان لئيم ذوو ● كما ● قبل الاضافة الى غير اسم الجنس لكان
اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان ليعلم ان تلك
الاسماء حكمها خاص عند اضافتها الى ياء المتكلم فنفى اضافة
الى المضمر نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه
ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة
الى اسماء الاجناس ليس الا لاضافته اليها لتوابع وهو
جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل
الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها
توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى اقسام
الاسم فلا ينتقض حدها بخروج ان وان وضرب وضرب
لعدم كونها من افراد المحدود وكل ثان اى متاخر معنى
لوحظ مع سابقه كان ذو الرتبة الثانية مفرد فدخل فيه
التابع الثانى والثالث فصاعدا ما يناسب اعراب
سابقه اى يجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابهما
جنس اعراب سابقه فانهما كلاهما من جهة واحدة
شخصية مثل جاء زيد العالم فان العالم اذا لوحظ
مع زيد كان ذو الرتبة الثانية واعرابه من جنس اعرابه
وهو الرفع والرفع فى كل منهما ناشئ من جهة واحدة
شخصية اى فاعلية زيد العالم لان المجئ المنسوب

الى زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا
فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتداء وخبر كان
وان واخواتها وثانى مفعولى ظننت واعطيت
وبقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتداء وثانى
مفعولى ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذين الشيئين لان العامل فى المبتداء والخبر ان كان
هو الابتداء اعنى التجرد عن العوامل اللفظية سواء
لكن هو المعنى حيث يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى
المبتداء وحيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس
ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه
يقتضى ظنا ومظنونا فهو عامل فى مفعوليه فليس
انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث
انه يقتضى آخذا ومأخوذا عامل فى مفعوليه فليس
انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر
فى حد التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق
اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة
او حكما فلا يرد نحو هؤلاء الرجال وبازيد العاقل لا رجل
ظريفا ثم ان لفظة كل هنا ليست بحد موضوعا لان التعريف
انما يكون بالجنس لا الافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة

التابع والحق مدخول كل وهو ثمانية بابواب سالبة من جهة
واحدة كلية لا ادخل كل باب افاد صدق المحدود على كل
افراد الحد فيكون مانعا والظ انحصار المحدود فيها
لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع
فيكون حدا ومنعا كالمنصوص عليه **النعت تابع**
جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه
اى يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في
متبوعه مطلقا اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية
مادة من المواد احترازا عن سائر التوابع ولا يرد عليه
البدل في مثل فرك ايجبني زيد علم والمعطوف
في مثل قولك ايجبني زيد وعلم ولا التاكيد في مثل جاءني
القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم
فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى
في المتبوع انما هي بخصوصية مواد ها فلو جردت
عن هذه المواد كما يقال ايجبني زيد علم او ايجبني زيد ظاهر
او جاءني زيد نفسه لا يحدث لها دلالة على معنى في متبوعها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف
تدل على حصول معنى في متبوعها في اى مادة كانت
وفايدته اى فائدة النعت غالبا تخصيص في متبوعها

النكرة

النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد
الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد
تخصيص نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد التاكيد
نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد
مثل نفخة واحدة اذا الوحدة تفهم من التاء
في نفخة فالدلالة بالواحدة وبالاطلاق غالب مواد
الصفة المشتقات لتوهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا
غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمص
ره بقوله ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون
النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا
اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى
اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما
اى في جميع المشتقات مثل تميمي وذي مال فان التميمي
يدل دائما على ان ذاته منسوب الى قبيلة تميم وذو مال
يدل على ان ذاته صاحب مال وخصوصا اى في
بعض المشتقات بان يدل في بعض المواضع على حصول
معنى لذات ما ويجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل
على ذلك ويجوز ان يقع نعتا مثل مررت برجل اى رجل

اى كامل في الرجولية فاى الرجل باعتبار دلالته في هذا التركيب
على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اى رجل عرفك
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا وفي مثل مررت
بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على
ذات معينة وخصوصية الذات المعينة غير المبهمة
حاصل في الذات المبهمة فلا يصح ان يقع صفة
لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة نحو بعضهم الا ان الرجل
يدل عن الاسم الاشارة وبعضهم عطف بيان
ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه هذا
المواضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فيصح
صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة نحو صف النكرة للمعرفة
بجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى
في متبوعها كما توجد في المفرد وكذلك توجد في الجملة الخبرية
والفارق بالجملة الخبرية لان الانشائية لا تقع صفة
الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اى مقول
في حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم
فيها الضمير الراجع الى النكرة للربط نحو جاءني

رجل

رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية
بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له
مثل جاءني رجل زيد عالم ووصف بحال الموصوف
اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذا الحسن
حال الرجل وصفة وبحال متعلقة اى متعلق الموصوف
يعني بصفة اعتبارية يحصل له بسبب تعلقه نحو
مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل
حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا لا اول
اى النعت بحال الموصوف تبعا اى للموصوف
في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة
في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث
كمفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل
ايضا بمفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان
صفة تفضيل مجرى على المذكر كعلامة والثاني اى
النعت بحال متعلق الموصوف تبعه في الجهة
الاولى وهي الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي

من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل لشبهه به يعني نظرا الى فاعله فان كان
مفردا او مثنى او مجموعا فرد كما يفرد الفعل
وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا ملاصقا
لفاعله كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث
وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا
بذكر او بنون جاز القول مررت برجل قاعد
غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما
وبرجال قاعد غلامانهم ومررت بامراة قايم ابوها
وبرجل قايمة جاريته مثل يقوم جاريته وبرجل معمور
او معمورة داره او قايم او قايمة في الدار جاريته
مثل يقوم او يقيم في الدار جاريته فان قلت
اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو
الوصف بحال الموصوف ايضا في اللفظ البرقي
كالفعل لان فاعل كالفعل المتكن فيه الراجع الى
موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه
الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون
في الجمع المؤنث السالم ويؤنث في الواحد المؤنث

وذلك نحو

وذلك نحو مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين
وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة
ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان
ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم تحقيق
الثاني بعد الحكم فلما المقصود والاصلي في هذا
المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية
وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبع في الامور
العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل
في الخمسة الباقي عن هذه التبعية كما عرفت
اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني
فانه لما كان يحكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه
بالحكم لعدم التبعية فانه غير مضبوط بل يكون ضابطة
عدم التبعية له لكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعد
التيقن حال عدم التبعية ومن ثم اي ومن اجل كون
الوصف الثاني في الخمسة الباقي كالفعل حسن
قام رجل قاعد غلامه كما حسن يقعد غلامه ايضا قاعدة
غلامه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كالحسن يقعد
غلامه وضعف قام رجل قاعدون غلامانه بمنزلة
يقعدون غلامانه والحاق علامة المثنى والمجموع

في الفعل المسند الى الظاهر ايضا ضعيف ويجوز من
غير حسن ولا ضعف قعود غلامانه وان كان
قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا اسندت
الاسم المشابه للفعل خرج عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن يقعود غلامانه
مثل يقعدون غلامانه الذي اجتمع فيه فعلان
في الظاهر الا ان يخرج الواو من الملاحظة الى الحقيقة
او يجعل المضمر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا
مقدما على المبتدا والمضمر لا وصف لان ضمير
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا
حاجة الى التوضيح وحمل عليهما الغائب على
الوصف الموضح الوصف المادح او الذم وغيرهما
طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى
الوصفية وهو الدلالة على ذات مبهمة بالذات
لانه يدل على الذات لا على قيام المعنى بها وكانه لم يقع
في بعض النسخ قوله ولا يوصف به وهذا اعتذار
الشارح الرضي وقال ولم يذكر المصنف انه لا يوصف
بالمضمر لانه تبين بقوله والموصوف اخص او مساو
اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف

والمعلومية

والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه للمقصود الاصلي
فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا
لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون
منها والمنقول من سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرف
المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارات ثم
بالام والموصولات فبينها مساوات ومن ثم اي
ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو له صف
ذو اللام الا بمثله اي ذو اللام الاخر او الموصول لانه
ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساوات
في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل الذي
عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف
باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة
نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف
الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف
فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص فهو محمول على الحال
عند صاحب المذهب وانما التزم وصف باب مثل
اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل
مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول

والمضاف الى احد جزئي الابهام الواقع في هذا الباب يجب
اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد فرعه
لا يتصور لانه لا يبقى بالمضاف المكتسب التعريف
من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المشتق والسؤال
من الحجاج القصير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل
الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت
بهذا الذي يكرم اي الكريم ومن في اي ومن قيل ان
التزام وصف ما فيه ذا يزيل اللام لرفع الابهام
ببيان الجنس ضعيف مررت بهذا الابيض لانه لا
يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس
دون جنس وجنس مررت بهذا العالم لانه يتبين به
ان المشار اليه انسان بل يدخل العطف يعني المعطوف
بالحرف تابع اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء
اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة يخرج
بالقصد المفهوم في المقصود مع متبوعه اي لا يكون
هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا
بها نحو فاز زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد
فقصد نسبة المجيء الواقعة في الكلام اليه وكان نسبة
المجيء اليه مقصودا كذلك نسبة الفوز الذي هو متبوعه

مطلب العطف

مقصود

ايضا هو مقصودة فقوله مقصودة بالنسبة احتراز
عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لان المقصود
دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
بلا وبل ولكن ولم واما واو لان المقصود بالنسبة معها
احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب
بان المراد يكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر
لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة
ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به
ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه تلك
الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا هذا المعنى
وتمام الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح
بقوله هو يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها
في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو لم يخرج
بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات
مثل جاءني زيد العالم والشاعر والنزير فالصفة الاولى
عليها حرف العطف كالشاعر والنزير لها جهتان

احدهما

احدهما كونها صفة لزيد ثانيهما كونها تابعة للمعطوف عليه واخرهما
كونها صفة معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها وهو
يصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها
صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط
حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون للعطف
الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع
متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى فقد المعطوف
وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانع وقيل
قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف
والصفة تأكيدا للصوق في مواضع عديدة من الكشاف
وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء
ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية
الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع
يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف
انه قال في الكافي مثل جاءني زيد العالم والعاقل
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه
في الوصفية واما حسن دخول العاطف فمنع من الشبه
بالمعطوف لمناسبتهما من الجهتين النظر فلو خرج العطف

كذلك

كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف
وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة
في الصفات لدلالتها فيها على ما تدل عليه غيرها من الجمع
والترتيب وغير ذلك فمن جعله باقيا غير عاطفة
في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب مرتبة
من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على المظهر المجرور
لا المنصوب والمجرور المنفصل بارزا كان او مستترا
لا المنفصل اكد بمنفصل او لا ثم عطف عليه وذلك
لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا
من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه
فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه لانا كيد كان
كان كما لو عطف على بعض حرف الكلمة فاكد اولا بمنفصل
لانه يزيل ظهور الشبه ذلك المتصل وان كان كالجزء
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما
اتصل بتأكيد فصل ليرفع الاستقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فلكانه يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا
تأكيدا وهو باطل وان كان الضمير منفصلا لانه ما خرج الا انت
وزيد لم يكن كالجزء فلذا كذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك

وزيد لم يكن كالجزء منه فلا حاجة فيهما الى التأكيد بالمنفصل
مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان الفرق بين
الفصل بين المعطوف المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك
التأكيد لانه قد قال الكلام يجوز للمنفصل فحسن الاختصار
بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو
ضربت اليوم وزيدا وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف
لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل
مع الفصل كقوله تعالى فكيدوني جميعا ثم والفاء ونحوه
لانه كرر الامر ان متساويان هذا واعلم ان مذهب
البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون
العطف بلا تأكيد لا فصل لكن يقبح والكوفيون يجوزونه
بلا قبح واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل فحينئذ كان
اوسع لان اتصال المضمر المرفوع بجاره كاتصال
الفاعل المتصل بفعله لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا
جاز انفصاله والا ينفصل المجرور من جاره فكذا العطف
عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس المجرور
ضميرا منفصلا كما يجيء في المفردات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف
عليه كما يجيء في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع المنفصل

ولا يكفي

ولا يكفي بالفصل لان الفصل لا اثر له الا في جواز
ترك التأكيد بالمنفصل لا اختصار بحيث لا يمكن
التأكيد بالمنفصل لحده لا يتصور له اثر فكيف يكفي
فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد
والحال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور
والعامل مكرر وجوده بالاول والثاني فالعدم بمعنى
بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى
متعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد نحو كفى بالله
وهذا الذي ذكرناه انما هو لزوم اعادة الجار حال
السعة والاختيار مذهب البصريين ويجيء عندهم
تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك
الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار قال الشاعر
كيف فاز تأكيدا لرفع المضمر في نحو قام كلهم
والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم
التأكيد بالمنفصل وفاز ايضا تأكيد الضمير المجرور في
نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبني بك
جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول
الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة
الجار فهذا التأكيد على المؤكد والبدل في الاغلب

اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغالط فليتأمل
فهما لا باجنبيين المتبوع منهما ولا منفصلين عنه
لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة
في ربطهما الى متبوعهما لا تحصل مناسبة رابطة كما في
العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه
ويتخلل بينهما العطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة رابطة
بتأكيد المنفصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في
المجرور لينجر المنفصل المرفوع عن حراقة الاتصال
وتناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل وقوي
مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع
من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون
ما يقتضيه منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من جهة نفسه
كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف
عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيه منتفيا
في المعطوف احترازا عن مثل قولنا ما رجل والحارث
فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه

من حيث

من حيث تجرده من اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام
وهو اجتماع اللام وحرف التعريف هو مفقود في المعطوف
واذا نحو رب شاة وسخلتها فتقدير الشكل لضمهم عدم
التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على الكناية
الفرق بين رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة
شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال العارضة
له النظر الانف وتميز ان كان المعطوف مثل
المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو
لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء وكونه مفردا معرفة
في لفظه وجود مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتناع
بنائه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل يا زيد فان
زيد لفظه مفرد وعبد الله مضاف ومن ثمة اي ومن
اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع
لم يجز في نحو ما زيد قائما او قاعدا ولا ذاهب عمرو
الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان
معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع نظرا
عن الغير الواقع في المعطوف عليه الحاجز بين المبتدأ والخبر
الرفع على ان يكون خبرا مقدما للمبتدأ وهو عمرو
ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة والمانع نزد لا كان

لقائل ان يقول هذه القاعدة متنقضة بقولهما الذي
يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى
الموصول ويجب العطف عليه لكن ذلك الضمير ناب
عنه بقوله وانما قال الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لانه اي الفاء هذا التركيب فاء السببية اي فاء الدالة
على السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد
نقض على قاعدة القاعدة او يكون معناها السببية
مع العطف لكنهم يجعلون الجملتين كجملة واحدة فكانهم
بالربط في الجملة الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد
بسبب الذباب اذ يفهم منه سببية الاول للثاني فالمعنى
الذي فيغضب زيد بسبب الذباب ويمكن ان تقدر فيه
ضمير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اذا وقع
العطف بناء على وجود شاملين بان عطف سيان
على معمولي العاطف واحد وقال بعض شارحي الكتاب
الاظهر عندي ان العطف ههنا يحمل على معناه
اللغوي اي اماله [illegible] بحيث الشاملين بان يجعلا
معمولين او اكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي شاملين
وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه
جائز اتفاقا نحو ضرب زيد وعمرو خالدا او ضربا اكثر من زيد فان الاختلاف

في

في انشاء مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني غير
الاول وذلك لرفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد
عمرو او بكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم
تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له
وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة
وبيضاء شحمة ومن قول الشاعر اكل امرء تحسبين
امرءا ونار توقد بالليل نارا فحذف اذ كان
يجب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور يجب
الحقيقة لان الحرف العطف لم يقوان يقوم مقام
عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز حذف العطف
يجب الحقيقة كما جاز يجب الصورة ولا يقول الامثلة
الواردة عليه ولا تقصر على صورة السماع بل يعمها
وضبطها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء
جائز في جميع المواد عند الجمهور الا في الدار زيد والحجرة
عمرو وان في الدار زيد والحجرة عمرو كما يقع الا في صورة
تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب بحيث في
كلا مهرو اقتصر الجواز على صورة السماع لان خلاف
القياس يقتصر على مورد السماع فلا فالسببية فانه
لا يجوز حذف العطف يجب الحقيقة في هذه الصورة ايضا

بل يحمل على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه
نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة يجوز
الاخرة كما في جاء في بعض القراءة اي عرض الاخرة
التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه
عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده
في النسبة اي في كونه منسوبا اليه فثبت عنده
وتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة
هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة
عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك
الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيدا وضرب
ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا واتساعا
المنسوب نحو قولك زيد قتل قتيل فانك لتوهم
السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب
عليه تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى
الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما يسند الفعل
الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما قلت الامير
القتل اي قتل غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه ايضا نحو
ضرب زيد زيد اي ضرب هذا الاسم يقوم مقام تكرير مسماه
نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يجوز

امر

امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في
شمول المتبوع افراده وفيما يظن السامع تجوزا
لا في نفس المنسوب اليه بل في شمول الافراد فانه كثيرا ما
ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد
النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كله
واجمع واخواته وكلاهما وكلهم واجمعهم ونحوها فهذا
هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا سوغت هذا
فنقول خرج المضاف الصفة والعطف والبدل
عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل
والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان منعها
للدلالة على معنى في متبوعها تواتا ما توضيح متبوعها
في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان
فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه
لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص
في شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى
لحصوله من تكرير اللفظ الاول اي
تكرير اللفظ الاول ومرادفه حقيقة نحو جاء زيد زيد
او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم

تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة
داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكرير متصلا ويجرى اى
التكرير مطلقا لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى
فى الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او
مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يعد رابع الضمير
الا التاكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الاسماء ويكون
المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالالفاظ المحصورة
كالتاكيد المعنوى والتاكيد المعنوى مختص بالالفاظ
محصورة اى معدودة محدودة وهى نفس وعين وكلا
وكلتا واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة
وقيل بالضاد المعجمة قبل الشروع فى الكلام الثلث فى
حال الافراد مثل حسن وحسن وقيل اكتع مشتق من
حول كتيع اى تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اى
سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من التبع
وهو طول العنق مع شدة مفرزة ويمكن استنباط منا
سبب حقيقة بان هذه الالفاظ مسماها التاكيد بالشامل
الصادق فالاول لان اى النفس والعين يقال اى
يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث
باختلاف صيغها افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضمائرها العائدة

الى المتبوع المؤكد تقول نفسه فى المذكر الواحد ونفسها
فى المؤنث الواحدة ونفسهما بالياء صيغة الجمع
فى تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما
وعيناهما ونفسهم فى جمع المذكر العاقل ونفسهن
فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثانى لما
تبع النفس والعين اولين تعليما كالقرين
يسمى الثالث تابعا للمتبوع كلاهما كالمذكر وكلتاهما
للمؤنث والباقى بعد الثلثة المذكورة لغير المتبوع مفردا
كان او جمعا باختلاف الضمائر العائدة الى المتبوع المؤكد
فى كلهم نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت
الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم
وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف
الصيغ فى الكلمات الباقى وهى اجمع واكتع وابصع
بالمهملة والمعجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد
وجمعاء فى المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة
واجمعون فى جمع المذكر وجمع فى جمع المؤنث
وكذا اكتع وكتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء
ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع
ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان

او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فى ذى اجزاء
لا فى ذى الافراد لان الكل ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم
تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون
تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها كاجزاء القوم
او حكما كاجزاء العبد ليكون فى التاكيد بكل واجمع
فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله
فان العبد قد يتجزى فى الاشتراء فيصح تاكيده بكله
ليفيد الشمول بخلاف جاءنى زيد كله لعموم صيغة افراده
اجزائه لا حسا ولا حكما فى حكم المجىء واذا اكد الضمير المرفوع
المتصل بارز كان او مستتر بالنفس والعين
اى اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا
بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل قمت انت
نفسك فنفسك تاكيد لتاء النفس بعد تاكيده
بمنفصل وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس
التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد الملتبس نحو
زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستتر
فى اكرمنى بقوله هو ويقال زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفسه
الذى هو التاكيد بالفاعل وما وقع الالتباس لاجله
الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز

تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما
بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك
لعدم اللبس وبالمنفصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل
بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت
نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين
لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد
نحو القوم جاءوا كلهم اجمعون لعدم التباس
التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يطلبان العوامل
قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا
والتبع واخواه يعنى اتبع وابصع اتباع بفتح الهمزة
على ما هو المشهور للجميع يعنى يستعمل هذه الكلمات
الثلث بتبعية لا بالاصالة كونها اذيل منها على
المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم بفتح اكتع واخواه
عليه اى على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اى ذكر التبع
مع اخويه دونه اى دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور
دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكر اجمع من اثنائه التبعية
بدون الاصل البدل تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع
اى بقصد النسبة اليه بان نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع
اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة

بدل

ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا لنسبة الى التابع
سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك
ورأيت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصودا بالنسبة
عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة
بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به بقوله دونه احترز عن
العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه
مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف قيل لان متبوعه
مقصود ابتداء ثم بواسطته فالمعطوف عليه والمعطوف فكلاهما
مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل
الذي بعد الاول مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل ثان احد
وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة
الى زيد بل النسبة المقصودة نسبة ما نسب الى احد نسبة
القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام
فان نسبته الى الغير ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة
ولكن بانيا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة
ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم
من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان
يقصد نسبة الى شيء لغيا نسبة لا شيء اخر اثباتا او يكون
الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة

المعطوف عليه

نسبة

بدل

بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي
بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما بيانية خاتم
فضة وبدل الاشتمال اي بدل مغايرين مشتملا احد
المبدلين على الاخر اشتمال المبدل على المبدل منه
نحو سلب ثوبه او يعلمك يحيث يتولد عن السهو الحرام
قال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاولان
في الاخيرين من قبيل تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه
اي بدل الكل مدلوله الاول بعينه متحدان ذاتا لا ان
يجد مفهوما لكن ما متردفين نحو جاءني زيد اخوك
فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فيهما متحدان ذاتا
قال الشارح الرضي ذاتا الى الان لم يظهر لي فرق
جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان
بلا ادري عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا
من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان
والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو
الاول فالجواب انا لا نم ان المقصود في بدل الكل
هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط وقال
بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس

مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت
فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا
فالثاني عطف البيان فان قصدت فيه الاسناد الى الثاني
وجئت بالاول توطئة مبالغة في الاسناد فالثاني
بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا بالتبع والمقصود
اصالة هو الاسناد اليه بعد توطئة فالفرق ظ والثاني
اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت
زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال ينبئ بين
الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث تؤدي النسبة الى
المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد
علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار
صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت
زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد
تامة ولا يلزمه ضمها باعتبار غير زيد فيكون من باب
بدل الغلط بغيرها اي يكون تلك الملابسة بغير
كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان
المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابدالا بناء على الجزء
الملابسة نحو نظرت الى القمر ظلمه والمناقشة بان

القمر

القمر ليس جزءا من ظلمه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال
ويمكن ان يورد مثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه
فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة
عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا الوجه قسما
خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لغلبة ورودها
بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة
مصنوعة والرابع اي بدل الغلط يقصد اي يكون
بان تقصد انت اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة
بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو يكون بان
اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخوك
ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفتين نحو
بالخاصة ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا
كان البدل نكرة متبدلة عن معرفة فالنعت اي
نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود
انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه
بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية
ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك
ومضمرين نحو الزيدان لقيتهما اياهما ومختلفتين نحو
اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل

بينهما

المبدل منه

كالمر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان المضمر المتكلم
والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل
الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود البعض
من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا كما يجب
بدل البعض والاشتمال والغلط فان المابدل منها
مقصود اذ ليس مدلول الثاني فيهما مدلول الاول
فيقال اشتريتك نصفك واعجبتني علمك
واعجبتك علمي وضربتك الظهر وضربتني الظهر عطف
البيان تابع شامل جميع التوابع غير صفة احترز
عن الصفة لو صح متبوعه احترز به عن البدل والعطف
بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف
البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من
اجتماعهما الايضاح لما يحصل من اجتماعهما على الانفراد فيصح
ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص
عمر فان ابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب اقسم
وجه عطف بيان له وقصته انه اتاه ابو بكر عمر خطاب
رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد وانا على ناقة وبيني وبينها ارق
فقيدها وسمحتها فظنه كاذبا فلم يجبه فلما ان الاوابي خطر عمر
ثم استقبل البطحاء وجعل يقول يا عطف بعيره
فاطلقه

عطف البيان

اقسم

اقسم بالله ابو حفص عمر ما من نفقة ولا دبر اعفر له
اقسم ان كان عمر وعمر مقبس من اهل الهادي اذ قال
اغفر له اللهم ان كان عمر صدق حتى البعاء
فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي
نفيه بجنبها فحمل على بعيره وزوده وكساه فضيله
اي فرقه من البول الفطاي من حيث الاحكام الظنية
واضح فانا ابن التارك البكري بشر فان قولك
بشر ان جعل عطف بيان جاز وان جعل بدلا منه
لم يجز لان البدل في حكم تكرير لفظ العامل فيكون التقدير
انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكره الضارب
زيدا اخره • عليه الطير ترقبه وقوعا • وعليه الطير انا مفعول
التارك ان جعلنا بمعنى المصير والا فحال وقوله
ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا مقدرة وان كان
مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه وقوعا جمع
واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله ترقبه لاذ فاف
روحه لان الانسان ما دام به روح فلا يقع الطير عليه
وانما الفرق المعنوي بينهما فهو بين فيما سبق والمراد
بمثل انا ابن التارك البكري بشر كذا كان عطف بيان
للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب

الرجل زيد ويمكن ان يراد بها هو ثم من هذا الى كل ما خالف
حكمه اذا كان عطف البيان حكما اذا كان ولا فتنادل
صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وجهان الرفع
مرفوعا محلا على اللفظ ومنصوبا على المحل اذا جعلته عطف
بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمبني الاول
اظهر والثاني اقيس المبني اي الاسم المركب المبني وهذا
الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف
الاسم المبني اذا لم يعرفه فلو كان تعريفا للمبني بالمبني
لانه في حد المبني لفظ المبني فانا سب اي اسم ناسب
مبنيتي الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر غير
اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب
هو عدم المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه
المناسبة بانها انما تنفي الاسم عن المبني الاصل مثل
اين فانه ينفي عنه همزة الاستفهام او شبهه
كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة
او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كسزال فانه واقع موقع
انزل او حث كلمة هو واقع موقع كفار او وقوعه موقع
ما الشبه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
المشابه للحرف في اوله او افادته ايه كقوله تعالى غواش بيوتهن
بالفتح

بالفتح او وقوع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامله
فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام
زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب
وانما كان المبني مقابلا للمعرب واشترط في المعرب اجراء
التركيب وعدم المشابهة بمبني الاصل كان المبني انما انتفى
فيه هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء
احدهما فقط فكلمة او مهما المبني الخلو وانما اختلف
ترتيب ذكر المناسبة والتركيب في تعريف المعرب
والمبني تقديما وتاخيرا لاعتبار التقدم ما مضمونه
وجود حق الشرف والقاب اي القاب المبني من حيث
حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح
وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما
الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب
وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات
البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب
لان هذه الالقاب لا يعتبرها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها
على الحركات الاعرابية ايضا كما ترى صدر الكتاب حيث
قال بالضم فتحا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى هذا يحمل
الراء في رجل مثلا مفتوحة هو الميم مضمومة وحكم اي حكم المبني

واخره اعرب بما بانه ان لا يختلف اخره اى اخر المبنى لكن
لا مطلقا بل لاختلاف العوامل فيه وقد يختلف اخره لا
لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد وهما
اى المبنى والثابت باعتبار الحرف المفردات وهما الاشارة
والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال
والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال
لتصدره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء
الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض لان بعضها
ليست مبنية بل بعضها معرب ذه ثانية ابواب في بيان
الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من علة البناء لان
الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على
الحركة فلابد عند ذلك من علتين آخرين احديهما علة
البناء على الحركة فان الاصل البناء بالسكون والاخرى
للحركة المعينة انما لم اختصرت دون الباقيين المجرور
ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم نحو عني ونفسي ومخاطب
من حيث انه مخاطب بتوجيه الخطاب وقيل
المراد بمتكلم متكلم به او مخاطب بخاطب به فان
انا موضوع لمن يتكلم به وانت موضوع لمن يخاطب به
ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان هما اسماء

مطلب الضمائر

الظاهرة

الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم
ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت
موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا لها
فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما
يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما حقيقيا مثل ضرب
زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي
ان يكون المقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث
اللفظ وذلك المعنى اما المفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل
المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى
او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر
الميراث دل على ان ثمة ميتا فكانه تقدم ذكره معنى
واما الحكمي فانما جاء في ضمير الشأن والقصة لانه انما جيء به
بان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة
ليتعظم وقوعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك
ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد الى
الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك
وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وبئس رجلا وهما اى الضمير
بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل

المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء
منها بل هو كالاسم المظهر سواء كان مجرورا العامل فيه فانت
منطلقا عند المجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك
والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامل الذي قبله ليتصل به
ويكون كالجزء منه وهو اي الضمير باعتبار الاعراب اقسام
مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر والقسام
الظاهر اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب لكل واحد
منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل مانع من الاتصال
والثالث اى المجرور متصل فقط لانه لا مانع من
الذي هو الاصل ويستعرف المانع من الاتصال انت ادنى
وذلك اى المخرج انواع المرفوع المتصل والمنفصل
المنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول
يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد
المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول
الماضي المنتهيين اولهما الاخرين صيغة جمع الغائبة
المعلوم الماضي وثانيهما الاخرين جمع الغائبة المجهول الماضي
وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر
ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا
ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربن

ضرب

ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وطريقه الفعل
المجهول والنوع الثاني اى المرفوع المنفصل انا الاثنين
انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن وهو هما هم
هي هما هن والضمير في انت الاثنين هو الكاف الموقوف
الآخر لواحد وحده والدالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب
المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل
نحو ضربني اى ضربتين ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم
ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما
ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو اشتري انني
اشتري انك انكما انكم انك انكما انكن انه الاثنين
والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياي اى الاثنين
اياي اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه
اياهما اياهم اياها اياهما اياهن وفي اياي اختلافات
كثيرة والمختار ان الضمير هو اياي والمواقي للدلالة
على المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الخامس علامي مثال
المتصل بالاسم علامي مثال المتصل بالحرف علامي علامنا
علامك الى علامهن وفي الثالث الى الهن وكالي الفعل

ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة
لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة فان
كضربت وضربنا خصهما ضربت مشترك بين الواحد المذكر
والمؤنث وضربنا بين الاثنين المثنى المذكر والمثنى
المؤنث والجمع المذكر والمؤنث ووضعوا للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة غير مشترك واحد مشترك بين المثنى
المذكر والمؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب
في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك
بينهما وان حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة
الجارية هذا المجرى اعني للمتكلم اثنين وللمخاطب اثنين
وللغائب خمسة عشر الجمع اثنى عشر كلها ثمانية عشر معنى
يكون جملتها ستين كلها ملتبسة بمعنى وبينوا تلك
الامور علما ومشاهدات لا نطول الكلام بذكرها
فاعل فعل المنفصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المنفصلان
يستتر لانهما انفصلا والمرفوع فاعل هو بخلاف الفعل
يجوز ان في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار
الفاعل كما اكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر المشهد
شيء ويكون فيما فيه دليل على الفاعل على ما مضى في الترجيح
ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي

الغائب

الغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الا الظ نحو زيد
ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم يكن مسندة الا
الظ نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا
الضمير للرفع والا لم يجتمع مع الفاعل الظ في ضربت
هند وفي الفعل المضارع المتكلم مطلقا سواء كان
واحدا او فوق واحد مثنى او مجموعا مذكرا كان او
مؤنثا نحو اضرب وفي نضرب والواحد المخاطب المذكر
نحو تضرب واضربت والواحد الغائب الغائبة اذا
لم يكن مسندين الا الظ نحو زيد يضرب وهند تضرب
وفي الصفة مطلقا سواء كان مفردا او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندة الا الظ
نحو قائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة
والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات
ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون
بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير
عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل هنا ليس عاملا
في الضمير وانما عمل في اسم ان عمل لا والضمير باق على حاله كان
عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء
في نضربين والنون في نضربن والالف في يضربان

فحالة النصب والجر والضمير فاعل له

والواو في يضربون لا تتغير فيهما اي الالف والواو
في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا بضمير وكالمرفوع
اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان منصوبا كالفاعل شيء
الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار
والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك
اي تعذر المتصل بالتقدم اي تقدم الضمير على عامله لانه
اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون
باخر العامل وبالتفصل الوضع لغرض لا يحصل الا به
اذ الفصل بانه الاتصال وتركه يفوت الغرض وبالحذف
اي حذف عامله لا وجد ما يتصل به او يكون العامل اي عامله
معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله
حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل
بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب لجوازه وذلك
او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اذ ذلك صفة جرت
على غير من هي له تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل
الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا
قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه اذا قيل زيد عمرو ضاربه
النسق على الاسم ان الضارب زيد وعمرو بل المتبادر انه
عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو

فانه

فانه لما انفصل الضمير على خلاف الاصل انظر يعلم ان من جرى
ما هو خلاف الظ وهو زيد وان لا حاجة اليه اذ لو وضع
الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه النظام
ما لا يلتبس فيه لاطراد الاتباع وانما قال من هي له ما هي له كما
هو الظ ليكون اشمل فيصدق على ما هو الاصل مثل
اياك ضربت مثال التقديم على العامل وما ضربك الا انا
مثال الفصل لغرض وهو التخصص واياك اشتري
مثال بحذف العامل اي اتق نفسك واشتري انا زيد
مثال كون العامل معنويا وما انت تهابهم فانا مثال
كون العامل حرفا وهند زيد ضاربة هي مثال الضمير الذي اسند اليه
صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية
على زيد حيث وقعت خبرا له هي صفة لهند حيث
قام بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا
والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد لكنه
تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن كما يجيء
وروى عن الزمخشري ضاربهم نحن وما هذا لكون
فاعلا كما قال واختار في التمثيل صورة لا يلتبس فيها
الحكم في صورة الالتباس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران
وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك انا الرافع

كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الذي هو
اصلا فيجب الاتصال فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم
كون احدهما مرفوعا اي احد الضميرين اعرف
من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اياه ياه حينئذ يجب
الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساويين
من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف
على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته
اياك فحينئذ الانفصال لتعذر التكلم في تاخير الاعرف
ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل
وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا كما في اعطيتكه وذلك
الجواز اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا
نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمفعول
وان كان متصلا بما هو الاصل وان شئت اوردته منفصلا
نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل وان كان
متصلا وتخصيصك فانه اجتمع فيه ضميران وليس احدهما
مرفوعا الجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم
الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بالمفعول ولك الفصل نحو خصيصا اياك
للاعتداد بالفصل وان لم يكن احدهما اعرف او يكون

ولكن

ولكن ما قدمته هو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل
لا ضمير اما على تقدير الاول لعدم المرجح في تقديم احد
المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على
تقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو
كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال ما لم يكن احدهما
اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال
لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته
والمختار في خبر باب كان واخواتها اذا كان ضمير الاتصال
كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل
خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضمير انفصال لان
عامله معنوي ويجوز ضمير متصلا ايضا نحو كان زيد
قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل
ضربته واجب الاتصال فيه شبيه المفعول وان لم يكن
واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية
المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا نحو في يقول
لولا انت اي اخرنا يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم
لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي

لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاولى بحسب
ان يقول لولا انا لولا نحن الخ باغير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضرورة وكذا الاكثر في الاستعمال
اتصال الضمير المرفوع بعد حتى فاعلا نحو قول عيسى لاخرها
وجاء في بعض اللغات لولاك وحسبك الا اخرها
فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع
موقع مرفوع فان القاعدة تقع بعضها موقع بعض
كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير
مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا
في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور وقع في موقعه
فالاخفش تصرف فيها بعد لولا وسيبويه في نفسه
واما حسبك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب
واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان حسب محول على اعمل
لتقاربهما في المعنى فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير
وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي المتكلم
لازمة في الاسم اذا الحقته تلك الياء لتقي آخر الاسم عن
الكسرة المختصة بالاسم الخ هي اخت لولا ولهذا سميت
نون الوقاية نحو خرجني وكذا نون الوقاية لازمة في المضارع
ولكن لا مطلقا بل حال كونه عاريا عن نون الاعراب اي نون

هي الاعراب نحو يغفرني لتقي آخر المضارع الياء من
تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط
حكما بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا لو نزل الحق لعروضها
وانت مع النون الاعرابية فيه اي في المضارع ومع ان
واق واخواتها يعني وكان وليت ولعل مخيرة بين الاتيان
بنون الوقاية للحاقها على الحركات البنائية في غير
لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تجوزا بين
اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لعرب الادام من النون
في الخرج وحملا على اخواتها كالليت وبخلاف لدني نون
الوقاية في ليت من بين اخواتها ان لعدم مانع
في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وقد من وعن
وقد وقط وربما يعني حسب الذي فظه على السكون للزوم
الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكس ابي
الحاكم ليت بمثل في الاختيار فالخيار فيها ترك
النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف وهو وسط بين
المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعد ما اي
بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم
يقل ضمير مرفوع لما كان الاختلاف في كونه غير متصل
مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا

وتكلماً وخطاباً وغيبة ليسمى هو المرفوع فصلاً وذلك
التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه ابتدا
كون الخبر نعتاً وخبراً فيما يصلح لهما ثم التبس فادخل فيه
ما ليس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب كون المبتداء
خبراً وخبر ذلك بالمثل على صورة اللبس وشرط اي
شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان
الفصل انما يحتاج اليه فيما اذا فصل من كذا الا في قوة المعرفة
لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر
على مثال افضل من كذا بعد دخول العامل دون المعرفة
ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن المثال
بكثرتها ولا مضمر له اي للفصل من الاعراب غير الجليل
لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني
لا مقتضى فيه الاعراب ولا عامل لكن الخليل يستبعد
الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض النحو يجعله مبتدا
اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالمنصوب
لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره فقوله خبره
اي مرفوع على انه خبر والجملة حال ومنصوب عطفاً
على ثاني مفعولي يجعله والا يعرف من الاعراب جعله
مبتدا ورفع ما بعده مبتدا في مثل كنت انت الرقيب

وعلمت

وعلمت زيداً هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتداء
ما بعده خبره بدون الواو وحرف الرفع متعين وتقديم
قبل الجملة وايراد لفظة قبل لتاكيد التقدم لان تقدم
المضمر على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى
الكلام ويقع متقدماً من غير سبق مرجع وذلك
يجب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا
فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام
خبر غائب ليسمى ضمير الشان ان اذا كان مذكوراً بعاية
الجمع حتى تطابقه لان الضمير راجع اليه وفي القصة
اذا كان مؤنثاً ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها
مؤنثاً ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب
لا بامر بالجملة المذكورة بعده اي بهذه المتقدمة من
الجنس المذكور والظاهر ان قوله ليسمى ضمير الشان والقصة
معترضة بيان للواقع ليس اخلاقاً بيان الفائدة
فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع
هذه التسمية او لا والا يرضا بلزوم استدراك قوله يفسر
بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يكن يحتمل التقديم على ما ذكرنا
انتقض الفائدة بقولنا الشان هو زيد قائم على
ان يكون هو مبتدا راجعاً الى الشان وزيد قائم خبراً

عنه فانه يصدق عليه انه خبر غائب تقدم على الجملة مفسراً
بالجملة بعده فائدتها باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن
الابهام بالكلية بل انما يرتفع بكون زيد قائم كما لا يخفى
ويكون ضمير الشان والقصة منفصلاً ومنفصلاً
واذا كان متصلاً يكون مستتراً او بارزاً على حسب
العوامل فان كان عامله معنوياً بان كان مبتدا كان
منفصلاً وان لفظياً يصلح للاستتار الضمير كان مستتراً
والا بارزاً مثل هو زيد قائم مثال المنفصل المستتر
وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ
باختياره لا نسياناً مثال كونه منصوباً ضعيف
اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعاً فانه
لا يجوز اصلاً لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورت
الفضلات واما ضعفه فلانه حرف غير زائد بلا دليل
عليه لان الخبر كلام مستقل قول الشاعر ان من يدخل
الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظباء الاصح ان
المفتوحة اذا خففت فانها اي حذفت نية الاضمار
ههنا مع كونه منصوباً لازم لقوله تعالى واخر دعواهم
ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه اذا خففت
ان وان تثقلها بالتشديد ارتفع فيهما وبه تخفيفهما

وجدوا

وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما ان
وان كلا لما يتوفينهم فلم يجدوا ان المفتوحة المخففة
عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى تشبيهاً
بالفعل من المكسورة فهي جديرة بالعمل فاذا لم يجد لها عاملة
في الملفوظ قدروا عاملاً في ضمير الشان ليكون زيد المكسورة
عليها عمل مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير
لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف
النون وحكم بلزوم حذف ضمير الشان مع المفتوحة
اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة
الموجودة في المبنيات بحسب الاصطلاح اي الاسم
وضع لكل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة
حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق
حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير ان يراد اشاراته
فانها للاشارة الاسمائية اشارة ذهنية لا حسية
ومثل ذلكم اشارة تمثيل الاشارة الحسية محمول
على التجوز واما تشبيهها بالحرف كما سيجيء
وهي اي اسماء الاشارة حتى ذا حال كونها للمذكر
الواحد والحال في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر
الى المبتدا والمشاة ذان رضا وذين نصبا وجرا الى

قوله وهي ذا اي اسماء الاشارة ذا حال كونها
فيه ان ذا ليس خبراً بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا
للنسبة حتى يصح جعله ذا حال بل الفاعل هو المجموع
من حيث المجموع غير تام ولولا حذف النقطة لكان
لتوجيهه الفضيلة وقيل خبره محذوف
ابن حسن عصام

ذان وذين حال كونهما مثنى المذكر قدم ليكون الغير اقرب
لا مرجوه وعلى هذا القياس في التراكيب الثمة الباقية فقوله
هي مبتدا وقوله اذا سمع ما عطف عليه متعلقا كل واحد منهما
بحال خبره ويجي في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال
الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى من هذان لساحران على
احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في تات
المؤنث الواحدة لانه لم يثنى فيها الا تي وذي وقيل
هي الاصل لكونها باء ذا ه وذا للمذكر فينبغي ان يناسبها
وقيل هما اصلان والمقول باصالتها قد تنافي تاسيسها
لموعيتها وفي بقلب الالف ياء وفي وذه بقلب الالف
والياء ها وبغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل
الياء بها والتثنية اي تثنى المؤنث تان في الرفع
وتين في النصب والجر ولا يثنى من التاء الا تا كثيرة
ودور ما على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلافا واحد
ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل ظاهر
والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف
العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية الرفع وذين
وتين للتثنية المنصوب والمجرور وقوم ما على صورة المعرب
انتهى لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما

وجمعها

وجمعها اي جمع المذكر والمؤنث اولا ممدودا وقصرا
اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب
بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة ياء يعني يزاد على اولها
على سبيل الشذوذ والعوض بعد اعتبار اصالتها حرف
التنبيه وهي كلمة ها فهي ليس في الحقيقة منها وانما حرف
جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على
النسب الاسنادية كقولك ما زيد قايم وهل ان زيدا
قايم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
ومهر الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكلمات
حرفا لامتناع وقوع الظ موقعها ولو كانت اسما لامتنع
ذلك مثل ذرينك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة
والقياس يقتضي الستة والتشرك خطاب الاثنين
فرجعت الى خمسة مفردة وخمسة من انواع اسماء الاشارة
يعني المفرد المؤنث والمذكر ومثنيهما وجمعهما وهي ستة
راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع
اسماء الاشارة لان افراد المفرد والمؤنث ترتفع الاستة
فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك
الخمسة والعشرون ذاك الذاكن يعني ذاك الاشارة

قوله وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة يعني ترتفع ما يتصل حرف الخطاب بلا خلاف لا الستة فلا يرد ان المراد من الواحدة تسعة عصام الدين

الا مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا
اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الا ذانكن
وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مؤنثات وكذا البواقي يعني تاك اتاكن تيك
الا تيكن وتانك وتينك اتاكن وتينك
واولائك بالمد واولاك بالقصر الا اولائكن واولاكن
واما ذيك فقد اورد الزمخشري والملا في الفصاح
لا تقل ذيك فانه خطا ويقال ذا للقريب وذاك
للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان
المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين وما
راى المصنف رح كثرة استعمال كل من هذه
الكلمات الثلث مقام الاخريين منها ما لم يجد منه الفوق
منها واحاله الاخير على الاخيرتين تلك وتانك
وذانك حالي كون ما بين الاخيرتين مشددتين
واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة
ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى
كلمة ذلك المذكور سابقا واما تانك وتانك وذانك مخففين

واولالك

واولالك بغير اللام للمتوسط وهاهو للمتوسط بعد حذف
حرف الخطاب منه للقريب واما تانه وهنا نجم الهاء
وتخفيف النون وهنا تفتح الهاء وتشديد النون وهو
الاكثر وها بكسر الهاء ايضا ظاهر كان الحقيقي الحسي
خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه
واما ما عدا ما من الاسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان
وغيره بالموصول اي الموصول المعهود من الجنسات
في اصطلاح النحاة ما لم يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث
جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا يكون جزءا
او لا يكون جزءا تاما ان كان يتم من الاتصال الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اولا فيحمل
اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر اليه كالمبتدا والخبر والفاعل
والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا
لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب
يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما بل تابعا
الا بصلته وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الا
صطلاحي لان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة
بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فتوقفتها
موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور

تنبيه الموصول

قوله لا جزءا مطلقا اي لا جزءا تاما

والقرينة على ان المراد بلفظ معنا اللغوي لا الاصطلاحي
لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج شيء اذ حيث
وليس لها صلة اصطلاحية والتأمل ان يقول
يمكن ان تعرف الصلة بالا يتوقف معرفته على معرفة
الموصول بان يقال الصلة جملة مستقلة يتم لا تة فرد
الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون
المراد بالصلة معناه الاصطلاحي ولا يلزم الدور
وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية
تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ حيث
ولما كانت الصلة لا تكون الا جملة خبرية
او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد
اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا لا بد
من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون
ضميرا للموصول عينها بقوله وصلة اي صلة ملابسة
جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل
والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير اي للموصول لا لغيره
وصلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول لان
اللام الموصولة يشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها
كان جملة معنى معمولا لعملها بالحقيقة والشبه جميعا

وهي

وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد
المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث
ويكونان بالالف في حال الرفع وبالياء في حال النصب
والجمع الاول على وزن الطلح لجمع المذكر والمؤنث الا انه
في جمع المذكر اشهر والذين كالذين لجمع المذكر والاتي
بالهمزة والياء واللاء بالهمزة بالكسرة فقط
واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء
للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انه في
المؤنث اشهر واللاء واللواتي لجمع المؤنث
وجاء في الالة اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة
على الباء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما
يعني الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء
فيما يعقل نحو السماء وما بناها ومن ايضا بمعناه
فيما يعقل ويستوي فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر
والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار
اي الذي في الدار وذو الطائية اي المنسوب الى بني
طي لاختصاص بجنسها موصولة بمعنى الذي
او التي قال الشاعر وبئر ذو حفرت وذو طويت
اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة

كما لا يبنى ساير

فيما لا يعقل ويستعمل فيما لا يعقل ايضا نحو وسلام
من يبقى على بطنه
اي التي في الدار

للاستفهام نحو ماذا صنعت اي الذي صنعت والالف
واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع
والعايد المفعول اي العايد الذي لا يتم الموصول الا به
اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يعرض مانع لانه فضلة
كما اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى يبسط الرزق لمن
يشاء ويقدر لمن له اي لمن يشاء اعلم ان النحاة
وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم
مقامه مقصودهم من وضعه تمرين المتعلم في عمله
في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا
لا بد اخبر عن الاسم المعلن في الجملة الثلاثية بالذي
بعد بيانهم طريقة الاخبار له لانه لا من تذكير كثير من مسائل
النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار
في اي اسم يصح وفي اي يمتنع فاراد المصنف رحمه الله
الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي
اذا اردت ان تخبر عن جزء الجملة بالذي اي بمعناه
الذي او التي او الالف واللام فاتي بالعايد ليست صلة
للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت
كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت
موضع الخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية

يعني

اذا بنى اسم الفاعل عن سيقوم يكون قائما فقوت معنى
الستين فاذا تعذر امر منها اي من الامور الثلثة
التي هي تقدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك
الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة
اي ومن اجل ذا اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع
الاخبار بالذي في غير الشان بان يكون خبر الشان مخبرا
عنه لامتناع تقدير الجملة بالذي واخباره بخبر عن خبر الجواب
تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة
وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل
ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل وفي العاقل بدون
زيد لاستلزامه وقوع الغير صفة او موصوفا بخلاف
ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل
وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز
في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي
عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يجعل
الغير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب
بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع
في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز
ان يقع الغير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع

في

في الغير المستثنى لغرضا اي لغرض كلية الذي لامتناع تقدير الذي
لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فجمع ذلك الغير بالخبر وكذلك
امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الغير المستثنى
لغير ما نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار
عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربت غلامه لانك
اذا جعلت الغير عايدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عايد
وان جعلته عايدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عايد وكل
منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو
انما زيد قايم واما ناقصة نحو ما ضربت زيدا وما زيد قايما
موصولة نحو ضربت ما اشتريته وكلتاهما تامة نحو ما عندك
وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد
نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب واما بجملة
نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي
رب شيء تكره النفوس وتامة نحو بعين ما سنمر عند
اياس على ذا الشيء المعروف عند سيبويه نحو فنعما هي اي
نعم شيئا هو ثم الشيء الذي وصفته نحو اضربه ضربا ما اي
اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو
اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب و

اعلم ان الاسمية او حرفية اما الاسمية فان ما تختلف
تتنوع كثيرا على ما بعض المتاخرين الرضي
وتلتبس لكن اصلها الستة المذكورة وزاد بعضهم
على الستة الظرفية والمصدرية والحق ان
الظرفية داخلة في المصدرية واما
حرف خلاف للجمهور والمازني واما
الظرفية فاربع نافية وزائدة
وكافة ومصدرية عندنا
وزاد صاحب الهادي
المهملة كقوله تع
فبما رحمة
ما شاء
لكنك
حل كره

موصوفة اما بمفرد نحو قوله انني بما فضلا على من غيرنا
حب النبي محمد ايانا اي بشخص غيرنا او بجملة
نحو من جاءك فاكرمه من الاسماء في التامة والصفة فان كلا
من الابهام تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث لكن
في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة
فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل اي يقع صفة اقاما
فلم جعلها المص من التي لا تقع صفة اصلا واجيب ان ايا
الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت
برجل اي رجل عظيم يسال عن حاله لا يعرفه كل احد
فنقلت عن الاستفهامية الا الصفة وهي اي كل من
اي واية معربة بالاتفاق وحدها بالاشارة كما في الاسماء
غيرها من الموصولات الا على الاختلاف في الذين والتي
وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى
المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد
حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر
صلتها نحو قوله تع تشتري عن من كل شيعة ايهم اشد
على الرحمن عتيا قرا بالضم ايهم هو اشد وانما بنيت

موصولة

وايهم لقيت

اي رجل

حذف

وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد شبهه الحرف
من جهة الاحتياج الى غير الصلة وبنيت على الضم
تشبيها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما
حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ثم يستثنى
الموصوفة فانها تبنى على ما يتاها الرجل كما استثنى التي حذف
صدر صلتها لانه ذكر في ضم المنادى ان كل ما يقع منادى
مفردا معرفة فهو مبني وهنا الموصوفة ليست داخلة
لانه ذكر ثانيا وفي قولهم ما اذا وضعت وجهين احدهما
ان تجاه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فتكون الصورة
اي شيء الذي وضعت اي صنعة فما مبتدا وذا بمعنى
خبره او بالعكس وح جواب رفع اي رفع على انه مبتدا محذوف
كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام لتكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان
معناه اي شيء وهنا عبارتان احدهما ان ما ذا كالهما
بمعنى اي شيء والثانية ان معناه اي شيء وذا زايدة
والظاهر انهما واحد فان معنى قولهم انها بمعنى اي شيء
اي شيء اذا ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة
ذا زايدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وح جوابه النصب
اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت

الاكرام لكون الجواب مطابقاً للسؤال فيكون كل منهما جملة
فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل في الثاني
رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبر المص
لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال
ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي الذين هما
من اقسام مبنى الاصل ثانياً كونها مشابهة لمعنى الاصل
فما قيل ان اف بمعنى اتجع واوه بمعنى اوجع فانما اذ بمعنى
وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على
الانشاء وبهذا انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي
مثل رويد زيداً اي امهله مثال ما هو بمعنى الامر وهيهات
ذاك بفتح ان في الجاز وبكسرها في تميم والثقة
في لغة بعضهم اي تبعد مثال ما هو بمعنى الماضي وقدم الامر
لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان
قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تأدية
معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغتها في الصيغ
الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة
لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلاً اسم للفظ
اسكت الذي هو دال على معنى الفعل هو علم للفظ
الفعل لا بمعناه بشيء اذا التزوي الصحيح ربما يقول صه

مع

مع انه لم يخبط بباله لفظ اسكت وربما يسمع صلا ولهذا
قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه
الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع
فلا يرد مثل ضارب امس نقضاً على التعريف وضال اي
ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الكلاني
الجد وقياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه
هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد
في قم واقعد فلعله اراد ان بعضهم قول سيبويه بانه
بالاطراد الكثرة فلا قياس كثرة وانما في الرباعي فاتفقوا
على انه لم يأت الا نادراً وفعال حال كونه مصدراً معرفة
كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على
فاعل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل
قاطع على تعريفه وتأنيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل
يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين
الاخيرين مبني تشبيهاً له اي لفعال بمعنى الامر مجرداً وزنة
اما زنة فظ واما عدلاً فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر
معدول عن الامر الفعلي للمبالغة مثل الصيغة في الامر كفعال
وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون
اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه

اراد ح

كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي
ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل المعدول من الفعلية الى الاسمية
واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال بين وجهها
في كلام طويل فمن اراد الاطلاع اليه فليرجع اليه وفعال حال
كونه علماً للاعيان اي لعين من الاعيان انما قال علماً
ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج عنه باب
فجار لانه وان كان علماً كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان
وقوله مؤنثاً صفة علماً وذكر تنبيه على انه لم يقع الا كذلك
كقطام علماً للمؤنث وطلاب كذلك مبني في استعمال
اهل الحجاز لمشابهة فعال بمعنى الامر عدلاً وزنة وسبب
في استعمال بني تميم الا ما في آخره اي الا فعال علماً
للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا
فيه فاكثرهم توافقون الحجازيين في بنائه واطلقهم لا
يعربون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب
الكل بحضار علماً للكوكب وجه الاكثرين ان الراء
حرف مستقل لكونها في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء
لكونه اخف لان سلوك طريقة واحدة اسهل من
سلوك طريقتين مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة اي باب المصادر

الاصوات

وانزت

كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي
ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل المعدول من الفعلية الى الاسمية
واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال بين وجهها
في كلام طويل فمن اراد الاطلاع اليه فليرجع اليه وفعال حال
كونه علماً للاعيان اي لعين من الاعيان انما قال علماً
ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج عنه باب
فجار لانه وان كان علماً كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان
وقوله مؤنثاً صفة علماً وذكر تنبيه على انه لم يقع الا كذلك
كقطام علماً للمؤنث وطلاب كذلك مبني في استعمال
اهل الحجاز لمشابهة فعال بمعنى الامر عدلاً وزنة وسبب
في استعمال بني تميم الا ما في آخره اي الا فعال علماً
للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا
فيه فاكثرهم توافقون الحجازيين في بنائه واطلقهم لا
يعربون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب
الكل بحضار علماً للكوكب وجه الاكثرين ان الراء
حرف مستقل لكونها في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء
لكونه اخف لان سلوك طريقة واحدة اسهل من
سلوك طريقتين مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة اي باب المصادر

وانزت

وانزت المصدرية ولم تقرر اسم فعل او لم المصدرية وسارت
اسم فعل كالاول مثل واما للتبعيض حكمه حكم المصادر والثاني
مثل صه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال وانما غير منقولة
بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتاً ساذجة
ولم تقرر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما
يعرض للانسان عند عروض منشئه له كقول المتندم
او المتعجب وي وح لا تقدر ان تحكم عليه بشيء او به على
شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء
كما اذا اخذت غاق فاصدر الاصدار ما يشابه صوت
الغراب عن نفسك وح لا تقدر ان تحكم عليه ومنها ما يصوت
الاجل حيوان اما زجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ
لاناخة البعير وح ايضاً لا تقدر ان تحكم عليه وهذه الاقسام
كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على
سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند البيع وي او عند
اناخة البعير غ او غاق صوت الغراب فهي في هذه
الحالة ايضاً مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من
حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات هنا ما كانت
باقية على ما هي عليه من غير تنقل على سبيل الحكاية وهي هذا

ثم نم ص

تعريف الانتفاء التركيب فيها
فهي داخلة في قوله
اوضع غير
مركب

الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها
في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبيت لجريها
مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا
الاعتبار كل لفظ انما قال كل لفظ ولم يقل اسم لعدم
الوضع فيها كما لو قلت حكمي بصوت اي اصدر على
لسان الانسان تشبيها بصوت تشتهي كما نوت
في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او موضوعة
للبهائم لم يعني مثلا اي لا ناحية او جرها او دعاها او غير
ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات
القوائم الاربع خلا يتناول ما هو للطير بل البعض
افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف
كلها فالاول كنعاق اذا صوت به انسان تشبيها
بالغراب الكنعق مشددة او مخففة عند اناحة الجعل او نهيق
المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان
ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان
هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء
المبنية كان كون ذلك القسم كذلك او لكونه صوت
الانسان من غير تعلق بالغير المركبات اي المركبات

المعدودة

المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب
كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين
او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة
اصلا لانه لحال لما قبل التركيب وانما قلنا حقيقة
او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الياء الاخيرة منه
صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم
الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله
ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله وثابط شرا
لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية
ولا يخرج انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد
مع انه افراد الحد ودلالة بين جزئيه قبل نسبة العطف
وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب
من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
نسبة مفهومة من ظاهر تركيب احد الكلمتين مع
الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر هيئة التركيب التي
في عبد الله الاضافة ومن ظاهر هيئة التركيب في ثابط
شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول
بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب اصل جزئيه
مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد

التركيب ح

ش ح

هيئة ح

التي ح

شطري جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق
الحد على المحدود طردا وعكسا فان نقص الجزء الثاني حرفا اي
حرف عطف او غيره بينا اي للجزء الاول لو فرض اخره في
وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب الثاني لنقصه
الحرف لخمسة عشر فان اصله خمسة عشر حذف الواو ركبت
عشر مع خمسة وجعل حادي عشر واخواتها بغير واو حادي
عشر من ثماني عشر الى تاسع عشر واخوات كل من عشر
وحادي عشر وانما اوردنا لئلا يعلم ان البناء ثابت
في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على
العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر
لان الثاني فيه لا ينقص الحرف لانه لا يراد حادي عشر
وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء
العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان
الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من
المفردات للدلالة على ما ذكرنا اراد ان ياخذوا
مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين
لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على

بل ح

احدهما

اخذهما من احد الجزئين اذ اخذ بعض الحروف من كل جزء يعد
مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود
من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف
العطف حادي عشر بحذف الواحد من احد عشر شرط وجوده
بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف
باعتبار ما خوذ من احد عشر حرف العطف لما يعتبر
ان اصله حادي عشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس
الحادي عشر دون الاخرين بينهما الا بذكر الواو
وحذفه الاثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبقى
فيهما الجزءان بل يبقى الثاني للنقص ويجب
الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون والالف
وان لم ينقص الثاني حرفا اجاب الثاني مع منع حرفه
ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول
للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف
في الافصح اي اجاب الثاني مع منع الحرف وبناء
الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان
احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني
مع حرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة
الاول الى الثاني وحرف الثاني الكنايات جمع كناية

المتضمن ح

معا ح

اضافتان

وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ
غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على
السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا او الولد
بها ههنا ما يكنى به لا للمعنى المصدري والاكل ما يكنى به بل
بعضه والاكل بعض بل بعض معين فانهم اصطلحوا في
باب المبنيات ان يريدوا بذلك البعض المعين وانك
لم تقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر
تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اوضح عين
تعريفها مطلق ونوقض لذلك البعض المعين بمثال
الكنايات كم وبناؤها كلزوم موضوعين وضع الحرف
او لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية
عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة
دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة
بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون
للعدد والكناية عنه وجاء كذا عن غير العدد ايضا نحو
خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت
وذيت للحديث اي الكناية عن الحديث والجملة
وانما يقال لان كل واحد منهما جزء من وضع الجملة التي
هي من حيث هي لا تستحق الاعراب والبناء فلما

كناية

وضع

وضع المفرد موضعها ولم يخل وضعه استحق البناء الذي هو
الاصل في الكلمة قبل التركيب من الكنايات طايين وانما
بني لان كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في
الاصل هو بالكلمة للمعنى الخبري من الزايين معنا جاء الاول ذي
وصار الجميع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم
مبني على السكون اخره نون ساكنة كالذين لا تنوين
فلكن ولهذا ايكت بعد نون مع ان التنوين لا صورة
لها في الخط فرتبة في البناء منحطة عن اخوتها فلذلك
لم يذكره المصنف مع انه الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها اي الذي رفع الابهام عن جنس المسئول عنه
منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط
العدد دون اجزاء العشرات والتسعين تمييزه مفرد
منصوب جعل تمييز كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان
تحكما وكم الخبرية تمييزها مجرور بالاضافة مفرد تارة
ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما
تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان
العدد الكثير تمييزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد
الكثير فيما يبنى عن كثرة جمع ولما كان هذا ليس مشكلا
في التصريح بالكثرة جعل جمعية تمييزه قائما نائبة عن معنى

التاء

التصريح بادية فعل من شبهها اي في تمييز كم الاستفهامية والخبرية
تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال
الشارح الرضي هذا في الخبرية كثيرة نحو كم من ملك وكم
من قرية وذلك لموافقة مجرور الحصر المضاف اليه كم واما
تمييز كم الاستفهامية فكم اعشر عليه مجرورا من في نظم الكثير
والاول على جوازه كتاب من ابيت هذا الفن لكن جوز
الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى بني اسرائيل كم اتيناهم
من اية بينة استفهامية وخبرية والهاء اي لكم الاستفهامية
كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية بمعنى الاستفهام
وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه اي نوع
من انواع الكلام والخبرية ايضا يدل على انشاء التكثير وهو
وهو ايضا نوع من الكلام فيجب ان يكون من اول الامر وكلاهما عليه
ولو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية
فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهي كم الاستفهامية والخبرية
اي كل واحد منهما يقع مبتدا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع
كل واحد منهما فقال اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
يكون مبتدا فعل او شبهه التقى او تقدير اسم مشتغل عنه بضميره
او متعلق ضمير مخصوص حيث هو كذلك كان منصوبا كما لا
على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل او عمله لا يكون الا بحسب

الفعل

او المضاف

المميز وذلك انك تقول كم هو ما ضربت فكم منصوب على الظرفية
مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات
انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في
المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم
يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلاما ملكت
وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا نحو شبهه
اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة
النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل
الاشتغال على شرطية التفسير وقدرت بعده فعلا غير
مشتغل عنه اي كم رجلا ضربته فهو من حيث ان بعده
فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب
وان لم يجعل من قبيله ولم يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه
فهو من هذه الجهة مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل
ما قبل اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يقع
قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت
او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم رجل اشتريت
فجر وبحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر
عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار على

ألفعل

ما ضربت

قوله وكل ما قبله الخ اي كل مضاف
على جواز تقدم المضاف والجار عليها
مع اقتضائها صدر الكلام

او المضاف

على المجرور ويمتنع لضعف علة فيجوز تقديم عليها على ان يجعل
الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة
للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا
فعل او شبهه غير مشتغل عنه ولا قبل حرف جر او مضاف
كان يجر دا عن العوامل اللفظية فرق اي ضم رفع
مبتداء الا ان لم يكن ظرفا نحو ابوك وهذا مبني على مذهب
سيبويه فانه يجوز عنده بعوفة من نكرة متقدمة استحقاقا
واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدا ومجرور
نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو لم ما سوى
فلم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب
باعتبار احتمال الكلمتين فيه دا داخل في قاعدة الرفع ثانيا
لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا وكذلك اي
مثل كم فانه تابعة الوجه الاربعة الاعرابية بشرائط المذكورة
سابقا الاستفهام والشرط يعني انه تابعة تلك الوجوه في جميع
هذه الاسماء لان كل واحد منها وهي من وما واي
واين ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط
واذ مختصة بالشرط وكيف وايان مختصة بالاستفهام
فمن وما اذا كانتا استفهاميتين تابعة فيهما الوجوه
الثلثة الاولى نحو من ضربت وما ضعفت ومن ضربت وما ضعفت

وغلام

وغلام من ضربت وغلام ضعفت ومن ضربته وما ضعفته
ولا تابعة فيهما الرفع على الخبرية لانتفاء ظرفيتهما واذا
كانتا شرطيتين فكذلك تابعة فيهما تلك الوجوه
الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع ومن
تمر به امر وغلام من تضرب اضربه ومن يأتني
فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله
ولا تابعة فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية
فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء
وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين واني
وكيف واذا ان لم يتجاوز نحو من اين فلا بد
من كونها منصوبة على الظرفية ومن بعضهم ان
اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا
يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي
وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وهو
لازم الظرفية يقع في الاستفهام نحو متى سافرت
على الظرفية اذا كان خبر مبتدا موجود نحو متى عهدك
بفلان اي متى كان عهدك واما في فبالوجه
الاربعة كلها فانه تقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير

انتصابه على الظرفية نحو اي وقت يجيئك اي اي وقت فاش
يجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه على الظرفية مرفوع المحل
بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وايا ايهم مررت وايهم
قام وفي مثل كم عمرك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام
والخبر وذكر الخبرية وخفة ثلثة اوجه هكذا ذكر من الشيخ وفي
بعضها وفي مثل يعتبر كم عمرك اي ما هو عمرك باعتبار الوجوه
فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم
احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى
المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا مفعولا
على حسب الكثرة وجوه النصب والا يخفى ان هذا الذي كان
من وجوه ابواب كم ويحتمل ان يعتبر في عمرك اي عمرك
احد الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر
على كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار
جواز حذف مميزها وهو مذكور فيما سبق فكان الاولى
تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك والمناسبة
الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للعرزدق
يهجو جريرا وقاره ٭ قد عاد قد حلبت على عشاري
الغدة العوجة الرسغ من اليد والرجل فيكون متكلمة

الكف

الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك
او هذا خلقة لها بسبب الخلقة وانا مذ حلبت
بعلي تحفيه معنى ثقلت اي كنت كاريا لاخذ منها مستقلا
منها فخذ مني على كرسني واختار من الانواع خذ منها
الحلب لا نظرة المواشي وهي المنع فانه من خزنة
الاناس والعشاري جمع عشراء وهي التي اتى على حملها
عشرة اشهر واختار بالانا ينادي من الحلب
ولا تطيع بسهولة فمنع حلبها ارادة خفة وقد ذكر عمته
وخالة اشارة الى قرابة بطرفي ابيه وامه فالاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كون عمرو
عمته وخالاته فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر
على سبيل التحقيق اي كثير عن عمتك وخالاتك
حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم
حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمته
على الابتداء وصحة توصيفه بقولك فحسب وقد حلبت
فكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمته
في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليه
تسليط الظرفية او المصدرية واذا رفعت كالرفع فهو عامل
واذا نصبتها بنفسها واذا خفضت خفضتها كذلك والاصح

وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في
مثل كم مالك وكم ضربت اي نحو كل مثال قامت
قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك
او خبر عن كثرة فظاهر الحال قرينة على انه السؤال عن
كمية دراهمه او دنانيره فانك اذا اخبار عن كثرتها
فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك
فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره
واذا سئل عن ضربك فظاهر بوقوعه واخبر به فظ
ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات
ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او كم مرة ضربت
او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا
المقام اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق
بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظ واذا كان
للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الناظ
الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال
عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم
رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا
على المفعولية **الظروف** اي الظروف المعدودة
من المبنيات المعتبر منها عند تعداد ما يبعض الظروف

فلا حاجة

فلا حاجة الى البعض ههنا منها اي من تلك الظروف
قطع من الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون
النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو زيد
بعد كان خبرا من قبل سميت الظروف المقطوعة
عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت بما اضيفت
اليه فلما حذف حرن غايات بتنهي الكلام
وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها
بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم
لخبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف
المبنية قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق
وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما لم يسمعا
ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين
من المضاف اليه فتعرب فالاول نحو فاشرب
لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم على انها اعربت
لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي
قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق
واجرى مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة

ما اي ظرف

قوله ما اي ظرف وجعل ما بمعنى الظرف قول الظروف
وذلك ان التعقيب على قوله اشارة الى ان من الظروف
مما يجب المنع من القطع عن الاضافة بل يجوز
اشد من الاضافة فكانه خصوص عن القطع الذي هو اصل
كانه لا قطع فيقل في الظروف ما اجري مجراه
قوله لان غاية الكلام كانت بما اضيف هي اليه
لان غاية الكلام ثم امر يسبب يجب
ان يكون المنسوب اليه او غاية
الكلام فيما قصد اضافته
يجب ان يكون
المضاف
حاصله
وحقه هذا البيت يتعلق تحت الجزء من القصة
فصار من النعم والقصة تلاحق من القصة وانت هذا البيت
والشراب في حاقة النعم والقصة
قائل ذلك عند النعم
فسح بالنعم الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
اغص بالماء اي اشرق به وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
وكنت اشرق بالماء الفرات فالشراب فاعل فسح
والبيت الشراب فاعل فسح
انشاد ام كان جنابا ظرف
نصوب اسم كاد
مستثنى ان اكاد
اغص فعل مضارع

لا غير وليس غيره في حذف المضاف اليه والبناء على الضم
وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة
الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه بعد لا
وليس نحو افعل هذا لا غير وجاء زيد ليس غير لكثرة
استعمال غير بعدها وكذلك اجري مجرى الظروف
حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها
بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث لكان
وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى
جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر
الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا
فحيث فيه مضاف لا مفرد وهو سهيل مفعول ترى
اي اما ترى مكان سهيل طالعا وانما بنيت على الضم
كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف
الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه
الجملة فهي في الظ وان كانت مضافة الى الجملة
واضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها
مع الاضافة الى المفرد ويعربه بعضهم لزوال علة
البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على

بنائه

مفاجأة من قولهم خرجت فجأة بالضم والمد اذا الفتيه
وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعد كما فرقا بين اذا
هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبته
وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب
الرفع بعدها في باب الاخبار على شريطة التفسير نحو
خرجت فاذا السبع حاضرا واقف على حذف
الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل
لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من
الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة
السبع عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها
للعطف من جهة المعنى اي خرجت فمفاجأة
وحاصل المعنى خرجت فمفاجأة وقوف السبع كما هو
مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكانية وقوله
السبع كما ذهب اليه المبرد فانها مكانية وقوله زمان
وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأ لا مفعول به
والا لم يبق اذا ظرفية بل صار اسمية بل المفعول به محذوف
اي فاجأته في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي
السبع وقد يكون الخبر والزمان نحو انت اذا احمر
البسر اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا

عن

عن معنى الظرفية فتجر اذا بعد حرف وقد سبقت الاشارة
ومنها اي ومن الظروف المبنية اذا الكائنة للمفاجأة وبناؤها
حاصل من حيث اولكون وضعها وضع الحرف وقد يجيء
كقوله وخوف يعلمون اذا انجلال في اعنافهم ويقع بعدها
الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط
المقتضي لاقتضائها الفاء الجملة مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ
قام زيد وقد يجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذا زيد قائم والفعلية
بجملتها لم يذكره المصنف ومنها اين واني فهما للمكان استفهاما وشرطا
اي حال كونهما للاستفهام والشرط ونادرا للمفاجأة
الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني
تجلس اجلس وقد جاء اني زيد بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى
ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى
القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل
متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص
بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد
وايان يوم قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما
والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا
ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال شيء وصفته
فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض

الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف
ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي
حال هو ويستعمل للشرط على ضعف عند البصريين نحو
كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا
عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم
فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف
جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت
او مائيا ومنها اي ومن الظروف المبنية منذ ومنذ بناء
لموافقتهما منذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة
اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته منذ
ومنذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة
فيليهما اسم بعدهما اي بعد منذ ومنذ المفرد اي اسم المفرد
لا المثنى والجمع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته
منذ يومان اللذان صاحبناهما اي اول مدة رؤيته
هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان اي واحدا
لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا
واحدا لا اثنين او اشياء فالمثنى والجمع اذا وقعا
اول مدة يكونان في حكم المفرد المعرف حقيقة كالمثال
المتقدم او حكما نحو ما رايته منذ يوم الجمعة لحصول التعيين

المقصود

المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه
لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعلى ان اولية وقت ما
زمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة
زمان الفعل فيليهما اي منذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي
قصد بيانه حال كونه متلبسا بالبعد اي بعد والمستغرق
جميع اجزائه بحيث لا يبقى منه شيء نحو ما رايته منذ يوما اي جميع
مدة زمان عدم رؤيته يوما لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما
المصدر نحو ما خرجت منذ ذهابك والفعل نحو ما خرجت منذ ذهبت
او ان ما كتب على هذه الصورة متصلة كانت او منفصلة نحو
ما خرجت منذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت منذ زيد
مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه
الامور ليصح حمل ما بعدها عليه فان كان التقدير شيء خرجت منذ
ذهابك مطابقا لهذا القياس فيما سبق وهو اي كل واحد من يوم ومنذ
اسمان مبتدا وهما موضعان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما
بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعدهما اي خبر كل منهما
ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا
ما بعدهما وبرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك منذ يوم
نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا
مبتدا فهما اسمان صريحا لا ظرفا فلا يصح عدهما من الظروف

المبنية الآن يراد بظرفيتها كونها من اسماء الزمان لا انها
ظرفا في تراكيبهم منها اي من الظروف المبنية لدن بالالف المقصورة
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن
بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال
وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون النون ولدن بفتح اللام
وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه
وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده
وفيما يحضر اليه وان كان غائبا ولا يقال المال لدن زيد ولدن
زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بما على الاضافة نحو المال
لدن زيد وقد تنصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة
غدوة خاصة سماعا تشبيها لها بنون التنوين في مثل قال يا
وذلك يجوز عند بنت في كون الغدوة اكثر استعمالا من تجرده
وفيها ست لغات اثنتان منها فقط معروفتان الغاء مضمومة والطاء المشددة وهذا اشهر لغاته
وفيها الغاء والطاء المشددة والمخففة وقد جاء فيها
ساكنة الطاء مثل قطر الذي هو اسم لحمة فهي في لغات كلها للمضي
المبني اي للاجل الفعل الماضي المبني او للاجل الماضي المبني وقوع
الشيء فيه يستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناؤها
لوضع وضع الحروف وبناء الشدة لمشابهتها ومنها عوض
بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل
وقيل حل
عوض

لاجل

لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه
وقوع الشيء يستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة
نحو لا ارى عوض وبناؤه عوض على الضم لكونه مقطوعا عن
الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض
العارضين اي دهر الدهرين ومعنى الدهر والعارض
الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة
والى الجملة اذا المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها
البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على اللغة للغة نحو قوله
يوم ينفع الصادقين وقوله من يوم يجمعكم وقرأ بعض قراء بالفتح ويجوز
اعرابها ايضا لكونها اسماء متمكنة للاعراب ولا باب الكتاب
المضاف الى المبني البناء منه وذلك كما كان كونه من
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثله غير مذكور مع
ما وان مخففة او مشددة مثل فيما زائدة ما قام زيد فيما
مثل ان يقوم زيد او مثل ان يقوم لمشابهتها الظروف المضافة
الى الجملة نحو اذا حيث ولهذه المشابهة ذكر جماعة في الظروف
ويجوز اعرابها لكونها اسماء متمكنة مستحقة للاعراب

بيان المعرفة والنكرة

المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام
المعرفة ما اي اسم وضع بوضع شخصي او كل اسم ملتبس بعينه
اي بقرينة المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما

فانه لا يقدر بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له
اسم فهو المعرفة فاذا وضع له اسم باعتبار ذاته بقطع النظر عن
هذه الجهة فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة
والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرة وهي اي المعرفة ستة
انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها
بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء
معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا
مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه كلي من لغته جعله آلة
بملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد
من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد
بخصوصه دون الغير المشترك فيشتق ذلك المشترك آلة
للوضع للانه الموضوع له فان الوضع كلي والموضوع له جزئي متشخص
والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصورت ذات زيد ووضع
لفظ زيد بازائه من حيث معلومية ومعهودية او الجنسية
كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع
بازائه من حيث معلومية ومعهودية لفظ اسامة فهذا
اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا الجنس الخاص ومعرفة
بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي
مع قطع النظر عن معلومية ومعهودية فانه بهذا الاعتبار نكرة

والثالث

والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة عن غير
اشارة مبهم وكذلك الموصول من غير صلة وهذا القسم
من قبيل الوضع العام والموضوع له خاص فانها موضوعة
بازاء معان متعينة معلومة ومعهودة من حيث
معلوميتها ومعهوديتها وضعا كليا فان الوضع
اذا تعلق مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين
لفظا بازائه كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا
وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك
بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية
كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها
والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او
الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام
لئلا يدخل المعرف بالاضافة فيدخل فيه ما دخل اللام الزائدة لتحسين
اللفظ في ليس من امير المصام في اسفر بدون
من اللام ولا يبعد ما دخله قسما آخر من المعارف وهو
بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا
لغير المعين فانه نكرة لم يذكره المتقدمون لرجوعه الى
ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس
المضاف الى احد هذه اي احد الامور الخمسة المذكورة

ولا يستلزم صحة الاضافة الى احد ما صحتها بالنسبة الى كل
واحد فلا يرد انه كل يصح الا بالنسبة الى الاربع الاول
فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول
والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف
الى المعرفة ليدخل فيه اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة
ولا يخفى عليك نظر الا ما سبق ان المضاف اذا كان
لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستغنى من هذا الحكم
معنى اى اضافة معنوية يعنى اضافة معنوية فقوله
معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن
المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها
لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المفردات والمبهمات
ومعنى المضاف الى احد ما معنى ظاهر والمعرف باللام
والنداء مستغن عن التعريف فخص العلم بالتعريف
وقال العلم اسم كاد او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب
او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به
المدح او الذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء
بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام
الغالبة التى تعينت بمفرد معين بغلبة الاستعمال
فيه داخل فى التعريف لان غلبة استعمال المستعملين

بحيث

بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة وضع
من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك
غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء
بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعمال فيه واحترز به
عن المعارف كلها وقوله لوضع واحد اى متناولا لوضع واحد
لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتب انواع
فالاعرفية تنبيه بها فى الذكر لزيادة التنبيه على ترتب اضافاتها
فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال اعرفها اى اعرف المعارف
يعنى اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اضافتها المتكلم
لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المخاطب فانه ينظر
فيه فلا ينظر ثم المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس
بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بمخاطب غيرك ان
له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس
ثم المخاطب الغائب ولم يذكره لان علم اعرفية المتكلم والمخاطب
انه ادون منهما وافتقر على بيان النسبة بين اصناف المعارف
فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها
فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه فلذا بالغ التفاوت
بين اضافة بعد بيانه بين انواع المضاف الى واحد فى هذا الترتيب
الذى ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافا كثيرا

ما وضع لشيء لا بعينه ان لا باعتبار ذاته المعينة
المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فخرج ما وضع
لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت
المعرفة اسماء العدد وانما اوردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست لغيرها وهى ما وضع الى الفاظ وضعت لكمية
آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة
فالاشياء هى المعدودات واحاد بالرفع واحد منها
وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن الكثرة
واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة
بازاء تلك الكميات بان يكون لكل واحد منها موضوعة
لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد
الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود
معدود منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع
لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين
معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما
لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد
والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من
اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا عند
بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر

من هذه العبارة ان نفس الكمية هى الموضوع لها
غير اعتبار شيء آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين
وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها
الوحدة والاثنينية فخط بقوله الى اصول اسماء العدد التى
يتفرع منها ما فيها الجمع فان الثنائيات كواحد واثنان
او باسقاطها كثنتى الرسم او بالتثنية كالثنتين والفين
او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالترتيب اضافيا
كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة
انت عشر كلها واحد الى عشرة ومائة والف فى الاعداد مذكرة
ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان فى المفرد
المذكر وفى مثنيه واحدة واثنتان وثنتان فى المفرد المؤنث
وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة
بالتاء لمجاورة المذكر اعتبارا لتأنيث الجماعة كثلثة رجال
الى عشرة رجال ثلث الى عشر بعدها الجمع المؤنث فرقا بين
المذكر والمؤنث كثلث نسوة وعشر نسوة وفى الفعل الامر
بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرة
احد عشر اثنى عشرة المذكر كواحد عشر رجلا احد عشرة اثنتا
عشرة فتا عشرة فى المؤنث على الاصل بتذكير المؤنث
وتأنيث وغير الواحد للاحد والواحدة الاحد للتخفيف

وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا
وتقول ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث
عشرة امرأة ابقاء للكسر الاول فيهما حالة قبل التركيب
وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تأنيثين
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف
احدى عشرة واثنتا عشرة فان التأنيث
فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر
واثنى عشر فحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء
في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يخص للتأنيث وكهذا
حكمنا عليه بانه جنس الجنس البنات وفي اثنتان
للتأنيث الا انها حملت على ثنتان واما تأنيث الجزء
الثاني في المؤنث لانه لا وجه تذكيره للمذكر لانه لا يؤنث
تأنيثه لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث
وبنو تميم يكسرون الثاني عند التركيب في المؤنث اي من ثلثة
تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في
احدى عشرة واثنتا عشرة وفي ثلث عشرة
الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة
الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول
عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب

بالعطف

بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمقولية القول
وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين
فيها اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي
عقود ثلثة وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك
العقود الى عقد اخر احد وعشرون في المذكر
احدى وعشرون في المؤنث ولا تغير الواحد
والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما
بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك
لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل
خصهما بما عداهما ثم بالعطف اي عطف تلك
العقود على الزايد عليها كائنا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم
من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان
وعشرون في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون
في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون
في المؤنث بكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف
في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في
المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول

فيما زاد على مائة والف ما يقع عنهما بالعطف اي بعطف
الزايد عليهما او عطفهما على الزايد حال كون الزايد واقعا
على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل
فتقول مائة وواحد او احدة ومائة واثنان او ثنتان
ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا
واحدى عشرة امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا
او اثنتان وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين
رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في مائتين
والالف جمعا ويجوز ان يشكل العطف في الكل فتقول
واحد ومائة الى اخر ما ذكرناه والاصل في ثنتا عشرة وثلث
فتح الباء لانها اصل وزن الاعداد المركبة على الفتح لثلثة
وجاز اسكانها اي اسكان الثاني المركب بالتركيب
كما في صعدى كرب وشهد حذف فيها اي حذف الياء بفتح النون
لانها اذا حذفت فالوجه ابقاء الكسر كما في قولك جاءني القاضي
اذا حذفت الياء الا ان الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا
فروعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة
قال الشارح الرضي ويجوز كسر العين على الياء المحذوفة
لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة اللام الاخرى كرابع
العشرة وتلك من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان

حال

حال تمييزها وابتداء من الثلثة لانه لا تمييز للواحد والاثنين
كما سيصرح به فقال وتمييز الثلثة الى العشرة والثلث
الى العشر مخفوض اي مجرور مجموع لفظا في ثلثة رجال
او مثنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه كثر استعماله اشتروا واختاروا
فيه جر الجمع بالاضافة للتخفيف لانها اسقطت التنوين
والنون واما كونه مجموعا فلمطابقة المعدود العدد والا في
ثلث مائة الى الستمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا
مائة حين مميزها بالثلثة واخواته وكان قياسها ان يجمع
فيقال مئات او مئين لان الالف تجمع احدهما في صورة جمع
المذكر السالم وهو مئون والثاني في صورة جمع المؤنث
وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم
فلا يقال ثلث مسلمين فلذا مئات لكنهم كسروا
ان يلحق التمييز الجمع بالالف والتاء بعد ما يتعود الجمع
بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون الى عشرين
الى تسعين فاقتصر على الجمع مع كون الاصل تمييز احد عشر
الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد
في التعود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم اتيان النون هنا
اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليس هو في الحقيقة
جمع واما عدا ما فلانهم كسروا ان يصير ثلثة اسماء

كاسم الواحد ولا بد وعليه فيه عشر لان المضاف اليه ثلاثة
غير التمييز لم يمتنع اعتبار ذلك المميز فلم يلزم صيرورة
ثلثة اشياء اشياء واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امرأة مع ان
فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا البطرد بمائة امرأة
واما افراده فلانه لا صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده
ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف مميز تثنيتها ومميز
جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتها لان
جمع مائة مميزه الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائة رجل كما
يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل
الفا رجل مخفوض مفرد لانه لا كانت مائة والف من اصول
الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزها مما طبق مميزها
لكنه لا كانت الاحاد في جانب القلة من
الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في
مميزها الجمع الموضوع في مميزها المفرد الدال على القلة
رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به
عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبر به عن المؤنث
او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا
كلفظ النفس اذا عبر بها عن المذكر فوجهان اي في
وجهي التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخاص ولست مترجم

للكثرة

التا اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت
قلت ثلث اشخاص ولست مترجم اعتبارا بالمعنى
ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان ولا اثنتان بمميز فلا
يورد الواحد مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه
كما يقال اثنا رجلين بل يذكر ما يصلح ان يكون مميزا
لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحدة والاثنين
استغناء بلفظ التمييز الصالح لان يكون مميزا على
تقدير ذكرهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على
الوحدة والاثنية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا
وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنية
فيذكرها استغنى عن المميز فان قلت يبعد ان يعبر الواحد
مثنى عنه لكنا لا نم ان مميز الاثنين كذلك ثم اذا كان
مميزه مثنى يغني عنه لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال
اثنا رجال قلت التمييز الجمعية في مميز سائر الاحاد
ينبغي ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية فيه ما هو قريب اليها وهو
الاثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يجمع واحد
ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجوهر حروفه المصورة
بصيغة خاصة القابلة لحوق علامة الافراد اعني التنوين
مفردة

ولا اثنتان

او علامة الاثنية اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة
الافراد استغنى عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة
التثنية استغنى عن ذكر الاثنين على حدة واختاروا
لحوق العلامة التي هي اخف من ذكرها ولا تنك ان رجلا
اخف من اثنين رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادة
اي لافادة لفظ التمييز النفس المقصود اي التخصيص على العدد
والتصريح به الذي قصد ذلك التخصيص والتصريح بالعدد
اي بذكر اسم العدد فلما افاده التمييز ذلك التخصيص
استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد
من المعدد اي في الواحد من المعدود باعتبار تصيره اي بسبب
اعتبار تصيره ذلك العدد عددا انقص ازيد عليه واحد
الثالث في المذكر مفرد الثاني مفعول القول وذلك القول
انما هو باعتبار تصيره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون
معنى قولنا الواحد مصيره باضمامه وانما ابتدا من الثاني
اولى ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره
واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى
العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير الى القول بغير
ذلك فلا يحل فما خلت الاثنين ولا فما فوق العشرة اذ فوقه
مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد

اعتبار تصيره اي تصير ذلك المفرد

اليه اثنين

باعتبار حالها من مرتبة من المعدود من غير اعتبار معنى التصير
الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية
والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصير
وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة
فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى
العاشر والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في
المؤنث وكذلك الثاني والثانية عشرة الى التاسع والتاسعة
عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى التصير
او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول
في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا
في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالث عشرة
تؤنث الاسمين في المركب للمؤنث كما تذكرهما للمذكر نحو
الثالث عشر واما ذكر الاسمين لانه اسم واحد فكذلك يجب
التانيث فيه كما في ثلثة عشر رجلا فانه للحاظ وتقول في المعطوف
الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن لم يلاحظ
من اجل اختلاف الاعتبار من اعتبار تصيره واعتبار حاله الحقيقي
اضافتها فلا خلاف اضافتها قبل في الاول اي في المفرد
من المعدود المقول باعتبار تصيره ثالث الاثنين
الا لا تنقص به مرتبة ان تصيرها اي الاثنين ثلثة من قولهم

عشر

ثلثتها بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة
وقيل فى الثلاث اى فى المعدود المتعدد باعتبار الاثلاث
ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده
او يكون قوة اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار توحد فى
المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز
ارادة الواحد الاول من ما شر العشرة وذلك مستبعد
جدا وتقول فى اضافة تمازا على العشرة حادى عشر وحادى عشر
باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر
مناخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثانى وهو اعتبار
سائر الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة
كما عرفت وان شئت قلت فى اداء هذا المعنى حادى
احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء
عنه بذكره فى المركب الثانى وهكذا تقول الى تاسع تسعة
عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول للتضاف المركب
الموجب للبناء وبنى الجزء الثانى لوجود موجب
البناء فيهما وهو التركيب المذكور والمؤنث ذكر بها
بالعدد للاختصار مباحثة الى التذكير والتانيث
وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه مدرج التعريف
المؤنث وجود المؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة

بعد

التانيث

التانيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامراة
وناقة ومعنوية او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع فى المؤنث فى حكم تاء
التانيث ولهذا انحذف التاء فى تصغيرها كما فى المؤنثات
السماعية او تقديرا اى مقدرة غير ملفوظة فى اللفظ كيد ورجل
ونعل وقدم وارض وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر
اى اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التانيث
لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التانيث التاء والالف
حال كونها مقصورة كسكرى وحبلى او ممدودة كحمراء وصحراء
وقد زاد بعضهم الياء فى قولهم ذى وتى وزعم انها للتانيث
ولا يلتبس بمخالفة الجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث
مثل حى وانت وهو اى المؤنث حقيقى ولفظى فالحقيقى
اى ما سمى بازائه اى فى مقابلة ذكر من جنس الحيوان
كامراة فى مقابلة رجل وناقة فى مقابلة ذ واللفظى بخلاف
اى ما يلتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر
من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث
فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقى فى مسماه
كطلحة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعلاء مثال للتانيث
اللفظى تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل
تصغير علاء على علية وحكما يرد المثال للمؤنث اللفظى الحكمى

بخلافه

جملة

كعقرب لعلة وجوده اذا اسند الفعل الى فاعل كما هو الاصل
البدائى الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا
ومضمرا فالتاء اى فذلك الفعل يلتبس بالتاء وجوبا
ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا
الى ظاهر غير الحقيقى فانه حينئذ الخيار فى الحاق التاء وتركه
والا هذا اشار بقوله وان فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار
فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك
ان تقول طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس
طلعت فانه لا يجوز الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا
واستغنائه عن الحاق التاء لما فى لفظه من الاشعار به
بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض
الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقى او ضمير
المؤنث اللفظى بقرينة قوله وان فى ظاهر غير الحقيقى
بالخيار ولو كان يستغنى عن هذه القاعدة صورة
الفعل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقوله بل اصل
لكان احسن استيفاء لاقسام جميع الاقسام ففى صورة
الفصل ايضا لك الخيار فى الحاق التاء بالفعل وتركه تقول
حضر القاضى امراة وحضر القاضى امراة وطلعت اليوم الشمس
وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقى منقولا عما يغلب

فى اسمه

فى استعماله لذكر كزيد اذا سميت به امراة فانه يغلب فيه التانيث
نحو جاءت اليوم زيد رفع الالتباس وحينئذ ظاهر الجمع لا ضميره
فان الحاق التاء او تحسينه الجمع فرد واجب نحو الرجال جاءت
او جاءوا لغير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكرات السالم
لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت
مطلقا سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءت المؤنثات
او مذكرا نحو جاءت الرجال حينئذ ظاهر غير المؤنث الحقيقى فانت
بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو
جاءت الرجال وجاء الرجال وخص جمع المذكر العاقلين
من جموع التكسير بغير الجمع المذكر السالم فانه اذا جمعوا
سالما ان ضمير هم الواو لا غير فيقال الزيدون جاءوا
ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو المسند فيه
المعدود بالتاء الا ان تكنه للتانيث تاويل الجماعة نحو
الرجال جاءت وفعلت اى ضمير فعلوا بعينه الواو لكونها موضوعة
لايهام النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء وما
يعاملها لكونه جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن اى ضمير فعلت
مؤنثا تاء التانيث تاويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون
اما فى جمع المؤنث فظ لان هذه النون موضوعة له واما فى
الجمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال

لا فى جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء
كالعيون وضمير الايام وما يعاملها

فيراعى حقه فاجري مجري المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا
لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو
وضعت لجمع العاقلين فاستعيرتا في الشاء للحمل على جمع
غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجري
الغير العقلاء المثنى بالحمزة اخره اي اخر مفرده بغير المضاف
او قدر بعد قوله ونون مكسورة قوله اخره لواحده والا لا
يصدق التعريف الا على مثل سلم من المسلمين ومسلمين
فح لا يحتاج ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن جعل الهمزة الخطاف
الف حال الرفع او ياء مفتوحة ما قبلها حرف كان قبل الياء
حال النصب والجر لتمايز عن صيغة الجمع ولم يكتف بكسر التثنية
وضمة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة
لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف
التي في حكم الفتحتين وفتحة النون لتدل ذلك اللحوق
او اللاحق وهو اصح اللحق ولا باس باشتمال على الحوق
النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه
اذا دل امران من مراتب التثنية على شيء صح ان يقال هذه الامور
الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة
هذين الامرين على ان معه الى مع مفرده مثله في العدد ديني
الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده

باعتبار

باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد مشترك
بينهما ولو اريد بقوله مثله بالزيادة الوحدة والجنس جميعا
لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى انه
لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والا لا يجوز تثنية الاسم
باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن قرائه الطهر
والحيض بل يراد بها الطهران او حيضان على الصحيح خلافا
لبعضهم فان قلت هذا مشكل بالابوين للاب والام
والقمرين للقمر والشمس فانه تثنى الاب باعتبار معنيين
مختلفين هما الاب والام وكذلك القمر باعتبار معنيين
مختلفين هما القمر والشمس قلنا يجوز ان يجعل الام مسماة
باسم الاب ادعاء لتقوية التناسب بينهما ثم يقول الاسم
بلفظ المثنى يحصل مفهوم بتناولهما فيتبين ان تثنية باعتبار
معنى الابوين المسمى بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة
الى القمرين فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القمرين ايضا
بلا احتياج الى ادعاء التسمية للطهر والحيض فانه موضوع
لكل واحد منهما حقيقة ويتاول بالمثنى ليحصل مفهوم
يتناولهما فيثنى باعتبار قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار
لكن الكلام في جواز تثنية بحمل الاشتراك اللفظي بينهما
وهو الذي اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار

صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة وادعاء وجمعها فزيد مثلا
اذا كان علما لكثرة تناول بالمثنى يزيدان ثم يثنى ويجمع وكذا عمرو
اذا كان علما ادعائيا لابي بكر باول المثنى عمران ثم يثنى ويجمع وردّه
بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام المشتركة كثيرة استعمالها
وكون الخفة مطلوبة فيما يكثر تثنيتها وجمعها جواز الاشتراك
في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فما قول بعض البعض بمعنى
ان لا بد ذكره في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان الاسم
المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يطرح
اليه التغيير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير
لان حكم ما ورائه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور
اي الاسم المقصور وهو ما في اخره الف مفردة لازمة ويسمى
مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات
والقصر الحبس ان كان الف منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يثبت كالوان في المثنى
بالي وهو ثالي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي عدد حروفه
اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
قلبت الف واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وفتحة الثلاثي
بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لكان النقل والا اي وان
لم يكن كذلك بان كان الف منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان

فرحي

فرحي او حكما بان كان مجهول الاصل او عدية وقد اميل
كمثنيان فمثنى حيث جاء مثنى نحالا او كان علما اربعة احرف
فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة
كحبلى فبالياء اي فالف مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل
فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة
احرف والاسم الممدود وان كانت همزة اصلية اي غير
زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة فتثبت الهمزة
في الاكثر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء
لجيد القراء والتمسك من قراء اذا تنسك وحكى
ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا كنحو قراوان وان كانت
الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء
فان اصلها كان حمراآ بالالفين احدهما للمد في الصوت
وان فيه للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان
الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع
بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة
من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت
واجوه ورعا صحت فيقال حمراءان وحكى المبرد عن
المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي

وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان تكون للالحاق
كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو
او ياء اصلية نحو كساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي
فالوجهان المذكوران جاريان احدهما ثبوت الهمزة
وبقاؤها لان الهمزة في صورة الاولى منقلبة عن واو ويا
ملحقة بالاصل في الاخرى عن اصلية فشابهت همزة قرائت
في الصورتين كما في قراء وناسبها فقلبت الهمزة واوا لان
عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت
همزة حمراء فانقلبت شلها واو في الترجمة الشريفة
ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء
الا رداء ان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور
رداءان بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف والاوجهان
بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها
الا الاصل للاشارة الى الوجهين المذكورين كما هو
المتبادر لكنا قد تصفح كتب اللغات كالمفصل
والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم بشهرته
غير ما وقع في شرح الرضي من اشتقاق المبدلة من اصل ياء
وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وبحذف نونه
اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون

لبقائها

منع الحكم بان

منحة بالصورة مع صدق الحد عليه فان التغير الاخوذ فيه اعم
من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فيشمل ذلك اذا كان
مفردا لغة فقط واذا كان جمعا فيشمل المفرد سواء الجمع نوعا ان
صحيح ومكسر فالصحيح الى الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر تارة يكون
لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر يلحق الجزء الى آخره واو
ما قبلها في حالة الرفع وياء مكسورة ما قبلها في حالة النصب
والجر مع نون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو
مفتوحة لتناسب فتحة الفتحة قبل الواو والفتحة لبدل الكسرة
او الالف حتى فحظ او مع الحركة على ان معاني مع جزء الواحد ونثبت
معناه الكثرة ولم يقل مع جنس التقاء ما ذكر في التثنية فان قيل
اسم التفضيل يجب ثبوت اصل الفعل في المفضل لكن الكثرة في الواحد
قبل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون حقيقيا او على سبيل الجزء
كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الحمار فان الجزء
اي الجزء جزءه ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها
كسرة فحذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله
قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذف الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا
حالة النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت
كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء

منع الخلو بان

التساكنين وان كان الجزء اي الجزء الاسم الذي يريد جمعه مقصورا
اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف
ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يتغير لبدل
الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي
النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وتركت
اي شرط اسم يريد جمعه جمع التصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعه ان كان
ذلك الاسم اسما اي اسما جامدا من غير الوصفية فيه فذكر علم اي
فكونه مذكرا علما بعقلي من حيث مسماه لا من حيث لفظه اما شرط ان
يكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد الموصوف بالذكر العاقل العالم
اشرف من غيره فاعلى الاشرف فان فقد فيه العقل كما العين او انثى كالمرأة
او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا
عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون فلا يقال
لطلحة طلحون وابن كيسان فانه اجاز الطلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحهما وبه خلل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو
والنون اتفاقا لان علم التأنيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمع
بالواو والنون لان المد ونقلب واو افتتح صورة علة التأنيث والمقصور يحذف
ويبقى الفتحة قبلها اذا قلبا ياء شرط ان شرط الاسم الذي يريد جمع جمع المذكر
الصحيح ان لا يكون صفة من الصفات غير علم كالعالم والعاقل والمفعول فمذكر يعقل اي

للاشرف

شروط

بقاء مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة
توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذف تاء التأنيث
التي قياسها ان لا يحذف عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان
في خصيصا والسماع خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما
على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد
من الخصيص والالبين لما اشتد اتصالهما بالاخرى
بحيث لا يمكن الانتفاع بأحدهما وحدهما صارتا بمنزلة مفردة وتاء
التأنيث لا تقع في حشوه وقيل خصيص والى ستعلمان
وهما لغتان في خصية والبة وان كانتا اقل استعمالا
منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه
بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف التأنيث
اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة
فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم
دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في حصر
ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحرف هي مادة لمفردة
الذي هو الاسم الدال على احاد واحد من تلك الاحاد
حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة
اما بزيادة او بنقصان او باختلاف في الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق

بجمع الجمع

بقوله معقودة او بقوله دل بها على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف
مستقر حال من الحروف دخل فيه قوله بتغير تا جمعا الى تمة لان الواو
والنون فيه الاسم من تمامه كذا الالف التاء فتغير الكلمة
بحسب الزيادات الصيغة الجمعية وقوله ماذى طاعا وجنس
يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر وتخيل فانها وان لم تدل
عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر
وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله معقودة بحرف سوى ما خرجت
اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فهو معقودة
فاذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحرف سواه وكذلك بقوله
بحرف سواه خرجت اسماء الجموع والعدد فهو تمرة تمرات كقاع وقاعة
وبين واحده التاء وتخرج كما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح والا
اسم جنس والتاء اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما جاءان من جنس الجمع
والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا
بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة هو اسم جنس
قيل لذلك يجب الاشتغال بالوضع على ما لا يخرج كون الكلم اسم جمع
ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجمع
التي فيها العاد من تركيبها جمع كلى مثل باز وبزك وقال الفراء وكذا
اسماء الاجناس كتمر وتمرة وخل وخلة واما اسم جنس لا جمع له
من لفظه فجمل وغنم فليس بجمع بالاتفاق وهو فلك جمع الجمع والواحد فيه

لا يخرج

تمر

شرط خامس الاول كونه مذكرا بعقل كالذكر والشرط الثاني ان لا يكون
ذكر الاسلم الكاش صفة افعل فعلاء اي مذكر مستوفي صيغة الصفة
الكاش ذكر الاسلم ما كاش للمؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل
والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء بفرق بينه وبين افعل
التفضيل كافضل وهو يعكس لان صيغة الصفة في افعل التفضيل
كما دل على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان
فعلى اي مذكر تبوستق تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان
والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه يقال فيه سكران للمذكر
بينه وبين فعلى وفعلان كذا مانون لا يعكس لان فعلى فعلان اصل
الفرق بين المذكر والمؤنث لا تفيه بالتاء وعدم الشرط الرابع ان لا يكون
الاسم المذكر مذكرا استوى فيه اي في هذه الصفة والمذكر يساوي الوصف
مع المؤنث مثل صبور وصبور يقال رجل صبور وصبور وامرأة صبور وصبور
فلا يجمع بالواو والنون للابهام والتاء فانه لم يختص المذكر والمؤنث
بالحسن بان يجمعا خصوصا صاحبه اهل الشان ان يجمع جمعا سالما بان مثل
جمع في صفة والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا انقلبت تاء
التانيث على علامة كراهة اجتماع صفتين مع المذكر وتاء التانيث ولو حذف التاء
لزم اللبس ويحذف لانه اي نون الجمع بالاضافة كما في التثنية وقد سبق
تحسين بكرات بين جمع سلامة بتمامها وارضين بفتح الراء وفي جاء سكانها جمع
اذن مكسورة لان حكم بنية هذا الاستثناء الذي كسر العقل وعدم كونها علما

او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية وجعلها
من الشذوذ متمسكا بين وانما ذا بقي بعدها على الشذوذ ومنها ارضين فانه
فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع الى المؤنث الى الجمع الصحيح المؤنث ملحق
اي جمع الجمع اي الجمع ذو الالف والتاء شرط الى الجمع الصحيح المؤنث
ان كان مجموعه وصفه واي ذلك المفرد مذكر فان يكون مذكرا اي مذكر
ذلك المفرد وجمع الواحد المؤنث لسلامة مزيد الجمع على الاصل وان لم يكن له
اي لمجموعه مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي شرط صحيح جمعه بالواو والنون
بجمعه من تاء التانيث كحائض فانه يقال فيه جمع حائضة حائضات وقيل جمع
جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس الا عطف على قوله فان كان صفة
اي ان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جاز جمعه مطلقا اي من غير اعتبار
الشرط مثل طلحة وزينب فانه يجمع طلحة وزينب في الشرح الرضي ان هذا الاطلاق
ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة التي تاء مقدرة كالشمس والحمى فانها
التي تاء تاء حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو وقفا على السماع
كالسنوات الكائنة ذلك فيها هذا الثالثة ليس بحقيقي لانها
العلامة التي تغير اي تغير بناء واحده من حيث نفوذ اوزانه الداخلة
فيه كالمسار المسار فلا ينتقض بجمع الثلاثة بتغير بناء واحده بجمع الحروف
التي حركة الزينة والفرق المسار من تغيير يكون كحصول الحركة فلا ينتقض
الفرق بمثل مصطفون فان تغيير الواحد فيه لزم بعد حصول الحركة واما التغير
المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو من كان يكون من حيث ذات الواحد من حيث

الامور

الامور الخارجية اقترانية كالاب عليه بالابانة للصفة فيه تزيد تغيرا
سواء كان ذلك التغير حقيقيا كخارج الرأس او اعتباريا كالانفلاك
كالمفرد جمع الفلك وهو مطلق على ثلثة وعشرة وتسعة الا فعال ان يكون
على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال جمع يكون على وزن افعال
كافراس جمع فرس على ما هو القياس في الباقي وافعلة كاكمة
جمع عمامة وفعلة كفتية جمع غلام والجمع الصحيح مذكر كالمسلمين مؤنثا
كالمسلمات وخرج الرض ان الظاهر انها اي جمع الثلاثة مطلق الجمع من
نظر الى الصفة الكثيرة فصلى لها عدد ذلك المذكور من الاوزان والجمع
الصحيح جمع قلة في الغرة الى الثلاثة وقد يستعار جمعا
للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى وهم في الغرفات آمنون
الحديث لغة مثل مغاني سواء واحد عنه كالغرب والمغني اولم يعد
كالقول الفعل الجاري على الفعل والاخبار به على الفعل ان يقع بعد
اشتقاق الفعل مثل ناكر الله وبانا لزيد عدد مثل طلعت بوسيا
وجلسة جلسة مثل القادرية والعالمية ومثل ويلا لزيد والظاهر ان يقع
الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخران فهو لا مطلقا وهو اي
المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي وبرنق عدده الا اثنين وثلاثين
بلبا كالاثنين ذهب الفرق في اي بزالثلاثي المجرد ثلاثي المزيد
والرباعي المجرد والمزيد قياس على قياسي كالمنقول كل ما كان ثانيه على افعل
فمصدره على افعال وكل ما كان ثانيه على استفعل فمصدره على استفعال

جمع جمع

مصدر

قوله والمراد بجريانه على الفعل اي بجريان اسم الحدث
على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنة
للفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها فان
معناه جعل موصوفها صاحبها اي ذا حال
او موصولا او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح
مشهور في علم العربية فلا غرابة في التعريف
عصام

مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الا جوز ذلك ما علمته في علم التصريف

ويعمل عمل المصدر بالقطع على فعله المشتق حال كونه ماضيا نحو اعجبني
ضربك عمرا امس وحال كونه حالا اي غير ماض مستقبلا او حالا نحو اعجبني ضربك
عمرا وخالدا غدا او الان وذلك لفعل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا لما عتبر
الشبه فلهذا لم يشترط فيه اتحاد الزمان كما سيأتي الفاعل والمفعول اذا لم يكن
مفعولا مطلقا يعني عمل فعله بالقطع مشروطا بان لا يكون مفعولا مطلقا
فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم عمله لما ذكر المصدر عليه
لكونه تقدير الفعل من ان ويشبه فانه جوز ان لا يتوسط عليه فلا يقال اعجبني
عمرو اضرب زيدا ولا يجوز ان يعمل فيما يكون الظرف معمول ما لم يتم فاعله لانه
لو اخر قبله لاخر عن المعنى والجمع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع الشبهين
والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل لما كان تشبيه الفعل وتعمله راجعين
في الحقيقة الى الفاعل كذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم
فيها المحذور على المصدر فان له فيه تشبيه وجها ولا شبهة ان الافكار
فيه يستلزم الاستنارة اذا كان ارزا لم يكن مضرا فيه بل مضرا طلقا فلا حاجة
الى اعتبار قيد الاستنارة على حدة ليخرج مثل خرق زيد اخاه ولا يلزم ذكر
الفاعل لما ذكر الى المصدر لا نظر الى المصدر والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل
او المفعول كما في المصدر لا نظر الى ال

كلا وان الآن الاستقبال والنفي للفعل او لدخولها اسمه للفعل نحو قائم زيد
وقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اي اسم الفاعل المتعدي
للمفعول اي زمان الحال بالاستحقاق او في الاستمرار او يريد ذكر مفعوله وجب
الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله نحو اي اضافة معنوية لفوات شرط
الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب
الاضافة فيقول عند سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون
منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة منفصلة لانها
عنده من قبيل اضافة الصفة المشبهة او تمييزا كالكسائي قوله وكلهم بالوسط
زراعة بالوسط وقد مر الجواب فان كان اي اسم الفاعل معمولا لاسم غير الصفة
اسم الفاعل اي الفعل بتقدير اي ملتبسا به بفعل بتقدير اي اسم الفاعل فجر زيد
معطي عمرو درهما امس فجر مفعول به منصوب باعطى المقدر فانه قائم مقام معطي
عمرو فيقول ما اعطاه وضمير درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصول على
اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب اباه زيدا امس
كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لان فعل المضمر بعد ان من صيغة
الفعل الصيغة الاسم لكراهتهم دخول اللام عليه وما وضع منادى اسم الفاعل يتغير
صيغته الى الجمع بحيث يخرج عن كونه اسم الفاعل الى المبالغة والنعت المشتق منه كضراب
وضروب وضرب يعني كثير الضرب وعليم يعني كثير العلم وحذر يعني كثير الحذر مثله
اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغة
المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان مثل اسم

الفاعل

الفاعل اذا كانت للمبالغة مثل اي مثل اسم الفاعل العامل الذي يكون للمبالغة نحو زيد
ضرابا عمرا والآن او غدا او مررت بزيد ضرابا عمرا الآن او غدا
لو امن ما فيه من معنى المبالغة بان يناسب مافات من المشابهة اللفظية
والمعنى من الاسم الفاعل مما وضع عند المبالغة كزيد المعطي والمكرم
مثل اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشرط له ما شرط في عمل
الصيغة المفردة من حيث ذاتا بالمعاني على معنى الغيبة والجمع نحو قول الزبرقان
ضاربان عمرا والآن او غدا والزيدان الضاربان وازدوجت الفاكهون
عمرا الآن او غدا او امس فجر حذف النون الى نون التثنية والجمع
مع العلم بعمله بنصبه على المفعولية بحذف ما اذا كان مضافا فان حذفها
واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها لوجود قرينة
الزيدان لقصد التخفيف لطول الصفة بقرينة من قوله المقيمي الصلوة ونصب
الصفة على المفعولية واما تقدير الكسر فقوله لذا يقول الغدات المنتصف فما
ضعيف لان اسم الفاعل يقع صلة اللام والقراءة بجر الاقصى وعلى اسم المفعول
ما اشتق من فعل الحادث مفرد عالم وقع عليه اي نزل ما من حيث وقوع
الفعل عليه فمضروب يعني نزلت ما وقع عليه الضرب واعتبار اقامة من مقام فاعله
فاسم الفاعل فيقول ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر فقوله من
وقع عليه يخرج عن الحد وهو اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا
سواء صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الحدوث وقيد بالزيادة
على الغير فذلك الفعل والمفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغة من الثلاثي

المجرد على وزن مفعول كمضروب من ضرب اي من ضرب الثلاثي المجرد وعلى صيغة
اسم الفاعل فتح ما قبل الآخر نحو الفتحة كمضروب المفعول كسر ما قبل الآخر
اي شبه وحالة العمل في الواقع والاستقبال اي في غير الواقع على حد الزمان
والاعتماد على صاحبه الجر وما لم يسم فاعله اي مثل ما لم يسم فاعله وحاله اذا كان
مقرونا باللام بل يعني لذلك الصفة ظهور في ما يقوم مقام الفاعل والحال ما كان
مفعولا آخر يعني على نائبه يجوز ان يعمل عمل اسم الفاعل الآن او غدا او المفعول على اسم
درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها مشتق
وفرع وتذكر وتؤنث ما مشتق من فعل لازم احترز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين
لمن قام بي قائم على غير الثبوت لا على الحدوث احترز عن نحو قائم وذاهب
مما اشتق من فعل لازم لمن قام به الثبوت لا على الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة والاولى
اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر
العين بعد نقله الى رحم بضمها فالحاصل ان رحيم الآن رحم بضم العين الى ان صار
ارحم طبيعة ولكن من عصار الكرم طبيعة والمراد كونه بمعنى الثبوت انه يكون
بحسب الوضع فيخرج عنه نحو صارم وطالع لانه بحسب الاصل الوضع للحدوث
وعلى هذا الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة
اخص من اعم اي اخص من الصيغة اسم الفاعل والصيغة العامل الذي هو مبدأ ان
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فعلا جيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا
على حد السلم اي الكلمة على قدره بحيث لا تجاوزه فاطرف منصوب على انه حال
من المستكن في قطعا نعت او صفة المصدر محذوف اي قطعا نعت قطعا قدر على حد
قطع

مخالفتها لصيغة اسم الفاعل على الاتباع اي مخالفة لصيغة اسم المفعول الفعولية
اختصاص بها باسم الفاعل لكونها مشبهة به لكون عملها لمشابهتها اياه فاذكر
كحسن وصعب وشديد وعلى عمل فعله اي على عمل فعله اي من غير اشتراط زمان فعلها
بمعنى الثبوت فلا يعني لا اشتراط فيها واما تفسير الاعتماد فيقتضي الاتفاق والاعتماد
على المرسوم لا يناسب فيها لان اللام الزائدة عليها ليست مصونة في الاتفاق وتقسيم
مسائلها اي مسائل صفة مشبهة حكم لكل وتسمى مثل قسم مسئلة يسئل
عن ذكره بحيث منه ان الصفة مثلث ملاكها اي مجرد فيقتضي على الكلي التقديرين
سواء لما اضافة او بقلبها بالام مجردة عنها اي عن اللام الاضافة فيقسم
ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة
عن كلها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوبة ومجرور
اي فعل هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاثنين
الثلاثة المعمول من حيث الاعراب والاقسام الستة الحاصلة من قبيل فاذرع فالمعمول على الثلاثة
اي فاعلية الصفة والمفعول به والتشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول به المعمول
المرفوع على التقديرين فيجعل معمول الصفة تمييزا فالمعمول النكرة هذا على الضربين
وقال الكوفيون بعد على التغيير في الجمع الاسم مجرورين بتعريف الاسم المجرور قال بعض
النحاة على التشبيه بالمفعول به فالجمع الثاني اي الاول التفصيل والمعمول المعمول
على الاضافة اي اضافة الصفة اليه تفصيلا اي تفصيل هذه الاقسام في ثلثة
جزئية فواحد حسن وجهه سنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او بالمفعولية بالنقل
او بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة هذه التركيب تنشئ الاثنين مثلا من الاضافة

للمغفورة وذكر بالنص مع الاقسام لمشاركتها معمول الصفة فيما ذكر
وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه اثنا عشر حسن الوجه بالوجه المذكور وحسن وجهه
عطف على حسن الوجه بان يقدر بالوجه المذكور اثنا عشر للحسن وجهه وقال اللام
على الصفة ومن وجهه الى الاية وقيد بالمشبهة بالمفعول او بحسن بلا فاصلة وقال
الاسلوب بتركيب الكاف اشارة الى ان تشبيه حسن الصفة المشبهة لان
الاشتراك بين الكاف للصفة المجردة عن اللام وبين الصفة باللام لحسن الوجه
بالوجه الثانية الحسن وجهه يقع بهذا الوجه واما قدم الصفة بالكاف واللام في
اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة كان سهو الاول وجود في الناسخ
وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان فيها وجوه
منها تختلف بتشبيه بسائر الاقسام بخلاف اقسام الصفة باللام فان قسمان منها
منع كما في الاثنان منها ان من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المضاف الى غير المعرف بواسطة او بغير واسطة مثل
الحسن وجهه والحسن وجهه فلا تعدم افادة الاضافة خفة لان الخفة في الصفة
المشبهة انما تكون في التنوين السنون لحسن وجهه بالاضافة او في حرف من الحروف
من فاعل الصفة او مما يضاف اليه الفاعل او استتاره في الصفة مثل الحسن وجهه
الغلام او خفة فيها اصلا ولا خفة فيه باحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام
مضافا الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجهه او وجهه فلا لان الحسن الوجه
وان افادت الخفة بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنها لم يجوز وجها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة

تشبه بمثل المعهود من الاضافة واختلفت صورة الصفة فيما يجوز من
اللام مضافة الى معمولها المضاف الى غير المعرف مثل حسن وجهه سيبويه والجمهور يجوز
يجوز فيما يجيء صورة الشرط الكوفيون يجوز فيما يجيء في التسوية وجه
الاستنباط انهم اقاموا بكون الاضافة لفظية التخفيف فيتحقق الحال ان يسلم
الاصل بل عند وقبح ان يقتصر على ان التخفيف بان اعني حذف
التنوين للاعتراض لا يظهر لها في الكلام وهو حذف الفرع الاستغناء منه
بما اعتكن في الصفة والذي احاط الى قبح النظر الى حصول شيئين التخفيف
في اللفظ وهو حذف التنوين السابق من الاقسام الثلاثة عشر التي صحت منها
اقسام الصفة المذكورة وصحيح عند قسمها ما كان فيه خفة واحدة منها اي تلك
الواحدة في الصفة وهو بسبعة اقسام الحسن الوجه بحذف المعمول الحسن الوجه بجره
والحسن وجهها وحسن وجهها وحسن وجهه وجهه واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه
برفعه فيهما وهما قسمان والجمع بينهما احسن لان الضمير فيه بعد الحاجة من غير
زيادة والانفصال وما كان فيه خفيتان من هذه احدهما في الصفة والاخرى في المعمول
مثل حسن وجهه والحسن بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه
وجواز الحسن لاشتماله على غير زائد على الحاجة وما لا خفة فيه بواحد منها وهو اربعة
اقسام الحسن الوجه حسن وجهه وحسن وجهه والحسن وجهه برفعهما قبيح لعدم الرابطة
بالحرف لفظا وما كان وجود الضمير في الصفة بمنزلة ظهوره في المعمول
احتيج الى كلمة بظهوره بوجوده وعدمه فقال ومن نعت معمول الصفة بها
فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها فاعلها فلا كان فيها ضمير لا يقع في الفاعل
فوزان

فهي اي تلك الصفة كالفعل في كان الفعل لا يثنى ولا يجمع تثنية فاعلها لفظ
وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع تثنية معمولها جمعه الا اذا ارتفع
معمول الصفة بها مثل حسنة بجرة فيها ضمير الحرف ليكون فاعلا لها فتثنى
اي تلك الصفة بتثنية الحرف فتقول هذه حسنة وجه الحسنة وجهاها وتثنى
اي الصفة اذا كان الحرف تثنية مثل الزيدان حسناه وجه حسناه وجهاها
وتجمع اي الصفة اذا كان الحرف جمعا مثل الزيدون حسنوه وجه حسنوه وجهاها
واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي والمفعول
واسم المفعول الغير المتعدي اجريا مجرى الاسماء المشتقة من الفعل المتعدي الى مفعول
واحد فاذا بني اسم المفعول منه فيقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فيرتفع غير متعدي الى
مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي في جميع ما ذكر من الاقسام الثلاثة عشر
فيرتفع الفاعل والمفعول باسم فاعلها ومفعولها وبصفاتها وبصفات الاسماء فقوله
قائم الاب حروف الاب برفعه ونصبه وجره واذا كانا منعوتين لا يجوز
اضافتهما اليهما ولا نصبهما الا بغير الانتساب بالمعنى فاذا قلت مثلا زيد
صارب اباه زيد معطي ابا يعلم ان بابه في المثال الاول مفعول الضارب وفي الثاني
نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثالث زيد مفعول ثاني لمعطي او مفعول الاول يتم
مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول الاول والمفعول الثاني وحذف ذلك اي مثل
الصفة المشبهة المنسوب تقول فيه قيل الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل
ما اشتق اي اسم اشتق من فعل ثلاثي مجرد لغرض قائم به الفعل او وقع عليه الفعل
والتعميم لقصد شمول قيل اسم التفضيل انه ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول ولا

والاولى لمخالفة الوضع الطبيعي بل افضل الناس فان الافضل يشتق
من ثلاثي مجرد وليس لمن الاولى وهو من الفضل فان قصد مزيد الخير الثلاثي
المجرد بان يراد ان يقال على ان الخير زيادة فيه على غيره فهو اخير الى الخير
الثلاثي المجرد ما شذ فهو مثل اشد من اخير جاء شاذا للتلازم في المزية فيما
مثال يلون وعين مثل الابيض حيث قيل ابيض الابيض بالتلازم لا يزيد فيه اجهل
دابلد ولكن يرد انه يتم على هذا التعريف اشتقاق اجهل على التفضيل
فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والبلوغ وتفهم حكم البلدة فهو فرع فيه
اجهل من ابن جنية والجواب بان الاول الجهل ما يتبع من ثمرة البلادة فهو لفظ
كالحلم من ابن جنية من تعلق ثمرة ومظاهر حيث يطرح عنه فهو ثمرة
طويلا يتمثل عن ذلك فعال الجوهري بالنفس الا الفضل وتعلقه ذات ابدا فهو
بغلاظة فلما اجهل فان اقوى انسانا في زمانه فيه شاذ من جهل ابن جنية
فانه يتعلق جوازا اشتقاق اجهل من جهل لا يكون بهذا الظهور فيما
وان يكون اشتقاق اجهل والعدل يكون انا جهل وبلادة ظاهرة على
سبيل الشذوذ الا يقول ذلك على ان الشارح الرضي عنه الجهل من سبيل البلدة
فلا ينبغي ان يقال من الاولى ان والجواب الظاهرة فان الباطنة يبنى منه
افعل التفضيل في فلان ابلد من فلان اجهل وقياسا في الفعل الواقع في
اسم المفعول اشتقاقه للمفعول لا للمفعول بناء لو اشتق لكان منها قياسا
مطردا لكن الاتيان فاقصر اعلى الانزف فهو جاء الوجوب على خلاف القياس
فهو واضح قليلة مثل اعز من بهو شذ مهذور بالاسم من جواشذ ملوية

ع

وعلى هذا قياس اشتقاق فهو واوف ويستعمل بما اسم التفضيل على اثنين
او جمع واستعماله بالاضافة او من اللام على سبيل الاضافة الحقيقي فلا بد
من واحد منهما وان صح تفضيل شيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي
هو المفضل عليه وذكره من الاضافة او اسم اللام فتعلم المذكور فاما لا يشار
باللام الى من يقابل المفضل عليه كذكر قبيل لفظا وعلى كلا الطلب شخص
افضل من زيد فلا غيره الافضل الى الشخص الذي علمنا انه افضل من زيد هذا
لا يكون اسم التفضيل الا لعهد فيجب استعمال المضاف الى ذكره لفضل
الناس الى من ذكره الفضل من غيره واسم فالمراد اسم ذكره الافضل فلا يجوز الجمع
بين اثنين مستلزم زيد الافضل من عمرو والاكثر ذكر اللام من لغو اذا قوله
وانت بالاكثر منهم حيث وانا الهوة الكاذبة فعل من فيه بيت تحصيله بالتعريف
اي انت من بينهم بالاكثر حيث لا يجوز تعلقه عن الفعل اصله لفوات الغرض فيجوز
افضل الان بهم المفضل عليه مثل ثلاثة اكبر وجوزان يقال في مثله ان الجر فهو
المضاف اليه باستاذ استوى الاضافي اكبر الى شيء واثنين الجور اي
اكبر من الاثنين فاذا اضيف الى اسم التفضيل على معنى احدهما الاكثر
ان تعتبر الزيادة في احدهما زيادة فرعه المقصودة به على من اضيف اليه
اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه بشرط تحقق فرعه من بعضهم والا يلزم تفضيل
الشيء على نفسه اما كان هذا الاشتقاق الكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء على
غيره فلا بد ذكر المفضل عليه شرط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم والا فيفهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان فاجاء عنهم بحسب الارادة

ع

اسم التفضيل المضاف ربما اقترن بتعدد زيادة مطلقة والتعلم المقرونة باللام ضم
فلا بد فيها من الاطلاق اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعد هذا اسم التفضيل الذي
استعمل من مجرد الخبر اي الخبر المفرد المذكر لكن بهم الحق اذا الثنية
والجمع الثابت المختصة بالاخبار ما هو في حكم الوسط اما اشتراط عن التفضيل
كونه اسم تفضيل وبين الجمع وكذا ما الكلمة والا يعمل اسم التفضيل في اسم
ظهر الرفع بان الاية بقرينة الاستثناء اذ ناقض الظهر بين المفرغ بالشرط
لان العمل فيه ضعيفة بالنظر الى فرعه الفتح فلا يجتمع الاداة العامل والا فاخص
بالمفرغ لان الاية الاسباب الفعول سواء كان ظاهرا مجرورا عن ان جدوده بالوجوه
فاعمل على الفعل الفاسق الفاسق من يفسق عن سبيله اي اعلم من
وجه جميع من يضل اما الظرف الحال التقدير فيعمل فيها العمل بالشرط لان
الظرف الحال كغيرها اجاز نحو الفعل نحو زيد احسن منك اليوم اكبا والجمع بينه
ما يجوز عيسى العمل الفعل نحو فلان شاذ فالعمل الرفع بالفاعلية لان العمل
بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بخلاف زيادة
لعمل عمل الفعل لانه كان ظاهرا الاصل فيه هو استعمال الشيء لا يتجاوز الا بالاثبات
به مشابهة عن اسم الفاعل فيعمل لمشابهته اياه لا اذا كان اسم التفضيل
صفة اي مضافا بها الفعل الشيء تعتبر عليه بان يقع فعلا الجر عنه
او حالا وهو على الصفة لبيت مشترك بين ذلك الشيء الذي اعتد عليه

قوله مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره على الاول والعجز عنه فهو ما رايت
زيدا احسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه امس فيصح ان يطلق المشبه الا بغيره
غيره في قوله باغيا غيره بغيره الاول بل يتقيد بغيره تقييد السابق بالاول عصام

لان المفهوم من استعمال هذا الذي تفضيل موصوفه مشاركة غيره في المعنى العام
فيعمل زيد افضل الناس اي من شاركه في هذا النوع فلا يجوز هذا الموصوف ولكن
يوسف احسن اخوته فهو وجه شبه من الاخوة باضافته اليه الثانية ان يقصد
زيادة مطلقة اي ثابتة معينة بلا زيادة مقدرة مطلقة غير معينة فان يكون الاضافة
اليه وحينئذ اسم التفضيل الا ما اضيف اليه للتوضيح اي توضيح اسم التفضيل
فيخصه كما في سائر الصفات نحو صارع عمرو من القوم مما لا تفضيل
فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه يجوز بحسب المعنى ان تضيفه الجماعة بهم داخل
فيهم كونه بينها والسلام افضل قريش اي افضل الناس من بني قريش
وان تضيفه الجماعة من حيث ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان
يوسف خارج عن جملة اخوته لان يوسف ان يضيفه الى عمرو بن العلم
تلميذه وهو شخص مستقل اذا كان شاذا مسكونه ويجوز رفع الاول من بني
اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد الزيادة على من يضيف اليه الافراد اي افراد
اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او جمعا وكذا المذكر وان كان موصوفه مؤنثا
نحو زيد والزيدان والزيدون او هذا الهندان او الهندات افضل الكامل وهذا
لانه يشاكل الفعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير فكون التفضيل عليه
مذكرا وهو المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لان هو اي اسم التفضيل مفرد وخبر ان افضل الناس والزيدون
افضلوهم وهذا فضل المذكر الهند افضلهما هن والهند افضلهن
لخبر انه لا يخلو اللام فيكون معرفة او النوع الثاني من نوع

الاسم التفضيل المضاف ربما اقترن بتعدد زيادة مطلقة والتعلم المقرونة باللام ضم
فلا بد فيها من الاطلاق اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعد هذا اسم التفضيل الذي
استعمل من مجرد الخبر اي الخبر المفرد المذكر لكن بهم الحق اذا الثنية
والجمع الثابت المختصة بالاخبار ما هو في حكم الوسط اما اشتراط عن التفضيل
كونه اسم تفضيل وبين الجمع وكذا ما الكلمة والا يعمل اسم التفضيل في اسم
ظهر الرفع بان الاية بقرينة الاستثناء اذ ناقض الظهر بين المفرغ بالشرط
لان العمل فيه ضعيفة بالنظر الى فرعه الفتح فلا يجتمع الاداة العامل والا فاخص
بالمفرغ لان الاية الاسباب الفعول سواء كان ظاهرا مجرورا عن ان جدوده بالوجوه
فاعمل على الفعل الفاسق الفاسق من يفسق عن سبيله اي اعلم من
وجه جميع من يضل اما الظرف الحال التقدير فيعمل فيها العمل بالشرط لان
الظرف الحال كغيرها اجاز نحو الفعل نحو زيد احسن منك اليوم اكبا والجمع بينه
ما يجوز عيسى العمل الفعل نحو فلان شاذ فالعمل الرفع بالفاعلية لان العمل
بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بخلاف زيادة
لعمل عمل الفعل لانه كان ظاهرا الاصل فيه هو استعمال الشيء لا يتجاوز الا بالاثبات
به مشابهة عن اسم الفاعل فيعمل لمشابهته اياه لا اذا كان اسم التفضيل
صفة اي مضافا بها الفعل الشيء تعتبر عليه بان يقع فعلا الجر عنه
او حالا وهو على الصفة لبيت مشترك بين ذلك الشيء الذي اعتد عليه

قوله مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره على الاول والعجز عنه فهو ما رايت
زيدا احسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه امس فيصح ان يطلق المشبه الا بغيره
غيره في قوله باغيا غيره بغيره الاول بل يتقيد بغيره تقييد السابق بالاول عصام

وبين غيره وتفضيل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء
الذي اعتبر اولا لا لانه اي نفس ذلك المسبب بل باعتبار غيره اي باعتبار
تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني
مفضلا عليه مثلا خبر بعد خبر لكان وحال عن اسم اسم تفضيل مصدر مجرور
اي تفضيلا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد فالرجل
هو الشيء الذي يثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين
الرجلين بان عين زيد تفضل باعتبار عين الرجل تفضيلا عليه باعتبار عين زيد لانا
اشترطنا ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء في المعنى لسببه ليصل الى صاحب بعده
ويحصل له ظهور تفضيل ذلك الصاحب حتى يشتهر فيه فالصفة المشبهة اذا دون
منها ما من زيد اسم الى آخره يجوز ظهوره سواء كان من تعلق الموصوف
او لم يكن مثل زيد صاحب عمرو وانما اشترطنا ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا
من وجه ومفضلا عليه من وجه بعده فاذا لم يكن مشتركا لم يصح مثل ما رايت رجلا
احسن في الكحل من كحل عين زيد فانا نخلق بالاشتراك الكحل الخاص لفظا لفظا
تارة بعد اخرى تارة بذلك فانا واحد لا نخلقه بالاشتراك والتعلق على الوصل
فاسم التفضيل هو التفاضل بحسب الشيء بين المفضل والمفضل عليه بهذا الوجه
عن المعنى التفضيلي بالنسبة كما سيتضح غاية ما انا اشترطنا ان يكون اسم التفضيل مشتقا
اذ قد يكون منتسبا يكون مثل الفعل وهل علم انا اطلقنا اذ قد يكون مشتقا يجعل
الفعل لانه اي احسن غير هذا المثال يحسن وكذا اكمل اخفى المراد الاجزاء يجعل
ومن العبارة يجعل مثل احسن اي ان يكون احسن مثلا بعد التفضيل يحسن لانه
الحسن

اذا استولى

اذا استولى التفضيل على اسم التفضيل فهو التفضيل الذي هو الزيادة فقيده انه
ليس حسن كحل عين جارية كحل عين زيد فيحقق اصل حسن كحل عين جارية
مفضلا لا زيد المبان بساوه او بان يكون دونه والمساواة يا ما حاصل
المدح فرع المخلة لانه حسن في عين كحل الجارية دون حسنه في عين زيد فيكون
احسن التفضيل يعني حسن ثانيهما ان يحصل احسن فيحصل تسلط التفضيل عليه
عن زيادة فالاول تفضيل الزيادة لا بلا يلزم المدح فيحصل اصل الحسن وتوجه التفضيل الاحسن
حل عينا الاحسن زيد بالمساواة او بكونه دونه والقياس على زيد ولذلك يناسب
المقام فرع المخلة اي ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى
المساواة والزيادة وبالطريقة الاولى لاقتضاء المقام لا يعدل عن تعميم نفي
المساواة والزيادة ايضا لان الزيادة على شيء بلا زيادة مع زيادة فتصح ان تصوره عرفا
نفي المساواة اعطاء فاذا نفي الزيادة ايضا يحصل من جميع ذلك
ان حسن كحل عين جارية احسن حسن كحل عين زيد وذلك كحال الاحسن فان قلت لم
ذهب الى الزيادة والنفي بالنفي مع ان اسم التفضيل في الظاهر ينبغي ان يكون
على خمس مرات جلا افضل ابو من زيد وجاز الحاجة الى الذكر مثلا فما
بان الثاني فان المفضل والمفضل عليه على المثال المذكور يتحدان في المعنى والاصل في اسم
التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بان يرتفع صورة الاتحاد ويضعف
المعنى التفضيلي فاذا زال المعنى زال الحاجة اليه لهيئة زيادة ان يعود حكمه عند الزوال
بخلاف ما رايت رجلا افضل الوجه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
بالذات فلا يضعف معناه التفضيلي فلا زيادة ان يعود حكمه عند الزوال وهو مع جواز عمله

في المظهر ستة انهم نحوا احسن بالجر زيد والكحل بالابتداء فحصل بان احسن ويعني قوله
اي المطلق فيه احسن من حيث ان اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك لقوله
منه في عين جارية حيث يتعلق به الكحل اذ لا يليق من هو لا انه من هو الجنية فهو
اجنبي ومن هو للجنية لا يجوز تعلقه به وبان هو لا من هو الجنية ولا
يخرجه من هذه الاجنبية فما هو عن ليس من شيء لا بتداء الغاية في المبتدأ والخبر فاحل
بالجمع حيث لا ابتداء لاسم التفضيل فيه الا اذا اعتبر الكحل بالغاية فانه
لم يعن اجتماع على هو ليس من حيث ان اسم التفضيل ولو قدر فيه زيد بان عين زيد
على الكحل لم يلزم التفضيل بان احسن هو ليس من حيث ان اسم التفضيل وكان معناه تعجيز
ركيك لكن الاقتصار بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو الى
الكحل في عين زيد لا غير من الكحل وتعجيز الوضع انما لا يساعد تحصيل العبارة المقدرة
الواردة في اداء هذا المقصود والكلام هنا وما قرر شارح الكحل وبين فيه
وما ميز به منه ما وجه بطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان يبين عبارات
التعبير عنه ما يزيد نحو فيما ذكر ان يعبر عنه بعبارة اخصر منه وبالترتيب غير
ترتيبه ليتضمن بعض التعريف بالاشتهار ويسويه ذا اشتهاره في انتهاء هذه
المسئلة ويطلب بعض هذه العبارة فيقال ولكن ان تقول ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل من عين زيد بالفاء من عين زيد تمام شرح في عين زيد والجر
منه بمعنى غير منه والكلية فيه لو رفع خطوط العين من البين الكحل عن زيد لكان
مع ظهور الخ المقصود وعلى الكل تنبيه بالغ على ما طلبان عليه قيل هذا التعيين لان
اصل من كحل عين الخ على حذف مضاف اي الفاء زيد ولكان ذلك لا يكون من قبيل

التعبير

تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعلق الكحل فان قوت على اسم التفضيل ذكر
العين التي كان الكحل فيها متفضلا عليه كما رايت ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلا ذكر عين زيد
مقولا عليه يستغني عن ذكره ثانيا وتقريره ما رايت عينا حالية لعين زيد فاحل
الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او نحو ما رايت عينا كعين زيد فيها الكحل
احسن فيها الكحل غير فيها وعلى هذا يلزم من هذا على المبني وجه ان الكحل في عين زيد حسن
ليس في عين غيره وانما جاءت سائر الصورة وان لم يكن فيها فضل ظاهر فيه
اضعف لا للابتداء لا تأنيث اللام لان من التفضيلية مع مجرورها متعددة فيها
ايضا كما ذكر شارح الا ترى مثل مقصود عالية صفة مصدر محذوف اي علت ما رايت
كعين زيد لطيفة وقولنا بالمرفع الالتباس وانما ترك عند الاتيان بكون بتبديا ما هو
الملة وترك موجود احسن عالية اي ان الملة الحاصلة في ذكره ذلك ما هو عالية
قوة لولاه هو ذكر لا لتخلف عنه ما لا اختصار في المثال المذكور لو لا ان يكون الاتيان
ترتب على الاتباع ولا ترى كما لو الاتباع حال نظم او بالكل يركب الاتباع
واخرج الامام في اية سامر لكان اصله الا ترى اي واقل يركب منه الاتباع
فقدم او بدل الاتباع واستغنى عن ذكر ثانيا الركب اسم جامد الذي لا يجري وهو مخصوص
بركب الابل والثاني من الرب والثالثة من صبي او من هو المكث هو الثاني
وسار بن سرى هو السير الثاني قوله ترى الملة من ذلة العرض من ذلة القلب فعلى
الاول اذا منصوبا كما لو الاتباع حال منه قدم عليه على الثاني ولو يا منصوبا الاول
وكما لو الاتباع منصوبا الثاني على التقديرين حال من ظلم ظرف النتيجة المستفاد

اسم جامد الذي لا يجري

عما ذكر لبعض منه ما سيأتي
لما حول سار بالى الحرى منه ركبا
لان اسم الفاعل لا يجب تأنيث المسند الى الجمع
والاحسن ضعفا بخلاف الاعتصام

من الحال والواو فهو ولا يرى ما تاما اعتبر لفظه او حالته واقل صفة واذا كان الجار في به
متعلق باقل والجر وعائد الى واو باورب فاعل اقل وثالثه صفة واذا والجار في به
غير متعلق باقل بل بركب منصوب على المصدرية ان اتيا ثانية واخوف عطف
على اقل وهو مبني للمفعول اسند الى ضمير واو باورب المفعول واذا اقل ركب سهام بوادي
السباع واخوف منه سلامة وارقه صدر بيت وساريا اي ركبا سارياً منصوب على
والمشتق متمتع اي بوادي اقل واخوف غطاء وقت الاخوف وقت غاية ساريا
يقول اردت بلاد اوي منسوب الى السباع بالكثرة فيها والطالب الى الطارق بوادي
السباع حين غاية الظلام واوبا يكون وقت اركب اقل من توقعهم بوادي
السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في نظر وقت الاخوف وانه
انه سجاد ركبا سارياً بالقبل فيه على الاقتصاد والحاقا واو بعثرت من العبارة
الاولى لعلة ولا يرى واو باقل ركب الوقت سهام بوادي السباع واو بعثرت
بالعبارة الثانية لعلة ولا يرى واو باقل ركب الوقت من وادي السباع
ولما تم القول الكلي الاقسام الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حيث كل
واحد منها وهم يكشف ذلك القدر بل صدر رجاء ثالثا الاسم بتعريفه ظاهرا بعلامة
التعريف ارباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدر رابعا بتعريفه فقال

الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كلمة بل في ذاته اي في نفس ما دل عليه الكلمة
والا لكون الكلمة في نفس الكلمة دلالة على زمن خارجة الاقسام كلمة الاخرى الباء
لاستقلال بالمفهومية ولكن جاء ضمير المفرد وهو يكون المراد يكون المعنى
في نفسه استقلال بالمفهومية فرجع كون المعنى في نفسه كونه في نفس الكلمة المراد

وحده استقلال بالمفهومية لكن ان استقل المطابق نادر كرفع وجه
الحصر راجع الى الحصر الباقي لكلا يخفى على ان الفعل يشتمل على ثلثة معان
احدها الحدث الذي هو معنى المصدر ثانيها الزمان وثالثها النسبة الزمان
ماه لانك ان انت تجد في الماضي حروف هذه الآية لما لحظة ملحوظة فيها فلا يستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة وهي في المعنى الاقتران بالزمان
لعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابق بل المعلوم لا يتحقق
الا في الفعل الفعلي فرجع هذا القيد الى لانه ليس مستقلا بالمفهومية مع صنعه
بالزمنة الثلثة وقد انفهم من لفظ الدلالة على صنعه بعد صنعة للفعل خرج الاسم
عن حد الفعل وخرجنا ومنعا خرج الآلات الافعال الاسم وهما مستوية عن المصادر
اخر فالاسم وهو خلية الافعال المستحق على الزمان يحتمل فيكاد لا تعتبر ان معناها
بحيث الوضع بعد ما رأيت ان افترض باحد الازمنة الثلثة لوجود الاشياء الثلثة
دلالة مقترن بحيث كل وضع ولو ان خلو الاستقرار من تعدد الوضع موجود اصبح
من خواص الفعل وخواص لانها انما يستقل بتركيب المعاني والمطالب والتعليل العقل المحتمل
ويشتق من ذلك لا يتحقق الا في الفعل وخواص الثلث من تركيب لدلالة الاول على
الاستقبال والثاني على الاستقبال البعيد وخواص الجوازم لانها ومنع الثاني
الفعل كلام ولما الطلب بلام الامر والنهي عند الاستهلال لو التعليق الثاني بالفعل
الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل والحق تاما انما ثبت عطف
على خواص لانها حقيق لو حوى ثابت لانها مع ثبت الفاعل ولا يحتمل
الا بارتكاب الفعل استغنى عنها بالتحريك الدلالة على انها ثبتها

ما دل على الفعل
يشمل على ثلثة معان
الحدث والنسبة بالزمان
الحدث والنسبة بالزمان
الحدث والنسبة بالزم

قوله ولم ينفصل بنون الذكر يعني بنون الذكر لكانت واحدة ولا نون جمع المؤنث
لانه اذا اتصل احدهما بالمضارع لا يمكن ان يتصل الآخر لان نون التأكيد لشدة الاتصال بالكلمة
جزء الكلمة فلو دخل الآخر لزم ان يدخل وسط الكلمة ولو دخل على ما لزم قوم
على الاول في حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون
ماقبلها ساكنا لانها نون جمع المؤنث فيقال الخطاب بها الاوآء والياء فرع
وتجب بشارك الاسم فيما جزم بحقيقة بظهور الاسم فالصحيح عند هو عند
النحاة ما لم يكن مجزوما الا جزوا وعلة الجزم عن تمسير ارجع متصل بالفعل فيقول
كان او نون تأكيد مثل يغزوان وتغزوان ولم يغزون تغزون والمؤنث
مثل يغزون وتغزون والمثال المؤنث مثل تغزين فهذه اربعة صيغ جزم في
الواحد الغائب اذا كان المفرد في الموصوفين في الواحد الغائب المؤنث والواحد
المخاطب المذكر والمؤنث فالمثال الواحد وتغزين في المظلم مع جزمه بالفتحة قال الرفع
والفتحة حال النصب لفظا اي حال كون الفتحة والضمة لفظيين والسكون
في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب في المضارع المنصرف لكن الكسر
المرفوع للازم وذلك في خمسة مواضع بالنون مثال الرفع وحذف ما ادى حذف النون
حالتي الجزم والنصب قال النصب فيه تاج الجزم كما انه في الاسماء تاج الجر مثل
يضربان تضربان ويضربون وتضربون ولم يضربا ولن يضربا الخ
والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالتقدير في حال الرفع لان الضمة
الواو والياء ثقيلة تتوارد وهو مثل الفتحة في حال النصب لخفة الفتحة لكون
ولن يرمي للخفة فيان بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم تام يحدث حركة السقط

لان من الثلثة جواز فتحة وذلك على الفعل الا يجعل مصدرا يتعدى الى المصدرية
وهو لا تغزو زيدا فكرك وتجد الواو ولو لا لما لم يكون عطف وتشرب اللبن وتجد
او لا لزمك او تعطيني حتى تأتي الفاء والواو على ما يأتي واعلم ان بعد الا
وحتى عطف الجزم على الاستثناء يجعل هو الكون عطف الجزم وعلى المعنى المفهوم
من ذلك الاستثناء ويكون المعنى في زيدا فكرك يكن عبارة عن كلام يتم بأن
وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معا
اعني تنصب المضارع بعد الواو بان محسن ان يدخل النصب بالفتحة وشرط ان يصرحوا
بنائه النصب بحذف النون وكذلك بان الفتح بعد الحكم اذا لم يكن بمعنى الظن حتى
ان الفتحة من ان المفتوحة لان المخففة بالتحقيق فتناسب الصلة وحكم الثانية تأكيدا
لقرينة الاطلاع على ما سبق لبيت ابي بان الاقرب بعد العلم هو ان الثانية
تحقيقا لعلت ان سيقوم ان يقوم وان التي تفتح بعد الظن فيها الوجهان لان
الظن يحتمل دلالة على غلبة الوقوع بلا لزم ان المخففة اذا كان على التحقيق باعتبار
عدم البيان بلا لزم ان المصدرية تفتح وفي بكلها فيجوز في ان التي بعده الوجهان
ولن مثل لن يرجع ومعناه اي يمنعني لن نرى المستقبل تأكيد الا فهو الا لا
ان يكون عقوبة ولن يرجع الا لا حتى تأذن لي ابي تناقض لان المنفي
التأبيد وحتى تأذن الا انها اذا ان التي تنصب بالمضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على
ما قبلها اي لم يكن ما بعدها اسما لا لا خبرا لانها انما الاعتماد ما بعدها على ما قبلها لا يتعجب
لانها لصغرها لا تعتمد ان تنوين فيما اعتمد على ما قبلها انصار كاية سبعة اي كما لا يجوز عطف
على ما بعد ان تنصب بالمضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها او دخلت الفعل لا يجوز

بسبعة لا تكونوا جوابا وجزاء وحالا يكون الا في الاستفهام فالجواب والنظير
نحو انا اذن اكرمك لمن يزورك اذن اكرمك لمن يزورك اذن اكرمك لمن يزورك
لكونك لمن يزورك انا اذن اكرمك لمن يزورك حتى قولك لمن يزورك
اذن مذهبه مثل مثال لا يجعل الا الاستفهام فحولا ان مبتدأ وقوله اذا لم
يعتبر لفظ الاستفهام لفظا ومعنا لا يتأتى قوله مثل ان مذهبه جزء المبتدأ
فتبين ان هذا الشارح طريقة تبنا اخوانا الا انه قال ان تنصب المضارع
شرط ظاهر لان انا اليها فيما بين المبتدأ والخبر وهذا وضعنا ان اذن مبدأ الوجود
والفاء والواو حاجزين النصب بالمضارع ضعف الاعتبار بالعطف لاستقلال
المعطوف لانه يجوز الرفع باعتبار الاعطاف بالعطف وان ضعف وفي التي تنصب بالمضارع
انما اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها بالنسبة الى اسلام
لدخول الجنة الثاني الذي ذكره وحتى التي تنصب بالمضارع بعد ما تعتبر بان اذا كان
اي المضارع مستقبلا بالنظر الى الجملة او بالنظر الى زمان التكلم ما يقع حالا لا بعدها
او مستقبلا بعد كما بان حال وحتى تنصب بالنصب بالنظر الى الاستقبال والغاية نحو اسلمت حتى
ادخل الجنة انما الحتى تنصب لكن الاستقبال المضارع بالنظر الى الجملة او بالنظر الى زمان
التكلم الجزء كنت سرت حتى ادخل البلد انما الحتى بمعنى كي لدلالة الاستقبال المضارع
بالنظر الى الجملة واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا
واما حتى بمعنى التعليل انما الحتى بمعنى لدلالة الاستقبال ما بعدها الحتى كان اذا
بالفعل المعلل الذي دخلت حتى الحال يعني زمان الحال لتحقق اي بطريق
التحقيق بان يكون اي زمان التكلم بعينه بحيث يقال او حكاية اي بطريق الحكاية

وكي علة منه او جاء ان يكون اسما مختصا من كيف والنافي
ان يكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وحتى الداخلة عليها المستقبلة
في قولهم في السؤال الرد العلة كيف بمعنى لم وعلى المصدرية وقيل عليه
ما الكافة وعلى المصدرية مضمرة وان كانت ان يكون بمنزلة ان
المصدرية معنى وعملا وذلك في نحو اكسلنا سويته محنة
حلول ان محلها وانما لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف
تعليل ومن ذلك قولك حيث شئت كيف شئت اذا قدرت اللام
قبلها كان لم تقدر فهي تعليلية جارة فيجب حينئذ اضمار ان
بعدها معنى المغني

كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فان دخول البلد غير مقيد بالامس لكن الحكاية
الحال الماضية كما تقول كنت مريضا امس حتى اعود فان عود المريض غير مقيد بالامس لكن الحكاية
في زمان التكلم على الكنت مريضا وكان يعود حتى في هذه العبارة وكذلك الحكاية
على كان يعود حكاية بعض زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذا لم يكن مع تقدير ان
لانها على الاستقبال كانت تابعة حتى عند من الارادة وحتى فانه لا ارادة ولا حكاية
وحتى مرفوعة ابتداء ان يبدو بها كلام مستأنف لان تقدير بعدها مبتدأ يكون
المفعول خبره ليكون حتى داخلا على اسم كما قولهم سرت حتى اراه مرض ان يكون
والجازم يجعل بسببه اي يكون مثله سببا لا يعمل الا فيه المعنوي في الكلمات
الافعال الفعلية مثل حتى فان حتى لا يرجع الا ان مثال الامر الحالي المحقق فانه
قصده الرفاه في زمان التكلم من غير ان يكون من اجل هذه الامر اي كون حتى مرفوعة
الحال اخوانه اذا وجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الذي قبل
رفع ما بعد حتى فقولك سرت حتى ادخلها فدخلها وقت حصول كان الناقصة في هذا
القول ان يجعل كان فيها ناقصة لانه لا يمكن ان يجعل كان التامة لانه لا يمكن
على قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى واسع الرفع نظرا الى ان حتى فوقك
اسرت حتى عليها لا تتم يكون بعد اخر اسنادا تاما مثل ما تقول وما قبلها
ما بعد ام هو مشكوك فيه وجود حتى استئنافا فيلزم الحكم بوقوع المسبب
في وقوع السبب هو حاد وجاز في وقت حصول كان ان انه كان سيرى حتى
ادخلها فكان عنده بنت سيرى فانا ادخلها الان وانت في وقت حاز ان ام ساعتي
يدخلها فالرفع لان التقدير الان ام محقق وان كنت تاما وحتى فيقول الفعل الذي يجوز

ان يكون السبب متحقق الحصول فقولهم اسلم حتى يدخل الجنة يجوز جاز على جانب الجنة
اي كان سيرى حتى ادخلها العدم صلاحية تقييده بتوقف الفاء كالمعلق
وفي بعض النسخ مكرر وجاز فكان سيرى حتى ادخلها في التامة اي جاز
الرفع في هذا التركيب فقد صح ان كان الثاني متعلق المضارع بعدها بتقدير ان مثل
لا دخل الجنة وان تقدير ان بعدها لانها جارة ولام الجحود والتي ينتصب بها المضارع
لام التاكيد فيتبع بعد النفي لكان لفظا نحو ما كان الله ليعذبهم فخولم يكن
ليفعل وهي اخوات جارة وهذه تقدير بعدها ان فان قيل ان اضمار الفعل بعض
المصدر بان الجحودية فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف الاسم اي كان صفة
تقديره لم ومن الجحود اي كان ذا تقدير بعدها ان على تاويل المصدر بالنفي اي
كان من جحودهم الفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها
لانتفاء المضارع مشروطة بكان الجحودية اي بسببية ما قبلها لما بعدها
لان الجحود اي الرفع الانتصب التخصيص على السببية فيه بتقدير النفي
تقدير النفي فاذا لم يتقدم السببية للمضارع اي لا تكون علة وان يكون قبلها
اي قبل الفاء اي الاسناد التي ليست تقدير الاستناد بها فيه معنى النفي
المستدعي على حصولها ثم يكون بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة ام الخبر
فاركب اليها ثم تركب بناقة فالاكرام ثم اذهب فلا تستحي فلا تركب الى الكبر
ثم تشتم الغرب بني وبندر جع فيها الله عاد في الاكرام غير فيه فاقرر فلا تاخذ بناقة
اذا تسلم الجود عنكم تاما شاء بها اي هل يكون تسلم تاما فرس على لو يتبع تاما بتا

قوله والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
فتقدير ان جعل خبر الفاء جملة مخبرة المبتدا
والاخرة وانت الكلام تقدير الكلام والفاء
خبر قوله فتقدير الكلام تقدير الكلام والفاء
ناصبة بشرط ان

فتحة بناء اي ليس بشك انسان فتحة وبتقدير في التخصيص فيه قوله تعالى لا ازال
ملك فيكون بعد تقدير لا استدلاله فيه فعل فيندرج في النفي او نفي تحويت بالا
نا تنفعه اي لست ابي لب لغرت ان فانا حتى وبعد على فيه وقوع على صفة
التقرير نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص وابن
نحو الاستشراف نصب خبر الى الا يكون شك وان كانا حاية خبر فيقع جواب هذا الامر
على السببية مخصوصة والا تقدير ان طلبه وبعد الفاء في المصدر مقدر على
مصدر اخر مفهوم من ما قبل الفاء واما لما سارك تنزيا بني تميم والحق
بالحجاز فاستريحا بدون تقديرها حد الاسباب الستة فجواب الشرط
والا التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان نحو طلب شرطا لكن اجابها الجملة
اي صاحبة ما قبلها لما بعدها والا ما او يلحق واما ما بينهما ان يكون قبلها
اي قبل الواو نحو لك ان يا ما فانا لم اقبل الرفع قبل الفاء مذكورة اصلا اسباب الستة
المذكورة لا شك انها استئناف الفاء وبينها بابدال الفاء بالواو كما تقول فلا تاكل
واكرمك اي لتجتمع الزيادة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لتجتمع
السمك واكل اللبن وتشرب اللبن على هذا القياس او الى ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان بشرط في الثاني لا الا ان اي بشرط ان يكون بعض الاداة الا الا الا
على الكثرة بعدها لا الا ان ان الجود داخلة في جهة ما الا لازم من تقدير ان بعدها
لكن لا تخلو ان تكون اداة تعطي حتى ان الا ان تعطي حتى او الا ان تعطي حتى
فسيوبه تقدير بالا تقدير مضمر اي الا ان تكون الا وقت ان تعطي حتى تجيء
بتقدير بالا بتاويل مصدر مجرور بالى التي يجيء اليها الا تكون الا وقت حتى

والواو الحالية اي الواو الحالية حالا من الواو العاطفة نحو قوله تعالى ولا تمنن
او الكثرة وانت كما منها في غير الاستدلال ما ذكر من التقدير وهو الصحة تقدير ان بعدها
ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اجيبني
زيدا وتشتم فتشتم فتشتم ليس من الواو المذكورة وتقدير ان بعد الواو الفاء
ليس شرطا بل شرط اذا كان ذكر ذهنا فتوهم الجاهل اذا كان فرعا فهو معطوف
على اول المعدود والا ان جهة تقدير ان اعني قولي حتى اذا كان مستقبلا او على
اخر باد هو بنسبة بمعنى ان قبل مجرور معطوف على حتى في قولنا ان مقدرة
بعد حتى وظاهر هذا وان كان الجعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على
تقدير الاول اصل الفاء ثم تلاذ ذكرنا ما يلزم ان يكون الفاء ان يذكر فيه التفصيل
ما لم يكن في الاصل وان خصت بلزم تخصيص الحكم بدليل الواو فخصه كما سبق
من الجملة فيه ثم ارتفع وعليه كان المتابع ذكرنا مرتين مرة رفع الاحال
ومرة فيه التفصيل كما ذكرنا ويجوز ان يكون ظاهرا ان سم لام كي فخوفك لان يكون
ومع ما الحق بما من اللام الزائدة فزادت لان تقول ام الحروف العاطفة وهي الجحيم
فبالك وان تهرب لان هذه الفتنة تدل على اسم صريح فخوفك للاكرام الجحيم
ضربه يريد وعنده اردت لضرب فجاز ان يجعل ضربه ما يقرب الفعل الى اسم صريح وهو
ان المصدرية واما لام الجحود فكما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان
فكذا حتى لان الاغلب ان تستعمل بعد كي ومعنى بعد اللتي الاتدخل على اسم صريح
وتدل على ما التي يجيء الى الا لتنبيه الاول انك تنبه بها المضارع وانما الواو
والتي فاذا تاما اقتضت انصب بها بعدها للتنصيص على معنى السببية الجحودية الاستناد

قوله اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا فيه الاسم بالرفع نحو
زيدا وان كان المعطوف عليه ان الساكنة وقع نظر الى محل
تجيء ان تضرب زيدا فتشتم فالرفع الى محل
عليه دخول ان تضرب بكلمة ان الساكنة يجب نصب
اجيبني انك انت الصحيح فتشتم على المعطوف عليه
ان الانتهاء الاسم الصحيح فتشتم على المعطوف عليه
هو النفي والنهي بل الاسم تاخر
كما ذكره

عادت كجواب النصب بلام كي والنصب بإضمار أن بعد أو بمعنى إلا أن مع الأن خلف على وجه
المنصوب بأن خصوصا وجواز اللام بمعنى كي عليها أبي علي الا أن يراه اللامين
المتواليين لام كي ولام الجحود ولا يجوز ولا أعلم والله أعلم أن أن جاء بمعنى
غير نحو الموضع المذكورة غير أن يعز عمل الصغير فيها نحو لهم تسمع بالمعيدي
خير من أن تراه وأوضح علل من الشذوذ كقوله ألا أيهذا اللائمي أحضر الوغى
غرر راية النصب ولكن ليس يقاس كما تاك الموضع نوذكر لم يذكر بأو بخير من أبي
المضارع لم لما ولام الأمر والاستعلاء في منتهى النهي أضرا غالبا استعلاء في منتهى
النفي هذه الكلام يجزم فعلا واحدا وكلم الجازات أي يجزم المضارع كلم
الجازة أي كلما الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف
ولهذا لفظ الكلم والجزوم بها فعلا وهي أي كلم الجازة واحدها وإذا ما حيثما
فأو حيث غير أن المضارع مع إذا ما بعد ما فإذا وإن وإن ما حيثما من المضارع
مطلقا سواء كان مع أو لا وما من أي ما أي وإذا ما أخوام المضارع من مطلقا
وإذا أفت وإذا ما يجيء على كلامهم على وجه الاطراد إذا ما مع كيفما فإن أن معناه
عموم الأحوال وإذا أفت كيفما تقرأ أقرأ وقيل معناه على أي حال وكيفية تو إذا ما
أخوا أقرأ عليها وهي المتعدد استواء قراءة فإن أن وإن فرجيع الأول إذا ما كيفما قرأ
وأما سواء فإذا أن كلما الشرط فإنما يجزم المضارع أخبر أن الذي هي حرف علم بها
وإذا أسم موقوف للأمر المقطوع به وبأن مقدرة عطف على قوله لم لم أي يجزم
المضارع بأن المقدرة ويجيء بيانه أن الله تعالى علم أن يجيء المضارع ماضيا
وتقيد أي في المضارع ولا يبعد لو جعل التقدير الى ما هو أقرب إلى ماضيا

وتمامه أي التي لم أخذ بعد الكلمة التي يختص أي بالاستغراق أي استغراق أزمنة
الماضي من وقت الاتصاف إلى وقت التكلم بالتوقف نعم ظلال لم يستغنه الزمن أي
عقيب زمن لا يزيد استمرار انتفاء نفع الزمان إلى وقت التكلم بها وإذا وقت
نعم زيد وما نفعه الزمن أفاد استمرار انتفاء إلى وقت التكلم بها وجواز حذف المعمول
أي يختص أيضا كما يجوز حذف المعمول المنفي بما أن دل عليه دليل نحو شاهدت الذي
وما أي ما أو فلا أو يختص أيضا بعدم دخول الاستفهام عليها لما تقول ما تضرب
ومن ما تضرب كما تقول إن لم تضرب ومن لم تضرب وما أن لكم بها فاصلة فوقها بين
الحال وصورة يختص أيضا استعمالها غالبا في الوقوع أي يجيء ما فعل سبب فيه
تقول إن يتوقع وقوع الأمر ملابس وقد يستعمل في غير الواقع نحو قوله نعم زيد إن نفعه
الندم ولام الأمر حتى اللام المطلوب بها الفعل أي يجيء فيها لام الأمر فالمعنى لنا
وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو وليقم طائفة
لم يصلوا فليصلوا معك وأن لم يعفوا ولا النهي هي لام المطلوب بها الترك أي ترك
الفعل في بعض النسخ ولا النهي ضد إلا للنهي التي هي ضد لام الأمر وهي
التي يطلب بها ترك الفعل وهو دخل على جميع أنواع المضارع المبني للفاعل والمفعول
مخاطبا أو غائبا أو متكلما وكلم الجازة المذكورة من قبل وغير ما من سببية
الفعل الأول مسببة الفعل الثاني أي يجعل الفعل الأول سببا والثاني مسببا
وفي شرح المفصل الجازاة ما على شيئين لجعل الأول سببا والثاني مسببا
أن كلم الجازاة يجعل الشيء سببا لشيء فالأول يجعله الشيء سببا لأن المتكلم أعني
شيئا الشيء إلى بالمرء شيئا لشيء وجعل كلم الجازاة دالة عليها بالملزم أن يكون

الفعل الأول سببا حقيقيا للثاني لا فارجا ولا ذهنا بل ينبغي أن يجعل المتكلم
بينهما نسبة تجيء بأن يورد بها صورة السبب بل اللازم والملازم
أن يشتهي الكرم فإن الشيء ليس سببا حقيقيا للإكرام والإكرام سببا حقيقيا له
لأذهنا ولا خارجا كما في المتكلم أعني ترك الشبه بينهما أظهر الملازم الأخلاق يخبر أنه
منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الإهانة عند الناس سببا للإكرام عند
ويستبين أن هو الفعلان أولا بأثر ظاهر لا أثر ظاهر لتحقق الثاني وثانيهما
بجواز من حيث إنه ينبغي على الأول أيضا الجزاء على الفعل فإن كان الشرط والجزاء
مضارعين نحو إن تزرني أزرك كان أفعل مضارعا فإن تزرني فقد زرتك
فلا يلزم إلا جيء المضارع ودخول الفاء لزم هو إن وإذا يتضمنا معنى الشرط
وإن كان الثاني مضارعا فإن جيء بالفاء لزم لتعلقه بالماضي هو إذا أداة الشرط والجزاء
لضعف التعلق لجملة لا كالمعمول بل المعمول لأن أتاني زيد أو أتيته
وإذا كان الجزاء ماضيا بقد فالفصل بالماضي نحو إن تجتهد جئت أو مع نحو
إن جئت أمس جئت ويحتمل أن يكون تفصيلا لقوله إن لم تقترن بقد سواء كان قد نحو
كقوله تعالى إن سرق فقد سرق أخ له من قبل أو معنى نحو قد تقدر أنه قد جاء كان قد قصد
قد من قبل فقد صدقت أن قد صدقت أم بحرف النفي أو بالجزاء بالتحقيق بأن يجيء حرف
الشرط فيه لقلب معناه إلا الاستقبال فاستغنى أيضا عن الدلالة كقولك إن أكرمتني
أكرمك وإن أكرمتني أكرمك وإذا ما كان بغير قد يخرج عنه إلى المحقق الذي
لا يستقيم أن يكون شرطا ثانيا فيه كقولك إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس وجوب
دخول الفاء إذا كان أي الجزاء مضارعا مثبتا أو منفيا بلا أخر مما إذا كان

منفيا

منفيا بما فإنه مندرج فيما سبق ذكره ماضيا مثبتا أو بلن حيث يدخل فيه الفاء
لعدم تأثيره الشرط فيه فيخرج فالوجه الإتيان بالفاء وتركها لأن إذا
لم تؤثر فيه مثبتا كما لم يؤثر فيما منفيا بلن فيجوز في الفاء وإذا أثرت فيه تعيين المنفي حيث
خصصت بالمستقبل فيجب ترك الفاء وجوبا لأنها تؤثر فيه وإن لم يكن فيها
نحو قوله تعالى إن يكن منكم الف يغلبوا مائتين فمن علم فيه منكم الآن إن يكن
الجزاء المضارع المذكورين خالفا لأن الجزاء ماضيا نحو فإن لم يفعلوا
كما تقول إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس أو تقدير الجزاء تقول إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك
أمس تقديره فقد أكرمتك كما تقول تقديره لأنا نجيز الشرط حذف الفاء اكتفاء
رابطة الفاء وإنما قلنا مستقبلا ولم نراه في دعاء أو أمر فإن المضارع يتعين
بالأول إن يذكر كما تقول في الوعيد في جميع هذه الأمور لأنه يؤول الشرط في
الجزاء فاضيا إلى الفاء وجواز الشرط للفاء إلا الآية لقوله تعالى
بهو له وهو الفاء الآن معناه ما يوجب فيه الفاء لأنا نبني عن حد شاهد بعد أمر
فيه إلى الفاء المعقبة وكون الفاء أكثر أن الشرط استعمال الجملة الجزائية لا
اختصاصها بالآن إذ الشرط يحققه بالفعلية بخصوصه هذه الآية فرجاء
كقوله تعالى إن تصلحا يتوبا فترتب إذا هم يقنطون أي هم يقنطون وإن
التي يتغير بها المضارع حال كونها مقدرة أما إذا كانت مقدرة بعد لام نحو زرني
أكرمك أي إن تزرني أكرمك والنهي لجواز لا تفعل الشر يكن خيرا لك أي إن لم تفعله
يكن خيرا لك الاستقبال لم يجز عند الشرط لأن المضي لا يكون عندكم الشرط
والتعليق بالشرط لا يناسب له إلا الفعلية لأن المضي لا يكون إلا الفعلية والوجه في الاشتراط

قوله وإن التي يجزم المضارع بها حال كونها مقدرة أما إذا كانت مقدرة اه
عبارة شرحه بأنه جعل مقدرة في قول المصنف وإن مقدرة
بعد اللام منصوبة فيما لحالة من صلة صفة إن
وجعل قوله بعد اللام منصوبا بمقدرة
بخبر الأما كانت ولا ضرورة
بمقدرة وقوع

نصب خبرا ان ان تنزل خبرا فان كان المضارع الواقع بعده من الاشياء
الخمسة صالحا لان يكون سببا لما تقدم او قصد سببيته الى سببية ما تقدم لم يصح
بتقدير ان مع مضارع نحو فتعاطونه ويجوز المضارع الواقع بعد من الاشياء جزوما
وانما احتيج تقدير ان بالبعد من الاشياء لانا نذكر على الطلب والطلب غالبا يتعلق
بمطلوب بترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها او هي مسببة له فاذا كان
المضارع الواقع بعده مما كان القائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء
لما تقدم ان من ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعده مما اذا تنجزم بالجزم
اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام هو مطلوب لغايته وهو الجنة
فهو سبب لها وقصد اذا تلك السببية فتقدير ان مع الفعل الماضي اسلم جعل مثل
بلغة جزما اذا تجعل ان تسلم تدخل الجنة وتجعل الانكفر تدخل الجنة ان لو لا تكفر تدخل الجنة
لان النهي قرينة الفعل المنفي لا لتثبت المعنى انت لا تكفر تدخل الجنة عند الجمهور
خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فاما عند الجمهور لان الجزم على الوقف
ان الانكفر تدخل الدار هو الفعل واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول مضاه بحسب
الصورة ان تكفر تدخل النار فالصورة فيه من المعنى قرينة النهي لا لتثبت فالمعنى
قرينة فيه هذا اذا قصد السببية اما اذا لم يقصد فيجوز الجزم قطعا ويجوز ان يرفع
اما بالصفة ان كان صالحا للصفة لقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث
من آل يعقوب واما بالاستئناف او بالحال كقوله تعالى ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلهم الامل
فسوف يعلمون اي ذرهم آكلين ومتمتعين ولاهين عن الامل فسوف يعلمون
عاقبة امرهم وقرأ ابو عمرو ويعقوب فسوف يعلمون بالياء على الغيبة
وقرأ الباقون بالتاء على الخطاب

الفعل الذي لم يحذف فاعله وإن كان المفعول مقامه مضارعاً فهو قولك هو يضرب
نحو يضرب بكسر الضاد ويضرب بفتحها ويضرب وينصرح وفتح ما قبل الآخر نحو يضرب
بالزيادة وقول العين للمبني للمفعول ينقلب العين فيه ألفاً وياء فالألف واو فيقال
وباع ويقاد ويستعاد ويقام مخرجاً حقيقة الواو كلي وتقلب ياء للمبني
وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق إلى أمر غير الفاعل
يتعلق الفعل به يتوقف فهمه عليه فإن كل فعل لا بد من فاعل فهمه وقوفه على فاعله
لكن نسبة الفعل إلى الفاعل بطريق الصدور والقيام والإسناد فيقال هذا الفعل
صادر عن الفاعل أو قائم به يسند إلى الفاعل إلا أن الاصطلاح أن يتعلق به فإن
التعلق نسبة الفعل إلى غير الفاعل أو الفاعل إلى الفعل إلا أن فهم الفعل الذي يحتاج فهمه إلى غير
الفاعل فهو المتعدي كضرب فإن فهمه يتوقف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله إلا بعد
تعقل ضارب أو زمان الماضي والغاية بهيئة الفاعل أو المفعول فإن فهم الفعل وتعقله
بدون هذا الأمر يمكن وغير المتعدي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه
على أمر غير الفاعل كقعود فإنه وإن كان التعلق بحكم واحد من الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل لكن فهم مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي غير مستعد
أما بالهمزة نحو أذهبت زيداً أو بتضعيف العين نحو فرحت زيداً أو بإلحاق التاء على وزن
ماشية أو بسين الاستفعال نحو استخرجته أو بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون
متعدياً إلى مفعول واحد كضرب هذا الحكم كثيراً وإلى اثنين ثانيهما إما غير الأول
كأعطى إلى اثنين ثانيهما عين الأول نحو أعلم وعلم وإلى ثلاثة كأعلم وعلم
كأعلم وهما أصلان غير هذا القسم فإنهما فيه داخلان الهمزة متعدين إلى

من فضله هو خبر الهم على قراءة والحيلون تابعاً والمنقولة من تحت بنقطتين الطيب
بخلاف هو خبر الهم فحذف بخلاف الذي هو المفعول الأول وإذا تأخذ الثاني فحكم قول
الشاعر ولا تخلنا على غرائك أنا كالأقدمين نا الأعداء إلى تخلنا جاز إلى تخلنا
جاز بين الذي هو المفعول الثاني بخلاف أعطيت فإنه يجوز الاقتصار على أحدهما
مطلقاً فيقال أعطى الناس من غير ذكر المعطى أو يعطى الناس من غير ذكر المعطى
وقد يحذف أحدهما كقوله تعالى إن يعطى ويكسو أو يستغاث من غير ذكر المفعول
بخلاف المفعول الثاني فإنه لا يحذف إلا في مسائل مخصوصة نحو قولك ما ظننت
يوم الغائب إذا من المعلوم أنه لا يخلو من علم وظن وإذا تم شام الترتيب فلا
بأس بحذفهما نحو من سمع عن الرأي فيما سمعه صادقاً وهنا أي من حيث كيف الحال
العلم يجوز الاقتصار إلى إبطال أعلم إذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد قائم علمت
أو تأخر عنهما نحو زيد قائم علمت وإنما يجوز الاقتصار على التقديرين لاستقلال
الجزئين الحاصلين لأن يكونا مبتدأ وخبراً أو مفعولين لها كلا أما ما عدا تقدير الاقتصار
مبتدأ وخبراً مع ضعف عملها بالتوسط والتأخير وقد تعلق الاقتصار عند التقديم
إيضاً نحو ظننت زيد قائم لكن المشهور عدم الاعتداد بهذا الاعتبار تقديراً للغاية في
مثل الظن فيقال زيد قائم ظننت زيد قائم فظن حينئذ توجد جواز الاقتصار إشارة إلى جواز
إعمالها بالتأخير على تقدير التوسط أي التأخير وفي بعض الشروح إن الأعمال الأولى على تقدير
التوسط وفي بعضها أنها متساويان والاقتصار الأولى على تقدير التأخير وقد يجمع الاقتصار
فيما إذا توسطت بين الفعل وأخره نحو زيداً ضرب أحب زيد وبين اسم الفاعل وصوله نحو
لست بكارم أحب زيد أو بين صوابي أن يكون زيد أحب قائم وبين سوف ومعمولها نحو
أحب

أحب يقوم زيد بين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاء زيد أحب وعمرو
أن التاء في هذه الصورة وجب لعدم تقدير جواز المبني من حيث الأعمال نحو
يقول إذا توسطت يعني بين مفعوليها أو تأخرت يعني عنهما فإن حقهما الأعمال
الحاصل من تركيب أن المطلوب أن يكون مضافاً بعضها إلى بعض وكثرة وقوعه منها أي
من حيث عمل الأعمال الأولى إنما تعلق وتعلقها وجب إبطال عملها لكن روعي سبب
وقوعها قبل مع لا تحتاج إلى الواسطة وما جرى مثالاً وبواسطة وكذا إلحاق المعتبر
الإمام يعني الاستفهام نحو علمت فلان من أشد وبين النفي الذي هو مقصود بالذات فيبرز الإمام
أي الإمام الآية الأولى على خلاف الآية عند الأخفش وعمرو فقال للمعلق
وترك مثال الآية بالمقابلة فقال الشيخ لا يمانعه الأخفش وعمرو فقال للمعلق
وإنما تعلق قبل هذه الثلاثة لأن حرف الثلاثة تقع في صدر الجملة وضعاً فاقتضت معاملة
صورة الجملة هذه الأفعال وجوب تغيير بها بحسب ما وجب التوفيق لجمعها
والإلحاق في حيث الفعل وفي الاستفهام التي هي الإيذاء ومن حيث إلحاق رغبت
هذه الأفعال والتعليق لا يجوز في قولهم إرادة حلقة أي عقود الزرع وكان
كالنفي المعلق لا يجوز الزرع لعدم إرادة الإبلاز نحو يريد وجوده فلا تقدير على
التزرع فالفعل المعلق وضع من الأفعال الظاهرة في تقدير الإلغاء علمت زيد قائم
على قياس أحد كان كذلك عند انتفاء أحد من الأفعال جاز عطف الجملة المنفية
بحرف النفي على المعلقة نحو علمت زيد قائم لا قاعد والفرق بين الإلغاء
والتعليق من وجهين أحدهما أن الإلغاء جائز لا يجب التعليق وجب والثاني أن
الإلغاء إبطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق إبطال العمل في اللفظ لا في المعنى

ومنها ان من مشابهة افعال القلوب بانه يجوز ان يكون فاعلها او مفعول افعال القلوب
ومفعولها ضميران متصلان لشيء واحد وانما يكون متصلين لانه اذا كان ضميرها
منفصلا لم يتحقق جواز اجتماعهما بعد دخول آخر نحو ظننتك ظننتك على منطلق
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك سائر الافعال ظننتك خارجا وشتمتني ابن فلان
ضربت نفسي شتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون غير المفعول او متغايرا
واصل المفعول ان يغاير الفاعل فان اتحدا كما في الفاعل والمفعول في الفاعل
فقد تغايرا بالفاظ لفظا لا معنى نحو قال الرجل نفسه وقال الرجل نفسه فالفاعل
الفاعل والمفعول فيه يساويان بقوة الاتحاد من حيث كون كل واحد
منهما ضميرا متصلا بفعل واحد بخلاف فان التغاير انما حصل في الفاعل والمفعول
غير ملتبسة بغاير فلا يصح الاتحاد بل يصار الفاعل والمفعول متغايرين بقوة الاتحاد
واما الافعال القلوب فان المفعول فيها ليس بصريح القوة للحقيقة بل هو في الحقيقة
فجاز اتحادهما لفظا لانه ليس في الحقيقة فاعلا ومفعولا بل هو جزء الجملة
الفعلية فصار بمنزلة الفاعل الذي اتحد مع الفعل في التغاير
وكذلك الحال في رأى العجوز والظلمة عبارة عن التعلية فجرت فيها ما جرت فيه من
فاعلها ومفعولها ضميرا متصلا بفعل واحد قوله الذي رأيت في المنام وقد ارى
يعني حاله في المنام وقد ارى عصر حرا والبعض اي البعض افعال القلوب
ما عدا احببت وخلت وزعمت منها اخرى قريب من سائر الادوات وهي لما العلم والظن
بحيث يكون الفاعل هو المفعول الا انه لا يتوهم انه بهذا الخلق الذي سقط الى المفعول وانما قيد بذلك للاحتراز
عن الاحد التفصيل بالبعض لان الظن واحد منها اخرى خاصة جاءت حرت

وانما حسبت بمعنى حرت واحببت بمعنى كنت بعد بي اي ترك
المعنى الاخر الى مفعول واحد لانهما تضمنت معنى التهمة
فكانت زيادتهما في الجملة كما لو هي لو عمل لو من العلم بمنزلة
وعلم الغيب يقتضيهما اي يتمهما علمت معنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى
شخصه وهو العلم بنفس شخص من غير تعلق علم زيد بمعنى اجرت وحرت اجرت
قرب من معنى علمت بالجملة مستقرة وقوة فاظر اذا ترى وحرت بمعنى اصبت
تقول وجدت الضالة اي اصبتها بالجملة ولا كان مراده ان لها حالا
اخرى من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار شروع النعمة العليا
جرة وجرح وجرح وجرح وجدا الى استعمال وعلمت اي حرت لانها من معنى
العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها لا
يغني الناقصة ما دخل الافعال وسميت مقررة الفاعل صفة اي كون خبرا
بهذه الافعال هو بمنزلة الفاعل وكان الاسم الذي هذه الصفة بمنزلة حرف
الاول الذي هو فاعل الفعل لان الفاعل مسند بين الفعل والصفة فظل مع فرق
فما خرج من الافعال الناقصة لانها نحو انه كصفة مقررة بمنزلة الكون
قوة فاذا صفت لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير كالاثر قوة الكون وهي
الناقصة لانها لا تستعمل في معناها بل معناها الكون في الظرف
والاستقرار والدوام الا الاخر فيه بعضها او جعل الموضع الاخر بمنزلة التقرير
فما اصله شلا من التقرير الفاعل صفة على وجه الاستعمال الاخر اذا تمالى ذكر
لو فرض منها ما شك ان كل شيء يكون الموضوع بالنسبة الى ما هو موضوع والصفة خاصة

فخرج الافعال الناقصة ولا يصح ان يجعل الاسم نحو التقرير الفاعل لو فرض لا يصح
ولانك لا تستعمل الناقصة فان الفرض من صنعها لا التقرير بحسب كما هو صفة فخرجت من حيث
تظهر بالاثر ان هذا الفرق بين الفاعل والفعل الناقصة الافعال الناقصة اصلا وعلى
الافعال الناقصة كان وصار وامسى واصبح واضحى وظل وبات واضحى وعاد وعدا وراح
وما زال وانفك وما فتئ وما برح وفتئ وما دام وما دام ليس وكلم وذكر بصورة
منها سوى كان وصار وما دام ليس لانها خالية عن معنى من المعاني
من الفرق الظاهر انها غير مقصورة وهو تحقق شيء من الافعال الناقصة مع الناقصة كما قيل
تم النعمة بعد الفترة اي صيرته ثانية وكذلك زيد مالا اي صيره مالا كما قال الله تعالى
فخرجوا جاءت حاجتك ناقصة خبرا اسما وحاجتك حين جاءت اما ان يكون ثابتة
وحاجة بمعنى كانت فيها خبر لما تقدم من القاعدة او لما ان يكون هذه على
الاستمرار والفرض فجاءت بمعنى دار لها وانما انت بمعنى خبرها كما يجيء كانت تلك
اوعنا ما تاه وحاجات حاجتك وطالما فرقة ناقصة في قوله ازرحت شعر بمعنى
قوت اصبحت الشمس كانها اخرجت من صبح فصبر الانسان لا يجيء لا يجيء
الموضع الذي استعملها العرب فيه فظ فاصوات عن حرف لا الا ما لان فيهن على
الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لا على الاول جار اعلما المذكر سنا ما يجيء
بهذه الافعال يجيء اثره العرب بعلة صار وغيره فيقال فيه صار الانسان وحكم هذا الاثر
العرب يقولون لم تستعمل الا بلفظ خاص على الجملة الاسمية اذ زيد غني اما دعاء
الوسط على الجزء الذي هو غني ترك الانفصال هو كون الغني مستغنيا الذي يجيء
هذه الافعال الجزء الاول كونه فاعلا ومنه الخبر بالمفعول فيه فوق حكم

مثل كان زيد قائما لكان يكون ناقصة لحاجته لثبوت خبر لا اسما ثبوتا
ما يثبت اي كانا زيدان للاخر في الماضي خبر للاخر عام سلوك والتعلق لمعنى
نحو كان زيد فاضلا او متعلقا اي كان زيد غنيا فقيرا وغنيا صار مطلقا
قوله لثبوت خبر على لكان تكون ناقصة كما انه بمعنى صار نحو من سهل عطف على
على الاخر لا يجيء منه لكون الشاعر بيتها تحقيق والمطلق كانا خالي المتن
قد كانت فراغا بيوتهم اي صارت فراغا من هم كم فخالها صارت فراغا
ويكون فيما خالي الشان بهذا الصفة على قوله ثبوت اي كان يكون ناقصة يكون خبرها
خبر الشان اسما ربما تكلف الواقعة بعد اخر تفسير الضمير كقول الشاعر اذا ذات
كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع وتكون تامة على قول
تكون تامة اي كان يكون تامة بمعنى حاجة لا التفسير بعد ثبوت وقع
لقوله لم تكن الجائية والمعدوم لكن لقوله لم يكن يكون زيد وهي اي
وجودها وعدمها لا يخلو اي الاصل لقوله تكون تكن يكون زيد وهي اي
ظل من بعد الهدم حالا نصب اي كان زائدة لتعيين اللفظ الذي المعنى على
المعنى كما ذكر بعض المتكلمين ح وهذا غير صحيح لانه استغناء ح استعمالا انها
فصار الاستعمال الماضي صفة الصفة فيه صار زيد عالما وانما من حقيقة الوصول
الطاء حرفا وتكون تامة الاستعمال الماضي كما في الاصل ذات الذات مستوي
بالجو صار زيد الى بلد كذا اي من كل الوجود ويجيء بمعنى مثل الاوجود وحصل
وحوادثه فالتوقع فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العدو استغنى كراة
وقال ابن مالك من بني لولي لو سكاد اصبح واصبح واضحى لاقتران بمعنى الجملة

من مجاري الرفع والنصب لا يقع فيها نحو كاد استعمالا عيسى زيد ان يخرج
وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مقترن بان الاعتبارية نحو يخشى
الشر من الذي هو يوقع وجود الفعل الاستقبالي في زيد اسم عيسى وان يخرج
في محل النصب على الاضافة الى عيسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في قال الاسم نحو
حال زيد الخروج او في قال الزيد الى عيسى زيد الخروج لوجود حد الخبر على
الاسم وعلى هذا يجب تأنيث قصدت وقيل المضارع مع ان منزلة المفعول ليس غير لعدم
صدق على الاسم وتقدير المضاف خلف وذلك لان المعنى الاعتبار قارب زيد ان
ابي الخروج ثم نقول الانشاء الطمع قال المضارع مع ان ان لم يسبق على المفعولية
في صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذي كان في صورة فاتصف شبيه
بالمفعول عليه هذا ثانية وقال الكوفيون ان المعمول في محل الرفع لا على انه
بدل الاشتمال لان زيدا جاز الاسم تفصيلا رفع ابهام الشيء ثم تفسيره وفي عطف ذلك
الشيخ التفتي قال الشارح الرضي والذي ايدنا ان هذا وجه ورد قول
في الاستعمال الاخر عيسى ان يخرج زيد بان يكون الخروج مضطرا لان تفسيرا
في الاستعمال الاول انما استغنى عن الرد لاستعمال الاسم على المنسوب اليه
كما اغنى في على ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فافهم فخاصا فهذا الاسم
ناقصة وان اقتضت على الرفع عن غير فصيلا فاقتضت الاسم الرفع والمعرب يخبر
قرب الخروج زيد في بنية هذا الاستعمال الخبر وهو ان يكون زيد الخروج
بلا اسم عيسى في يخرج خبر لهو والا زيد ان يخرج في محل النصب بانه
خبر عيسى والخبر وهو ان يجعل ذلك من الانتزاع بان عيسى يخرج فرقه

واذا دخل النفي كان اسم عيسى استكن فيه من خبر زيد وخبر ان يخرج زيد
فهي على هذين الاعتبارين ناقصة ايضا وقد يجيء ان كان الفعل المضارع
في الاستعمال الاول تشبيها لما جاء فيه ان كاد زيد يخرج لم يوافقه
ان كذلك عيسى زيد يخرج لا يذكر خبران كونهم عيسى الاسم الذي اسبت به
يكون وراء فرع قريب كان الاصل ان يكون وراءه فيؤخذ ان دون
الاستعمال الثاني لهم مشابهة قولك عيسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج
والثاني بان منع له لا دون حصول كاد قولنا كاد زيد يخرج فتخبر من دون الخبر
لعلك بانه عطا الحصول للفاعل فخاطل فاعل اسم فحل كما هو الاصل وخبر فعل
مضارع لدل على قرب حصول الخبر من الحال ما عبارة عنه من شرح ان لو لا
على الاخبال المتكلم كما وقوة فان على خبر فكاد شبيها الاسم بحالة عود
عن خبر عيسى شبيها بالكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمحفا فلا
كان كل واحد منها شابا لان الخبر اعطى لكل منها كل الاخبار من وجه واذا
دخل النفي على كاد وهو في كاد فالاخبار الى كسائر الافعال في افادة الوقوع
النفي في معنى ما على القول الاتي ماضيا كان او مستقبلا وفيه نفيه الى
نفي كاد يكون لا اثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الخبر
مما كاد وا يفعلون فان اراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل قوله قد يكون
واما في المضارع فلحكاية الشعر آه قوله في بالرتبة لم يكد رسيل الهوى يحب
منيع بانه بدل عاد زال رسيل الهوى التسليم فخطبتهم وعنه قوله
لم يكد قوله لما جاء فلو كان نفي كاد لا اثبات لما خطأ وقد ولما عبر بخطبتهم اياه

واجب عن الاول ان الرد لما كاد وا يفعلون بدل على انتفاء الذبح والانتفاء
الوقوع في وقت لم يوجد فيه بحيث قرينة بل على ثبوت الذبح بوقت انتفاء
والانتفاء الوقوع ضد ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته
الخبر عن الثاني في خطبة بعض الفصحاء في خطبتي ذي الرتبة وذا الرتبة في
تسليمه بخطبتهم دون عن عنبة كذا في قوله ذو الرتبة الكوفة لم يكن عليه
ابن شبرمة فقيه فقال بعضهم شبيه بالافعال اعطاه وابن شبرمة كاد
عليه اخطاء وذا الرتبة بين غير وانما هو كونه ثم لم يكد رياء وانما هو
لم يرياء وقيل يكون ابن النفي الراكم على كاد وما يشتق منه في الماضي لا اثبات
وفي المستقبل كالافعال الى كسائر الافعال في افادة النفي نفي وقوعه
فكما في الرؤى الاولى يقول وما كاد وا يفعلون وقد وقوعه
وفي الرؤى الثانية يقول ذي الرتبة اذا غير البهر الحبيب لم يكد رسيل الهوى
من خبيث يسمع حين اراد بالنفي الداخل على كاد النفي الداخل على سائر
الهوى على الرؤى والرؤا الثاني الداخل على كاد النفي الداخل على سائر
الافعال هذا سلم لكن لا يثبت مشابهة وذلك لم يثبت وجوه الاولى
وقد يوجد وجه الخروج فيه فيشكل عليه والثالث وهو ما ضم من الخبر وجب
ثبوته للفاعل وانفرد شرع في الخبر طفق يمتنع اخذه الفعل قال طفق
يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب
وكرب يقرب الرابعة قرب فقال كربت التشمل اذا دنت الشرب وجعل يفعل
طفق واخذ بفعل شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال

شاكاد

شاكاد يكون خبره المضارع بغير ان نحو كاد طفق زيد اخذ وكرب
يفعل وجعل يفعل وقال ثم طفقا يحصفان او ذلك يعني اسم عطف
على طفق وجعل اي يوشك مثل في كاد في الاستعمال الخبر بتقول الحال
عسى ان على جهة وذلك زيد ان يجيء او ذلك ان اي زيد وتارة
يستعمل استعمال كاد دون ان نحو اوشك زيد يخرج فصل التعجب ما وضع
لانشاء التعجب وقد يعني افعال التعجب في اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة
التثنية فاذا الفعل بالنظر الان النوعي يجمع جمعه بالنظر الاشارة اذ وله
وتثنيته بالنظر الانوعي صيغته وبالنظر الفرد بالنظر في الجنس المفهوم فيكون
التثنية والجمع الفرد فاجمع في فعل وضع لان اللفظ اي قسم الاخطاء
الحديث عشرة دقة فارسا وبالرمل يتفقن نحو فالله والاشل عشرة
فانه فعل وضع لانشاء التعجب ليس فيه خصوص الدعاء الا ان هذه الافعال
ليست موضوعة للتعجب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من ان التعجب
فكيف تأتي يستعمل في الدعاء ولا يأتي فعل التعجب ولا يوضع للدعاء التعجب صيغتان
احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعل وافعل به صيغة الفعل
الذي تضمن تركيب ما شرط ان يكون هذين التركيبين على افعل
التعجب عشر فعلا يتعجب ان الاضعاف وهي ثلاث وثلاث في التعجب
وهي اي افعال التعجب عشر فرقة نحو احسن زيد واحسن بزيد ولا يبنيان
اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لشابهتهما اي من حسن ان يكون
منهما لا يبنيان التأكيد كذا الابيان الاتي كافعل التفضيل وقد تنوب

على معنى بيان الاجمال ممتنع بنكرة منصوبة على التمييز والتفسير دون الحال المميز
شيئا او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو تربة بطلا او رجلين او رجال او امرأة
او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث فلهم تقولون ربه رجلا رجلين ورجالا وربما امرأة وربما
امرأتين وربهن نساء ولحقوا اي رب ما الكافة للمانعة عن العمل في خبر ربما نحو
لعل الجمع ربما تالو والذين كفروا وقد يكون ما زائدة فيدخل على الاسم وبغير ربما
ضمير مبهم مفسر بمميز او بما اي ولو ربت في حكم ما زائدة فيها ربه رجلا وربه
ليس كما ليس الا البعاء فيه والا العيس بعد الا والا للعطف عند سيبويه وليست بمعاد
فاذا لم يكن في اول الكلام ما للعطف فالا حرف ابتداء وما بعدها مبتدأ او خبر مبتدأ
وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت زائدة تتمة رب جارة بنفسها لا بضمير
بغير رب فلا يجر رب معطوفا عليه لان ذلك نقض وما والقسم انما يكون عند حذف
الفعل اي حول القسم فلا يجوز اقسمت والله وذلك كثيرة استعمالها في القسم فهي
اكثر استعمالا من اصلها اي الباء الجارة بغير السؤال التي لا يستعمل الواو في السؤال
فلا تقول والله اضربني كما تقول بالله اضربني خطأ لو وعن ربه الا الاخفش باظهار
يجوز الواو مخفضة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسما او غيره فلا تجاوز الحال
شلا لا تقول والله او ورب الكعبة فذلك الاختصاص بالضرورة من جهة الاصل
وهو انها تختص بالقسم وحق الظاهر الاصالة والتأخير فلها اي مثل الواو في
اشتراط الحاجة في الفعل وكونها غير السؤال مخفضة باسم ثم من الاسماء انما هي خطأ
لا تنبها على مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظاهر وحق منه

ولهذا لا يجيء فيها علامة جواب القسم وعن المجاورة اي المجاورة في شيء وقدرته وعن شيء
اخر وذلك التجاوز والاعراض اي الشيء الذي هو الالتفات نحو رميت السهم عن القوس اي
الصيد او الحوض الوحد نحو اخذت عنه العلم او الطريق او اخذت عنه الدين وعلى
للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعلى الدين وفي لزمان
اي عين على اسمان على ذلك حول من عليها الحوت من عيسى ابن مريم وعلى
وعن عليان من قوة والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزيد نحو ليس كمثله شيء اذا
ليس مثل شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما في الشعر نحو يضحك من كالبرد
المتهلل اي من مثل سنا سنا البرق الذي يلطخه وخفض اي الكاف بالظاهر اي الاسم
الظاهر الجمهور فلا تجاوز استعمالها منه نحو زيد وقد يدخل على الضمير للسعة في موضع
نحو فانما تعلمون ما لو قد فاته جاز ذلك مطلقا نظرا الى ما في بعض اشعارهم
وهذه منه زمان الكاف الى اخرها لا تبتدأ الزمان الذي اريد بها اذا اريد بها
الزمان الذي كان الوعيد اي زمان الحل الذي هو ذلك الزمان الذي
اريد بها الا حين اذا اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا اذا اردت فلانا
منذ سنة كذا بشرط ان يكون مدة السنة ماضية لا يكون فيها فان بعضها سافر
مسافرة او عدم رؤيتي كان مدة السنة وامتد الى الآن والا فيه تطلق
على الابتداء اي وحكما فظرفية المنذ من غير اعتبار معنى الابتداء في زمان الحاضر
اي الذي اعتبر حاضرا وفي بعضه اذا اريد بها الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد
ان جميع زمان الحل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته منذ شهر ونحو منذ يوم الجمعة
زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر فمدة زمان انتفاء رؤيته منتفية بعد

مواضع ان

مواضع ان

مواضع ان

مواضع ان

كفتح الاول وكونا عاملة فتحة الهمزة كما يجوز اعمالها على الاصل لهذا لم يذكر جاز الوجهان
على هذا التقدير بين الامر انما انا فالانا فالمفتوح بين المخففة والنافية وتشمل
ان زيدا قائم وان زيدا لقائم وانما لا فاضلا وانا لا فاضلا وانا ولا خير من الاعمال الا ظهر
فيها الواو لتخلص كون الا بتقدير بتاء كرر بتاء وهو فلا تدرب سبيره وبيد التي
فانهم قالوا من الا كالا عند الا اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخول لام ابي دخول
ان المخففة على فعل من افعال المبتدا اي على الافعال التي هي من دواخل المبتدا
والخبر لا غير لكان ظن في اخواتها لان الاصل دخولها عليها فاذا فات الشرط
ان لا تقوية دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر غاية لان الا يكون تخويف وان كا
كثير وان تظنك من الحاذين خلا فالمكوين مع التعليل بتعميم الدخول عموم
تخصيصه دخولها المبتدا والخبر في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه كما يكون
خالفوهم بين فيجوز دخولها على غيره ودخولها عليه كما يجوز دخول الشاهد بالله
ان قلت لسلما وجبت ملك عقوبة المتعمد وهو شاذ في الضرورة وتخفف
المفتوحة كالمكسورة فتعمل عن التخفيف على سبيل الوجوب شان تقدير والسبب
فتقدير ان شابه المفتوحة بالفعل اكثر من شابهة المكسورة بالحرف واعمال
المكسورة بعد تخفيفها خارج عن قياس الكلام فلم تجوزه وان كان لا يجوز فيها اعمال
المفتوحة بعد تخفيفها لم تقع خارج عن قياس الكلام ولزم منه بحسب القياس ترجيح الاضعف على
الاقوى وذلك غير جائز فقد زوا عليه الشارح تكون اسما كلمة حتى يجوز تخفيفها
والجزاء المقدرة لفوات الشاهد خبرها خبرين ما كان فاعلا وهو الخبر عاملا في الاخر فهي
تزاعا ملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون لان العمل في الفعل

فان الحاجة وان صرحت من حكم الجارة وطلق انا قد خلق على الموقوف وقد عرفوا الصورة
ومنع الهمزة وان كان المعنى على الكسر فتحقيقا لما كان فيلبق من العمل على الاصل الا فالا
لو جعلوا الشابهة الواضحة الا تكون الشاهد وحرف الشرط الون كان يدل
خفان وان العلة هاهنا لكان تدبيرا على الاصل الخبر الا فتح الا ملوف واذا لم
تعلم العطا فيها فيشان تقدير ضمير كما في المخففة وجوز ان تكون عاملة تقدير
بوجها الغلو يوم الذي لا يكلمان في المخففة وان وجه عند البصريين مزدوة
وقال الكوفيون هي مركبة من ان وان المكسورة المصدرة بالفتحة الزائدة واصلها
لا كان فتعلق كسرة الهمزة الا الفتحة وحذفت الهمزة تخفيفا لا تعقيد ان طبوها
ليس كما فيها هو مخالف له فيما واثباتا وكلا ان تعلق عنوان بوجه الا
سند ذلك وعن الاستدراك فرع متوهم بتوهم الحال السابق المتقدم فلا وهلت
جاءني زيد فكانه توهم ان عمرو ايضا جاء ذكر لما بينهما من الاتفاق فرفعت ذلك الوهم
بقولك لكن عمرو لم يجيء توسطها لكن بين كلامين متغايرين تعادلا ثبات معنى
ان تقارب المعنى والضرورة الوجوب فهذا الاتفاق بالتفنيع قد يكون نحو
جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء فلا يكون نحو زيد جاءني لكن عمرو كذا وقد يخفف بان فيلغى
عن العمل ويجوز الشارة والشبهة الواضحة العطا وقت ظاهر حيث يجوز الجمع
وان المخففة فانه ليس لها الهمزة عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة
الى ما جاء عن يونس الاخفش انه يجوز اعمالها ساعيا اخواتها المخففة فقال
الشارح الرجل الاوفق كما شاهد او يجوز معا شددة قد مخففة الواو
وجمع بالعطف الجملة على الجملة والاعتراضية وجيد الشارح الرضي الاخير الظهر

او الحكم منفي عنه فيه اما ما زيد بعمرو او ما جاء زيد وعمرو اما فعلم المسكوت عنه
او الحكم منفي عنه لكن لا زيد للنفي اي غير منفي عنه وهنا كان لا يصلح لنفي المفرد على المفرد
فهي تعتبر للنفي لا ما كانا تنفي من الاول فيكون لا زيد نفي الكل بل الاول نحو
ما قام زيد لكن عمرو او ما قام عمرو والكلام مطلق المطلق على الجملة فهي مخلوقة لا جزء منها
بعد النفي الاثبات فمعنى النفي اثبات ما هو بعد الا ما انتفى ما هو ما جاء زيد لكن
عمرو اي جاء ولما جاء زيد لكن عمرو وجاء فمعنى الكل تقدير غير مستثناة دون النفي حروف
التنبيه الا اما واما اجدر بالبيان ظاهر الا يعني الا اذ بين شيء ما يتبين الكلام اليه
ولهذا سميت حروف نحو الا زيد قائم او اما زيد قائم او ما زيد قائم ومنه خط خاصة
من المفردات اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة اليه لا يتبين معانيها
الا ما نحو هذا وما وهذان وهاتان نحو الا هو هو ملك الفرد اما اسما لا لانها
لفرد القريب والبعيد اما وهما للبعيد اي نحو الهمزة سكون الياء والهاء
للقريب فكانه اراد بالقريب عند البعيد خذ طرف المتوسط ايضا فان القريب
بتقسيم الى قريب نصف بل اصل القرب من غير زيادة والكلمة اي الاقرب متصف
بزيادة القرب في الاهمزة فيكون البعيد فيه زيادة بذكر نشان فان القرب في المقال
للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الاجاب نعم ولى
بكسر الهمزة وسكون الياء واصل جبر ان بكسر الهمزة وفتح النون مشددة ومن يعلم
معاني تلك الحروف يستبين به تمييز حروف الاجاب فتم حروف عاملة مستعملة الجملة
لمعنى استفهاما كان او خبرا فهي قوله اقام زيد عمرو قام زيد وحرف جواب
الم تقم زيد عمرو الم تقم زيد قوله اقام زيد عمرو قام زيد وحرف جواب الم تقم زيد عمرو الم تقم زيد
لما سبقها متوسط

لا تمنع الا زيادة وهي كونها زائدة ان اصل الحرف وهو ما لا يحتمل الا ما فائدة لها وهو
في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في المستوفية
في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وتوزيعه بادخال الحروف
الكلمة او الكلام بسبب لم زيادة لها لا استقامة وزن الشعر او تحسين الشعر او غير
ذلك والجوز نطق ما في الفائدة فتبين معاني الا لعدم عبثا ولا يجوز ذلك كلام
ولا يستعمل كلام الباري تعالى ان وان مخففتين مهملتين ولا ومن والباء واللام
فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع الفاء فيه كثير التاكيد النفي نحو ان ايت
زيدا ان ايت زيدا وقلت ان زيد وجاء مع المصدرية نحو استيقظنا ان جلس
الغراب مرة جلوسه وقلت زيد ما يقرض الا لا قام زيد فقلت ان قام الا زيد وسكون
النون تزاد مع لا كثيرا نحو فلا ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المقسوم عليه
نحو والله ان لو قام زيد لقمت وقلت زيد ما مع لا كما نحو فان طيبة بنفس لا تاخذ
السلم على تقدير رد وهو طيبة بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج عنه
اذا تخرج اخرج وقع تحقيقا نحو حقا فاذهب مع ان نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
لتجيء مع ان نحو ايا ما تجلس اجلس مع ان نحو ما تريني اصنع لعلك تعلم
ذلك الله ذكرت مع ما شرطا اي ادوات شرط مع بعض حروف الجر نحو مما خطيئاتهم
لنت لهم مما خطيئاتهم اغرقوا مما ظلموا وزيد صدقه بكاء ان عمرو ذاهب فقلت
زيادة ما مع الحاء نحو فبما رحمة من الله لنت لهم فبما نقضهم ميثاقهم
نكرة وذكر بعد ما بدل منها ولا ابن كلا لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا
نحو ما جاء زيد لا عمرو او تقدير نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين تزاد بعد ان المصدرية

وبل نحو الم تر الم تعلم زيد بعمرو قائم بل زيد بعمرو قائم نحو ما انت بربك رب
لا نحو بل ما هنا هم كان كذا فان مشاع لست بتاركي وجمع واستعمال هم
هنا بعد بل تصديقا للاثبات المستفاد من الكلام النفي وقد استشهد بهذا الحرف
فقال احد بل زيدا ليس لي على الفرد هم فارد غير مكرمت افراد قوم معلم
بالنفي للاثبات بعد النفي وبل تحقيقا لما يجيء النفي تنقض النفي المفرد هم تجعله
ايجابا سواء كان ذلك النفي صريحا او من الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد
فقام زيد او امر نحو بلى في جواب من قال اذن تنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام نحو بلى
الست بربكم قالوا بلى انت بتاء وجاء سهل الاثر وذلك تصديق الايجاب
كما نحو نعم جواب اقام زيد ما اقام زيد اي اثبات نحو الاستفهام الست بربكم نفيه
مستوفية بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر نحو ذلك ابن مالك
ان ابن عمه نحو وهذا كما ذكر المفرد بزيادة العين لا يستعمل ان لم يقسم من غير حمل
القسم فلا يجاب الا في القسم وربما لا يكون القسم الا الرب والله ولعمري حال الاثبات
وابي ربي وابي لربي واجل وجير بالكسر والفتح ان تصديق الخبر نحو نعم نعم الفتح
تصديق الخبر نحو ان جاء زيد ان جاء زيد ان جاء زيد ان جاء زيد
لو لم يات فجاء ان تصديق الاخبار ما نحو نعم ان الامر يكون كما قلت
الك الله والكرامة اي يعين لك الفائدة والكرامة وجاء بعد الاستفهام نحو فهل الشفعاء
لنا شفعاء من حيث ان الفعل اي نعم الفعل اشفاعا لنا
فجيئا فاذهبا من الموضعين خلا كما ذكره المفرد من كونها تقديم الخبر
حروف الزيادة واما سميت هذه الحروف زوائد لانها وقع زيادة لا انها

الجوز للمؤنث وشرة الوجه
من طرف اذن وغيره
حروف الزيادة

وقوع ذلك الاسم الجامد خبر المبتدأ على التقدير وقوع الفعل في موضع الخبر كقولهم
ولون ناقة الارض من شجرة او اغلام فان الاغلام لا يستقل في موضع خبر عن موضعه
واذا تقدم القسم اذ الكلام اذا تم وان الظن بالملام فجميع ذلك خطاء وزلل
واحتج بعضهم بقولهم القسم تقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقديم الجزاء
ابن لزم القسم ابن يكون الشرط الواقع بعد جاء في الظاهر او حتى ليكون جاء به لا يكل
فساد دلالة الشرط على جاء ابن الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط جميعا
وقال الجواب القسم فقط الظاهر الا القسم والشرط جميعا لانه يزعم ان يكون مجرورا وغير
مجرور وهو محال وانما هو جواب للقسم يكون الجاء عليه شرطا وهو كقولك
بالشرط فيه وان اتيتني منال الاخ لظاهر وان لم تاتني منال الاخ للاخ
وان توسطا اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط على القسم غير الشرط
جاز ان يعتبر ويلغى الشرط وان اخر كقولك ان تاتني القسم بعتبر الشرط ويلغى
الجواب جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم ان بلغ الشرط وجب القسم كقولك انا والله ان
تاتني اتك فيعطى الحق الاول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم يكون باعتبار
التقديم والجواز كلها اشياء غير ترتيب اللفظ على الحق الثاني هذا مثال التقديم
غير الشرط فيكون الشرط باعتبار التقديم على ترتيب اللفظ باعتبار جواز الشرط غير ترتيبه
وان اتيتني والله لاتيتك انا اورد هذا المثال الشرط بعلة الاخ خاصة
لمثال الاول اشارة الى ان شرط المتقدم الشرط خاصة اعتبار القسم فيه
كما شرط على تقديم التقديم فيه الحق الاول هذا مثال التقديم الشرط جواز اعتبار
فيه جميعا اجميعا اشياء غير ترتيب اللفظ على الحق الثاني مثال التقديم الشرط جواز

فالتشبيه

فالتشبيه باعتبار الاول بحسب ترتيب اللفظ باعتبار الثاني على غير ترتيبه فيه قلت المثالين
يقع من حيث المعنى الثاني احتمال ان يعتبر ترتيب الاول على الاول وعلى الثاني
على عكسه ان كان غاية كون الشرط غير ترتيب اللفظ يحقق تقديم المثال الثاني على الاول
كقوله اراد اتصال الثاني بالمثل بعد الاول على تقدير تقديم اللفظ على شرحها
مثالها وتقدير القسم كما لفظا اي كما للفظه او حقه على ما لفظه نحو الكلام
فيلزم في الشرط الذي بعد ما يقتضي طالبا آ القسم نحو قوله تعالى ان اخرجوا لا يخرجون
اي والله لئن اخرجوا لا يخرجون فالشرط ما يلي ولا يخرجون القسم فانه كالجاء الله
يخرجون الذين يخرجون لو اتوه ان الله يعلم انهم لا يخرجون ثم لا يكونون بل يقولون ان
انكم لا تكونون فانه شرط ما يلي ولا تكونون جزاء فانه لو كان جاء الشرط يلزم الابتداء بالقاف
لان المثال الاخير الواقع جواب وجزاء فيه انما الا انه انفصل بالفصل والجملة المعظم
عن الذي لو نحو قولك جاءني اخوك ان زيدا قائم فانه اكرمه وانما هو انه ينزل فلم يجعله
او اجيء عن الذهن ويكون معلوما لكن توسط الواو فيه حالة للاستثناء من غير
ان يتقدم اجاء الواو فيه حال الكلام في متى كان تقديم الحال وجب عمل ما
وقد تخرج به القسم والجيد ان يكون المذكور قسم غير المذكور لانه لا يقصد على
الاخر كقوله تعالى الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا لو اطاعونا ما قتلوا فان هذا بناء
ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني الذين يقولون لاخوانهم وقعدوا الحكايات
ويرد دون اللام فتاء الجملة بان كلمة انما تفيد الحصر لزوم الجزاء وجوابا وسببه الاول
لانه اذا القسم حرف فعلها الذي هو الشرط ويعني ههنا ان يقول انما بان فانا
فهو جزاء انما جزاء انما خبر انما او خبر انما لان خبر الفاء الفعل خبر انما سواء كان

كما قال اولا على المذهب الثاني مما يكون زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما قائما مقام
وحذف فعل الشرط فعلا زيد فمنطلق قوله فاعل الفعل المحذوف وانما قوله على
تقدير الرفع بها يا زيد نحو منطلق بصيغة الفعل الفاعل المجهول على ان يكون زيد
مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقدير على قوله النصب بها يا زيد نحو يوم الجمعة
الفعل الحال المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول الفعل المحذوف
غير مجمع انه وهم جواز انما زيد فمنطلق بالنصب تقدير زيد كما صيغة المجهول
وجواز انما زيد يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم تقدير زيد كما صيغة المجهول
مع عدم جواز هما بلا خلاف وانما شل القول ما يكون الواسطة بين انما وبلا منوية الظهور
اصله ما يكون فوقه لكن انما وقوع الفرق ما يكون الواسطة بين انما وبلا منوية الظهور
بغيض وفتحه لا طارد فانا الى الامر الحاقوله حتى جعل الطلاق تقديم انما الطلاق
كقولك لمن قال اذا فعلت الطلاق الرجال الذي فلان فهو جاء طالق يعني حتى جاء المقصود
مقرون الجملة كونه تعالى ان الشرط يعطى حتى جاء ان يقول الشيء
لكونه لفظ الطلاق الذي هو حرف لمناسبة معناه لفظا لانه لا يكون حالا
تحقيقا لقصده لكن الفاء حكم امر فيه اذا فاء حتى جاء فهو لمن المقصود
تحقيق عين الجملة مطلقة وبان فلم يخرج ذلك عن الجزئية تاء الفاء المسالة
لا المخرجة لا الاسم تحقيق الاسم تحقيق الفعل الاسم لكون من اقوال الامر علامة لاثبات المسند
اليه فعلا كان مفعولا اسم فاعلا وانما جعل هذه الثلاثة مشكلة بمثلا انما الاسم
لان اصل الامر الاخر اصل الفعل الثلاثة فيتبين ان الامر يكون بنون عاما ملحقة
وبرك ذلك عاما الجملة لانها الحرف الاخير مما يلحقها فان كان المسند الاسمي

ظاهر غير مؤنث حقيقي فخير فإن كانت مخيرة بين الحق فالتأنيث بين ولا فهو الحاق
فالتأنيث مخيرة على الوجه الأبعد فهذه علامة فقد تقدمت الثانية فإذا كانت فيما تقدم
من حيث أنها بين حكام المؤنث وهنا من حيث أنها بين الحكام المذكر والمؤنث
أي جمعي المذكر والمؤنث فيه فالمذكر بالواو قائم والمؤنث بالنون فقوله
احتياجه إلى هذه العلامات لتنبيه على أن التأنيث ثلاث تأنيث قد يكون
معنويا أو لفظيا وعلامة التأنيث والجمع علامة الظاهر غاية الظهور إذا المعنى
فلبث بغاية ثلاثة من الأخاذ قبل الذكر من غير خانة بل بحرف حرف أي بالدلالة
من الأمر على أحوال الفاعل كما أنه أخرج الرفع هذا المعنى الأشياء ولا منع
حتى حصل هذه الوجوه فلا يرد الانتقاد والغاية في شأن هذا الأمر أمرة والأمر
من الفعل أو يكون بلفظه تنبيه لمبتدأ المأمورة والوقوف لكون الخبر بها التنوين في الأول
نونه أي لفظه نونا فصيغ بأنه بنون الشيء أي النون نونيا اشتقاق الحروف
وهو مثله لأن المصدر من حيث الحرف لهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وهو الأصل
نون ساكنة أي نونا ظاهرا أخرجا الكلمة العارضة شاعا والأول دخل شأنه نون من
ولون لم يكون دائما أنا أخرجها بنون يتبع حركة الآخر إذا الكلمة فإن هذه
أو آخر كلام الكلام لا تتبع حركة كما أو آخرها وأما فإن تتبع حركة الآخر ولم تتبع تتبع الآخر
لأن المبادر من تابعه الآخر لو فحاكاه من غير تغير شيء من الحركة تخلله
بين آخر الكلمة والتنوين فإن قلت فآخر الكلمة بل الحركة فإذا أردت الحركة
من آخر الحرف لا آخر ولم يقل آخر الاسم يشمل تنوين الترنم والفعل لأن تأكيد الفعل فخرج
نون التأكيد المخففة ولا ينقض التنوين بالنون فخرجا بالنظر فإن الأول

حركة الآخر تظهر فإن الحركة وجود وظهور العارض الموجود فيه نون الظاهر تابعا
لحركة اللام الرجل هذا المعنى وهو أي التنوين للتمكن وجوده على الكلمة الظاهر من
الاسم لم يشبه الفعل الوجهين المعتبرين منع الصرف لم يصرف فإنه غير المنصرف
والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة وجود الأداة الأصل وغير معلق نحو
صه أي اسكت سكتا ما أخرجت ما وأما صه بغير التنوين فمبنيا اسكت السكوت الآن
وأما التنوين في نحو إبراهيم فليس للتنكير وهو للتمكن قال الشارح الرضي وأنا
لا أرى بينهما أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فإن قول التنوين في رجل وغيره
التنكير فإذا جعلته علما تمحض للتمكن والتنوين هو للتمكن الاسم وعلى الفتحة له
لغة فيهم على الجزء الكلمة كرجل إذا يوم إذا كان كذا فالبوم مثلا إذا وإذا فإن
مثال الجملة التي فأما فإنما حذف الجملة للتحقيق الحق بالتنوين عوضا عن الجملة
ليتابع الكلمة ناقصة وكذلك عند وعلى عند وعلى عند وجعلنا بعضهم في حق أي جعل
بعضهم مرتبة بلغ أي إلى بلغ الحد منا ذلك الغاية وهو ما قبل نون الجمع المذكر
السالم كمسلمين فإن الياء والنون علامة الجمع لأن الواو علامة جمع المذكر السالم وهو
فيه فإن قبل النون في ذلك بدل التنوين فيه أو يقابل النون وتوهم بعضهم
وهو خطأ لأنه إذا سميت مسلمين مثلا امرأة فقيل فيها التنوين لم يكن للتمكن
لزالت العلمين العلمية والتأنيث فظاهر أنه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما
والتنوين العوض لعدم مساعدة المعنى والتنوين الترنم لوجوده في غير
أواخر الأبيات والمصارع فيقال إنه يكون للمقابلة لأنا نجد مناسبة لحبل التنوين والترنم
وهو يلحق أواخر الأبيات والمصارع لتحسين الانتقاد ذلك أنه تنوين سبب له تردد الصوت

في الجنوم وذلك التردد بين حسن الغناء وإذا اعتبر والملحق أواخر الأبيات
والمصارع وإن كان الأول في الكلمة الواقعة في أنا كما جاءت أو واقعة كما شاء
كما شاء من أجل الغناء الأول في النفي بأنا هو لا أخر فلا يجد سلك النظم تخلل بين علل
الأبيات والمصارع وللمبين فهم المعاني وهو الأول لمجيء القافية المطلقة وجهان
رد بأنه كما مستشنعا بأنا بأنه هو لكنه واحد من اللغة الأولى والأبيات بينه
الوجه حرف الإطلاق الإطلاق الصوت بامتداد الصوت حذفه القافية فإن كون
بالواو حرف الإطلاق الإطلاق الصوت الشاعر الظلوم عاذ أو العاذين وجه الأول
لقد أصابه فردين البيت الباء وحصل بأنا شيء فخطأ الأخر حرص عن الأول عند
التقيه نون التقدير فإن أن يلحق الغاية الجدة وجه المكان وبأنا جهنا سالم
كان أو صحيح سبعت بعدة لتعدد الصوت بأنا وشاء امتداد الأداة يعني يتلو حركة
يحصل من إشباع حرف الإطلاق لتعدد امتداد الصوت لكون الشاعر
خاوي الخيزلى الأرض شبه الإعلام بالخفق فلن يرى الغاية في هذا البيت
القافية الساكنة ولا على تعدد الصوت بالحركة عند التقيه بالفتح أو الكسر الحكي بأنا
السنون فجعل المحرك من الفعل وهو الفعل بالنون الذي لا يكون العلم
الجاذب عن الجهة وقد فاز البيت لكون هذا التنوين عن حال الرث ولهذا حفظ
عن التقطيع وليس للقسم الأول اسم يخفق أعلم أن تنوين الترنم ليس منوعا بأنا
من الحاق بل هو موضوع لغرض الترنم لأن حينا الترنم كان حرفا الذي يوضع
لغرض التركيب لا بأنا من المعاني فخرج تنوين الترنم من أقسام الحروف الذي يجيء من
أقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع شاء وتابع وأما التنوين الآخر فخرج أقسام الوضع

وفيه قوله زنت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا ثبت بالقسم غير لازم بل
جايز كما نبه ابن النون التاكيد في قبل اما تفعلن ابن الشرط الموكد بنون بلفظه لا
لكن لوقوعه قصدوا تاكيد الفعل الواقع لا لمعنى القصد من غير قيد ابن افرادون
خفيفة كما او ثقيلة مع غير المذكرين وهو الواو محكوم لبدل عن الواو المحذوفة
للتقاء الساكنين ان شرط التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان
كلمة واحدة فان النون المشددة ككلمة اخرى لفعل الواو بعد الفتحة وقبل النون المشددة
ان لم ينبر طرف التقاء الساكنين او لفعل الياء المكسور ما قبل النون المشددة
وما قبلها فاعد ذا للمذكرين غير المذكرين وهو الواحد المذكر فاذا كان
او فاعلها والمؤنثة الفا مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان عد ذا ذكر المذكور يشمل
التثنية والجمع المؤنث وحكمها في ما ذكر وتقوله تقوله التثنية ومع المؤنث اضربان
واضربنان بنون لا تستثنا بحذف تقوله التثنية اضربان بانبات الالف للتثنية بالواحد
واضربنان وجمع المؤنث لا تدخلها الالف التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة لزوم الساكنين
على غير حده فلذا لم يكن فيه يجوز التقاء الساكنين على غير حده وبجعله منفردا فيه
وليس عرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة وغيرهما اي التثنية
وجمع المؤنث غير الباز ان واجمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصلة الكلمة المنفصلة
يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع كلمة المنفصلة من حذف الواو والياء
او غيرهما اضمحلا كسر وغرضه من هذا الكلام بيان الاوجه المعتدلة الاخر عند لحاق النون بها
ومعنى كلمة النونين حكمها مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر وجمع غير هذا عاقلين وهو شان
جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزين وارمين واخشين اما مع غير المذكر

اما مع غير المذكر

وهو الواحد

وهو الواحد المذكر نحو اغزوا رم واخش فالنون مع غير الباز كالكلمة المنفصلة
فتحذف الواو ويبقى الضم نحو اغزن وارمن واخشن فالواو حذف لكلمة نحو اغزن الالفاظ وارمن
وكذا اغزن وارمن يا امرأة تبدل فيه الواو حذف فيه ما اغزن الجنس وارمن الجنس وهم
الواو المفتوحة لجبلها نحو اخشون كالمنفصلة نحو اخشون الارجل وكسر الياء المفتوحة
ما قبلها كالكسر تاء المنفصلة نحو اخشين كالمنفصلة الارجلان لم يكن الجنس الباز
وهو غير الواحد المذكر نحو اغزوا رم واخشن فالنون كالكلمة المنفصلة يعني بالنسبة
التثنية نحو اغزون وارمين واخشين برد الالف محذوفها كالحاقه اغزوا وارميا
واخشيا وبين ان من حالات غير الباز كالمنفصلة جمع الغير الباز كالمنفصلة
قبل ما ستين في هل ترى كالمنفصلة ان هذا انشا الغير الباز الذي تحركت لا يجمع
كما تجمع المتصلة هل ترون باسقاط النون الجمع الى النون التاكيد كالمنفصلة
الواو كما في ما ترد الى القوم هذا انشا فيه ثلاثة ارجع لاجل النون في هل ترين شيئا بل ترين
بانبات الياء وكسر ما قبلها لم ترين الناس هذا انشا الماضية باز تكسير ما قبل النون
واغزن عطف على هل ترين طاء ترين اي بنية قبيل اغزن برد الواو المحذوفة
كما ترد الى الغير التثنية نحو اغزوا واغزن فاغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها
اغزوا القوم هذا الانثة وقعت على ضمير نهما الواقع في حركت التعريف بعضها
هو الغير الباز كالمنفصلة وبعضها ما هو غير الغير الباز كالمتصلة كما اشرنا
والنون الخفيفة يحذف للساكن اي التقاء الساكن المذكور بعد ما حذف لصون التسبيح
للساكنين اي التقاء الساكنين نحو اغزن النساء لا تبدل في الفتح على الشرح يوما
فرضه اي اما تبدل حذفت النون الخفيفة لالتقائها الالام الساكنة التي بعد الواو بالفتح

كما ضمنها

ح

واغزن في اغزين بحذف الياء المكسورة
ما قبلها كاغزن القوم ح

اليه في اغزن

كتابخانه
مجلس شورای ملی
تاسیس ۱۳۰۲

فتحة ما قبلها لا يدل عليه او الالحان الوجب ان يقال لا تبدل الغير
بالكسر ولم يحركوها لتحرك النون فرقا بينهما وانما بعكس حطا لرتبة
ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وبحذف الفا الخفيفة
في حال الوقف على الحقت به تخفيفا اذا ضم وكسر ما قبلها كما يحذف
النون كذلك غير ما حذف لاجل الخفيفة كما اذا الحقت الخفيفة
بافوا او اغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا
عليهما وجب الرد الى الحذف وقلت اغزوا واغزي بحذف النون فانه
لا يرد ما حذف لاجل لان التنوين لازم في الوصل والخفيفة ليست
لازمة فجعل اللازم مزية بانها اثره على ما ليس بلازم في الوصل
والخفيفة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا
تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبله تقلب الفا
واذا انضم او انكسر عنف نحو اصبت خيرا او صابني خير وانفتحي نحو
اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تجعل خاتمة امورنا شرا ولا خيرا وتجعل
لو مات فتا انفسنا حقيقة لكانت او ثقيلة في مواقف الذات منقلبة
بالفا داب عبوبتك على نهج الاستقامة وصلى على من كلمته
شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية ومن عمرة شنافة
اسقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه ابدا وعلى من تبعهم
من زمرة احبائه فاستراح من كد الانتهاض لنقل
هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الحقير الفقير عبد الرحمن الجامي

ما يدخل الفعل عن مرتبة ح

لو ثبت بدل

وفقه الله سبحانه وتعالى في وظائف عبودية للاعراض عن مطالبة
الاعراض والاغراض في صحيح البتلى الحادي عشر من شهر المبارك
رمضان في سلك سبع وتسعين وثمانمائة ختم الجزء الاول اتم

اللهم اشكر نعائك بقدر الالائك واستلك
ان تجعل سيئة الارقام المبتدأة بخبر اسمائك
لجزء افضل انبيائك رحمة لي وموجبا
لجزيل جزائك وصلى عليه وعلى آله وصحبه
وسلم تسليما فتح من تخفيفه
وكتبه افقر عباد الله الملك
المؤمن واضعف العبيد
السيد احمد بن عبد الله خزانه
ثم الكاتب في شهر ربيع الآخر
في يوم دوشنبه في وقت
الضحى في بلدة
قيتريه في محله
للاسم الحسين
وحاء بين
والف

حصرت الذنوب كثرة من المحصي
ربي وادركت حسرة لا تحصي
الا لا تقرو الذنب فان الذنب
مثل الحية وطالبها ابقع
ركت القوم ترى في الاعمال
لا جرم خالك يا مولى المولى
فوفقني الى تحصيل علم
وبلغني الى اقصى المسالك

بيان كرده شد اين جزو در روز جمعه ١٤ ماه شعبان سنه ١٣٠٢

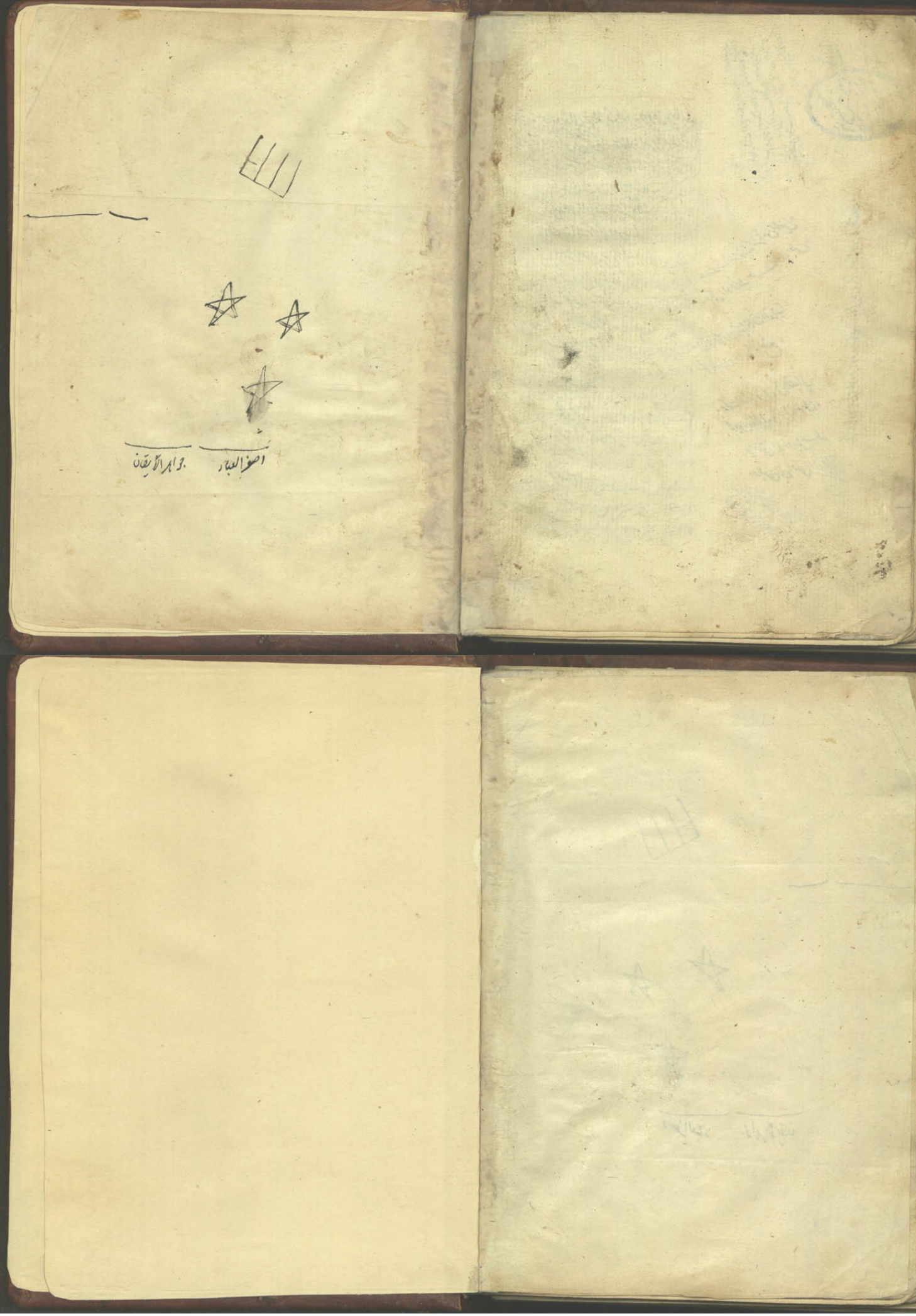
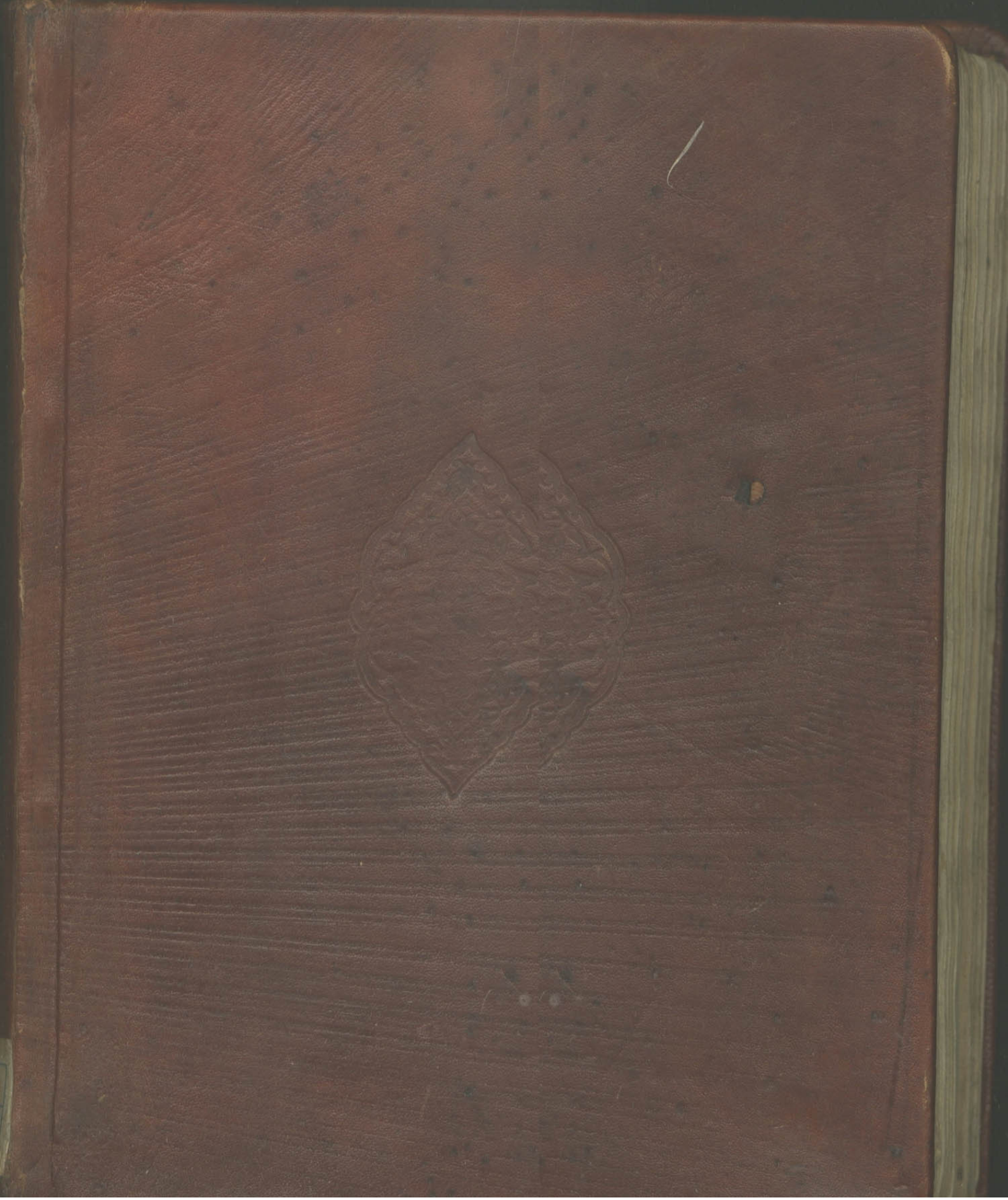
اصفوا العبار جواهر الاتقان